

صَحِيحُ فَقِيهِ السُّنَنِ

وأدلته
وتوضيح مذاهب الأئمة

أعده
أبو مالك كمال بن السيد سالم
مع تعليقات فقيهة معاصرة

فضيلة الشيخ / ناصر الدين الألباني
فضيلة الشيخ / عبد العزيز بن باز فضيلة الشيخ / محمد صالح المنجد

الجزء الثاني



إمام الباب الاخير سلفنا الصالحين
٥٩٠٤١٧٥ ٥٩٢٢٤١٠

أولاً: الحج

• تعريف الحج:

الحج - بفتح الحاء ويجوز كسرهما وهو شاذ - لغة: أصله القصد، فيقال (حجَّه حجاً) أي: قصده، وقيل: هو من قولك: (حججته) إذا أتيت مرة بعد أخرى - وقيل غير ذلك، والأول هو المشهور (١).

والحج - في اصطلاح الشرع -: قصد بيت الله الحرام والمشاعر لأداء عبادة مخصوصة في زمن مخصوص بكيفية معينة.

• حكم الحج:

الحج فرض عين على كل مكلف مستطيع في العمر مرة، وهو ركن من أركان الإسلام، وقد ثبت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع:

(١) أما الكتاب: فقد قال الله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (٢).

(ب) وأما السنة: فقد وردت أحاديث كثيرة جداً - بلغت حد التواتر - نفيد اليقين والعلم القطعي الجازم بشيوت هذه الفريضة (٣)، ومن ذلك:

١- حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان» (٤).

٢- حديث أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا»، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم...» (٥).

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) تاج العروس، و«المجموع» (٧/٧).

(٣) انظر «الترغيب والترهيب» (٢/٢١١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) وغيرهما.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٣٧).

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على وجوب الحج - على المستطيع - مرة واحدة في العمر^(١)، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة يكفر جاحده^(٢).

• هل يجب الحج على الفورية أو التراخي؟

ذهب جمهور العلماء: أبو حنيفة - في أصح الروايتين - وأبو يوسف، ومالك وأحمد^(٣) إلى أن من وجدت عنده شروط وجوب الحج - التي ستأتي - وتحقق فرض الحج عليه، فإنه يجب عليه الفور، وأنه يائمه بتأخيره واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٤).

٢ - وقوله ﷺ: «أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج فحجوا»^(٥).

والأصل في الأمر أن يكون على الفور ما لم يصرفه صارف^(٦).

٣ - قول النبي ﷺ: «من أراد الحج فليتمجمل»^(٧).

٤ - وما روى مرفوعاً: «من ملك زاداً وراحلة تبلغ إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً»^(٨).

بينما ذهب الشافعي ومحمد بن الحسن وبعض السلف إلى أنه يجب على التراخي، فلا يائمه بتأخير الحج - مع الاستطاعة - بشرط العزم على فعله في

(١) هذا إذا لم ينثر أن يحج، فإن نذر وجب عليه أيضاً.

(٢) المغني (٢١٧/٣)، والمجموع (١٣/٧).

(٣) المغني (٢٤١/٣)، والمجموع (٨٥/٧)، والفروع (٢٤٢/٣).

(٤) سورة آل عمران: ٩٧.

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

(٦) ولهذا غضب النبي ﷺ - في غزوة الحديبية - حين أمرهم بالإحلال فنباطثوا كما عند البخاري (٢٧٣١).

(٧) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٣٧)، وابن ماجة (٢٨٨٣)، والطبراني (٢٨٧/١٨)، والبيهقي (٣٤٠/٤)، وغيرهم من طريق أبي إسرائيل الملائي عن فضيل بن عمرو عن ابن جبير عن ابن عباس عن الفضيل، وأبو إسرائيل فيه ضعف وله أغاليط، وقد تابعه - متابعة ناقصة - مهراون أبو صفوان عن ابن عباس بنحوه أخرجه أبو داود (١٧٣٢)، وابن أبي شيبه (٢٢٧/٣)، وأحمد (١٨٧١)، والدارمي (١٧٨٤)، والبيهقي (٣٣٩/٤) وغيرهم، لكن مهراون مجهول، فلا تفيد متابعته، والله أعلم.

(٨) ضعيف: أخرجه الترمذي (٨١٢).

المستقبل، واستدلوا بأن النبي ﷺ فتح مكة سنة ثمان^(١)، ولم يحج إلا في السنة العاشرة، ولو كان واجبا على الفورية لم يتخلف رسول الله ﷺ عما فرض عليه لاسيما ولم يحبسه عذر ظاهر من حرب أو مرض^(٢). وبأنه إذا أخره ثم فعله بعد ذلك لم يكن قاضيا له، وهذا يدل على أنه على التراخي.

وأجابوا عن الآية الكريمة بأن الأمر بالحج فيها مطلق عن تعيين الوقت، فيصح أداؤه في أى وقت فلا يشبث الإلزام بالفور لأنه تقييد للنص بغير دليل، وضعفوا الأحاديث الآمرة بالتعجيل.

قلت: مبنى الخلاف هنا على مسألة: الأصل في الأمر أنه على الفور أو التراخي؟ وعلى كل حال فالأولى بالتعجيل وعدم التأخير... مع الاستطاعة - احتياطاً، فإنه لا يدري لعله لا يمتد به العمر حتى يحج. والله أعلم.

• من فضائل الحج:

١- الحج يمحى الذنوب المتقدمة:

(١) فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من حجَّ فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه»^(٣).

(ب) ولما أراد عمرو بن العاص أن يبايع رسول الله ﷺ على الإسلام، اشترط أن يُغفر له، فقال ﷺ: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله، وأن الهجرة تهدم ما قبلها، وأن الحج يهدم ما قبله؟»^(٤).

٢- الحج سبب للمعق من النار:

فعن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهى بهم الملائكة...»^(٥).

(١) والحج فرض سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع أو عشر من الهجرة على خلاف، انظر «المجموع» (٨٧/٧)، و«زاد اللعاب» (١٧٥/١) و(٢٥/٣).

(٢) «الأم» (١١٨/٢)، و«المجموع» (٨٧/٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٢١)، ومسلم (١٣٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٤٨).

٣- الحج جزاء الجنة:

فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(١).

٤- الحج من أفضل الأعمال:

فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ -سئل: أى الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «جهاد فى سبيل الله» قيل ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»^(٢).

٥- الحج أفضل جهاد النساء:

فعن عائشة أنها قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟ قال: «لا، ولكن أفضل الجهاد: حج مبرور»^(٣).

• شروط إيجاب الحج:

وهى صفات يجب توفرها فى الإنسان حتى يكون مطالباً بأداء الحج على سبيل الوجوب، فمن فقد أحد هذه الشروط لم يجب عليه الحج، وهى خمسة: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والاستطاعة. قال ابن قدامة^(٤): «لا تعلم فى هذا كله اختلافاً» اهـ. - فأما الإسلام والعقل، فهما شرطاً صحة كذلك، فلا يصح الحج من كافر ولا مجنون.

- وأما البلوغ والحرية، فهما شرطان لإجزاء الحج عن الفريضة كذلك، وليس شرطين للصحة، فلو حج الصبي والعبد صح منهما لحديث المرأة التى: «... رفعت إلى النبی ﷺ صبياً فقالت: ألهذا حج؟ قال: «نعم، ولك أجر»^(٥). ولا يجزئهما عن حجة الإسلام على الراجح، لحديث: «من حج ثم عتق فعليه حجة أخرى، ومن حج وهو صغير ثم بلغ فعليه حجة أخرى»^(٦).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (٢٦)، ومسلم (٨٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٢٠)، والنسائى (١١٤/٥)، وابن ماجه (٢٩٠).

(٤) «المغنى» (٢/٢١٨)، و«نهاية المحتاج» (٢/٣٧٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٣٦)، وأبو داود (١٧٣٦)، والنسائى (١٢٠/٥).

(٦) صحيحه الألبانى: أخرجه ابن خزيمة (٣٠٥٠)، والحاكم (٤٨١/١)، والبيهقى (١٧٩/٥)، وانظر «الإرواء» (٥٩/٤).

- وأما الاستطاعة فهي شرط للموجب فقط، فلو تجبّم غير المستطيع المشقة وحج، كان حجة صحيحاً مجزئاً، كما لو تكلف القيام في الصلاة والصيام من يسقط عنه أجزاءه^(١).

• بم تتحقق الاستطاعة؟

لا تتحقق الاستطاعة المشروطة لإيجاب الحج إلا بما يلي:

[١] صحة البدن وسلامته من الأمراض التي تعوقه عن أفعال الحج، لحديث ابن عباس: أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الله في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يسئو على الراحلة فأحج عنه؟ قال: «حجى عنه»^(٢).

فمن وجدت فيه سائر الشروط وكان مريضاً مريضاً أو مقعداً فلا يجب عليه أداء الفريضة بنفسه اتفاقاً.

لكن اختلفوا هل يلزمه أن يئيب من يحج عنه؟ فذهب الشافعية والحنابلة وصاحب أبي حنيفة أنه يلزمه، بناء على أن صحة البدن شرط للأداء بالنفس لا شرط للموجب.

وقال أبو حنيفة ومالك لا يلزمه^(٣)، قلت: والأظهر أنه يلزمه ويدل عليه حديث ابن عباس السابق، ففي بعض رواياته: «أرأيت إن كان على أبيك دين، أكنت قاضيه؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^(٤).

[٢] ملك ما يكفيه في رحلته وإقامته وعودته، فاضلاً عن حاجاته الأصلية من دين ونفقة عيل ومن تلزمه نفقتهم عند جمهور العلماء^(٥) - خلافاً للداكية - لأن النفقة حق للآدميين وهو مقدم، ولقوله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^(٦).

ويدخل في هذا ملك الزاد والراحلة، وقد فُسر السبل في قوله تعالى:

(١) «المغني» (٢١٤/٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥٥)، ومسلم (١٣٣٤).

(٣) «نهاية المحتاج» (٣٨٥/٢)، و«الكافي» (٢١٤/١)، وفتح القدير» (١٢٥/٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٦٩٩)، والنسائي (١١٦/٥)، وانظر «الحلي» (٥٧/٧).

(٥) «المجموع» (٥٦/٧)، و«الموسوعة الفقهية» (٣١/١٧).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود (١٦٧٦)، وانظر «الإرواء» (٩٨٩).

«من استطاع إليه سبيلاً»^(١). بالزاد والراحلة وقد روى هذا التفسير مرفوعاً ولا يصح^(٢).

[٣] أمن الطريق: وهو يشمل الأمن على النفس والمال وقت خسوع الناس للحج لأن الاستطاعة لا تثبت بدونه.

• ويشترط المحرم لوجوب الحج على المرأة:

يشترط لإيجاب الحج على المرأة الشروط الخمسة المتقدمة ويزاد عليها أن يصحبها زوج أو محرم^(٣)، فإن لم تجد فلا يجب عليها الحج: فمن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم، ولا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» فقام رجل فقال: يا رسول الله، إن امرأتى خرجت حاجة، وإني اكتبت في غزوة كذا وكذا، فقال: «انطلق لحج مع امرأتك»^(٤) وهذا مذهب الحنفية والحنابلة^(٥).

بينما ذهب المالكية والشافعية^(٥) إلى أن المحرم ليس شرطاً في الحج لكنهم اشترطوا أمن الطريق والرفقة المأمونة، وهذا في حج الفريضة وأما حج النفل فلا يجوز خروجها له إلا مع محرم اتفاقاً.

وأجاز الظاهرية للمرأة التي لا زوج لها ولا محرم أو أبى زوجها، أن تحج بغير محرم^(٦).

واستدلوا جميعاً بما روى من تفسير النبي ﷺ للاستطاعة بالزاد والراحلة وهو ضعيف كما تقدم، ويقولون ﷺ: «يوشك أن تخرج الظعينة من الحيرة تؤم البيت لا جوار معها، لا تخاف إلا الله»^(٧) ويجاب عن هذا بأنه إخبار عما سيقع من الأمن ولا تعلق لهذا بحكم سفر المرأة بلا محرم.

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) «تفسير الطبري» (١٥/٤).

(٣) يأتي تعريف المحرم في «أبواب النكاح» من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١).

(٥) «البدائع» (٣/٨٩-١)، و«المنى» (٣/٢٣٠)، و«بداية الجني» (١/٣٤٨)، و«المجموع» (٦٨/٧).

(٦) «الحاشي» (٤٧/٧).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٩٥) وغيره، والظعينة: المرأة.

• إذا حجت المرأة بغير محرم:

إذا حجت المرأة بغير محرم صح حجها وأتمت لخروجها بدونه.

• تستأذن المرأة زوجها للحج وليس له منعها^(١):

١- إذا توفرت شروط وجوب الحج المتقدمة لدى المرأة - في حج الفريضة - فإنه يستحب لها أن تستأذن زوجها فإن أذن لها وإلا خرجت بغير إذنه، لأنه ليس للزوج أن يمنعها من الذهاب لحج الفريضة - عند الجمهور - لأن حق الزوج لا يقدم على فرائض الأعيان كصوم رمضان ونحوه.

٢- إذا كان حجها حج نذر: فإن كانت نذرته بإذن زوجها، أو لنذرته قبل الزواج ثم أخبرته به فأقره، فليس له منعها، أما إذا نذرته رغماً عنه فله منعها، وقيل بل ليس له منعها كذلك لأنه واجب كحجة الإسلام.

٣- إذا كان حجها حج تطوع أو حجاً عن غيرها، فيجب عليها استئذان زوجها إجمالاً، ويجوز له أن يمنعها.

• هل تخرج المعتدة للحج؟^(٢):

المرأة المعتدة عن طلاق أو وفاة مدة إمكان السير للحج لا يجب عليها الحج - عند الجمهور - لأن الله تعالى نهى المعتدات عن الخروج بقوله: ﴿لَا تَخْرُجْنَ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾^(٣). ولأن الحج يمكن أدائه في وقت آخر، وأما العدة فتسحب في وقت مخصوص فكان الجمع بين الأمرين أولى.

وفرق الحنابلة بين خروجها للحج في عدة الطلاق، وعدة الوفاة، فمنعوه في عدة الوفاة، وأجازوه في عدة الطلاق المبثوث، قالوا: لأن لزوم البيت فيه واجب في عدة الوفاة، والطلاق المبثوث لا يجب فيه ذلك. اهـ.

قلت: لا يظهر لي وجه والتفريق - في لزوم البيت - بين عدة الوفاة وعدة الطلاق، على أن الآية تتعلق بالمطلقات، والمعتدة للوفاة تقاس عليها - على أحد القولين^(٤) - فهلاً عكسوا هذا التفريق!!؟

(١) «المغنى» (٣/ ٢٤٠)، و«الام» (٢/ ١١٧)، وفتح القدير (٢/ ١٣٠)، و«المحلى» (٧/ ٥٢).

(٢) «المغنى» (٣/ ٢٤٠)، و«مغنى المحتاج» (١/ ٥٣٦).

(٣) سورة الطلاق: ١.

(٤) والقول الثاني: أن المعتدة لوفاة زوجها تعدت حيث شامت، وسيأتى هذا في «العدة».

الحج عن الغير

١- الحج عن العاجز:

من استطاع السبيل إلى الحج ثم عجز عنه، بسبب كبر أو مرض لا يرجى برؤه ويسمى المعصوب، فإنه يلزمه أن يقيم من يحج عنه من ماله، للحديث ابن عباس عن الفضل بن عباس: «أن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن فريضة الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه؟ قال: «نعم»^(١).

وفي رواية: قال ﷺ: «أرأيت لو كان على أبيك دين، أكنت قاضيته؟ قالت: نعم، قال: «فدين الله أحق أن يقضى»^(٢).

وبهذا قال الجمهور خلافاً لما لك.

• فائدة:

إذا حُجَّ عن المعصوب الذي لا يرجى برؤه ثم عافاه الله، فقد برئت ذمته ولا يطالب بالحج بنفسه بعد ذلك - في أصح قولی العلماء - لأن النبي ﷺ قد أخبر - في الحديث السابق - أن دين الله يقضى بالحج عنه ويسقط عنه، فلا يجوز أن يعود فرضه إلا بنص ولا نص ههنا بعودته ولو كان ذلك عائداً لبين النبي ﷺ لاسيما مع قيام احتمال أن يطبق الشيخ الركوب، فلا يجوز عودة الفرض عليه بعد صحة تأديته عنه. وهذا مذهب الحنابلة وإسحاق وابن حزم وذهب أبو حنيفة والشافعي وابن المنذر إلى أنه يلزمه الحج ولا بد، قالوا: لأنه لما برئ تبين أنه لم يكن مأبوساً منه فلزمه الأصل. والأول أرجح والله أعلم^(٣).

٢- الحج عن الميت الذي وجب عليه الحج من تركته:

من مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التي قدمنا، حج عنه من رأس ماله مقدماً على ديون الناس - إن لم يوجد من يحج عنه تطوعاً - سواء أوصى بذلك أو لم يوص، لقوله تعالى في الموارث: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوَصِّي بِهَا أَوْ ذِينَ كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ»^(٤). فعمَّ عز

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥٥)، ومسلم (١٣٣٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦٦٩٩)، والنسائي (١١٦/٥).

(٣) «المغني» (٤٤٩/٣) - مع الشرح، «رأى الحلبي» (٦٢).

(٤) سورة النساء: ١١.

وجل الديون كلها، وقد تقدم أن دين الله أحق بالقضاء وهذا مذهب الشافعي وأحمد وطائفة من السلف^(١).

وقال أبو حنيفة ومالك: لا يحج عنه إلا أن يوصى بذلك فيكون من الثلث!!

٣- النائب عن غيره يحج عن نفسه أولاً:

يُستَترَط فيمن يريد الحج عن غيره أن يكون قد حج هو عن نفسه حجة الإسلام أولاً حتى يجزئ الفرض عن الأصل، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة وأكثر أهل العلم وبه قال ابن عباس ولا يعلم له من الصحابة مخالف^(٢) واستدلوا بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول:

ليك عن شبرمة، قال: «من شبرمة؟» قال: أخ لي -أو قريب لي- قال: «حججت عن نفسك؟» قال: لا، قال: «حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة»^(٣) وهو مختلف في رفعه ووقفه وصحته.

وقال أبو حنيفة ومالك: يجزئ الحج وإن لم يحج عن نفسه، واستدلوا بإطلاق حديث الخثعمية السابق «حجى عن إليك» من غير استخبارها عن حجها لنفسها.

قلت: الأولى أن لا يحج عن غيره إلا بعد الحج عن نفسه خروجه من الخلاف، ولأنه قول صحابي وهو أولى من قول غيره لاسيما ولا يعلم له من الصحابة مخالف، ثم إن النظر يقتضي أن يقوم الإنسان نفسه على غيره لعموم قوله ﷺ في التفقات: «أبدأ بنفسك»^(٤).

وعلى هذا يحمل ترك استئصال النبي ﷺ للخثعمية على أنه علم بحجها عن نفسها أولاً، إعمالاً للأدلة، كما قاله ابن الهمام. والله أعلم.

٤- حج النفل عن الغير:

يُشْرَع حج النفل عن الغير بإطلاق -وإن كان مستطيعاً- لأنها حجة لا تلزم المستطيع بنفسه، فجاز أن يستنيب فيها كالمعصوب، ولأنه يتوسع في النفل ما لا يتوسع في الفرض، فإذا جازت النيابة في الفرض ففي النفل أولى، وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية والحنابلة، وكذلك المالكية لكن مع الكراهة.

(١) «المجموع» (٩٣/٧)، و«المحلى» (٦٢).

(٢) «المجموع» (٩٨/٧)، و«المغني» (٢٤٥/٣)، و«الفروع» (٢٦٥/٣)، وفتاوى ابن تيمية.

(٣) أهل بالوقف والاضطراب: أخرجه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣) وغيرهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (٩٩٧) عن جابر.

٥- المرأة تحج عن غيرها:

(أ) يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء، سواء كانت بنتها أو غير بنتها^(١)، فعن موسى بن سلمة أن امرأة سألت رسول الله ﷺ أن أمها ماتت ولم تحج، أفيجزئ عن أمها أن تحج عنها؟ قال: «نعم، لو كان على أمها دين فقفضته عنها ألم يكن يجزئ عنها؟ فلتحج عن أمها»^(٢).

(ب) ويجوز للمرأة أن تحج عن الرجل، عند جمهور العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم، لحديث الحثمية الذي تقدم مراراً.

٦- الحج من مال حرام^(٣):

إذا حج بمال حرام أو راكباً دابة مفسوبة، أثم وصح حجه وأجزأه عند أكثر العلماء، قالوا: لأن أفعال الحج مخصوصة، والتحريم لمعنى خارج عنها. وخالفهم الإمام أحمد فقال: «لا يجزئ، وامسك له بحديث: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً»^(٤) وبما يروى مرفوعاً: «إذا خرج الحاج حاجاً بنفقة طيبة، ووضع رجله في الغرز فتأدى: لبيك اللهم ليبيك، ناداه مناد من السماء: لبيك وسعديك، زادك حلال وراحلتك حلال، وحجك مبرور غير مأزور، وإذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز، فتأدى: لبيك، ناداه مناد من السماء، لا لبيك ولا سعديك، زادك حرام، ونفقتك حرام، وحجك مأزور غير مبرور»^(٥).

قلت: والراجح قول الجمهور لما تقدم، وأما حديث «إن الله طيب...» فليس فيه حجة وأما حديث: «... وحجك مأزور غير مأجور» فضعيف لا يصح.

المواقيت

المواقيت: جمع ميقات، وهي زمانية ومكانية:

[١] المواقيت الزمانية: هي الأوقات التي لا يصح شيء من أعمال الحج إلا

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/٢٦).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (١١٦/٥)، وأحمد (٢٧٩/١) بسند صحيح، ونحوه عند مسلم (١١٤٩)، والترمذي (٦٦٧) عن بريدة.

(٣) «المجموع» للثوري (٥١/٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٠١٥)، والترمذي (٢٩٨٦) وغيرهما.

(٥) ضعيف: أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٢٨)، وأبو نعيم في «الحلية»، وانظر «العلل المتناهية».

فيها، وقد ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ لِّمَن قَرَضَ فِيْهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(١). فهذا نص على أن للحج أوقافاً منصوبة، فلا يحل الإحرام به إلا في أشهر الحج، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٢).

• فإن أحرم بالحج قبل أشهره^(٣): لم يصح منه، وهذا مذهب الصحابة رضي الله عنهم، وعن الشعبي وعطاء أنه يحل من إحرامه.

وقال الأوزاعي والشافعي: تصير عمرة ولائداً، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يكره ذلك ويلزمه إن أحرم به قبل أشهر الحج.

والصواب أنه لا يصح بحال للآية الكريمة، وأما أنها تنعقد عمرة، ففيه نظر، إذ كيف تبطل عمله الذي دخل لاجل أنه خالف الحق، ثم نلزمه بذلك العمل عمرة لم يردّها قط ولا قصدّها ولا نواها و«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٤)! فهذا كمن أحرم بصلاة قبل وقتها فإنها تبطل، ومن نوى صياماً قبل وقته فهو باطل.

• وأشهر الحج: هي شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة - اتفاقاً - ثم حصل الخلاف في يوم النحر وبقية ذي الحجة، فصارت الأقوال في أشهر الحج ثلاثة:

١- أنها شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، وهو مذهب الحنفية والحنابلة وهو مروى عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجماعة من السلف^(٥).

٢- أنها شوال، وذو القعدة، وتسع من ذي الحجة فلا يدخل يوم النحر في أشهر الحج، وهو مذهب الشافعية^(٦)، وحجتهم قوله تعالى: ﴿لِّمَن قَرَضَ فِيْهِنَّ الْحَجَّ﴾^(٧). ولا يمكن فرضه [أي الإحرام به] بعد ليلة النحر.

(١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢) سورة الطلاق: ١.

(٣) «التهلي» (٦٥-٦٦/٧)، و«المجموع» (١٢٨/٧) وما بعدها.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، ومسلم (١٩٠٧) وغيرهما.

(٥) «شرح فتح القدير» (٢/ ٢٢٠)، و«المغني» (٣/ ٢٧٥).

(٦) «المجموع» (٧/ ١٣٥)، و«نهاية المحتاج» (٣/ ٢٥٦).

(٧) سورة البقرة: ١٩٧.

٣- أنها شوال، وذو القعدة، وذو الحجة كله، وهذا مذهب مالك وابن حزم، وهو مروي عن عمر وابنه، وابن عباس رضي الله عنهما ^(١)، وحجتهم أن أقل الجمع ثلاثة، وأن رمى الجمار -وهو من أعمال الحج- يعمل يوم الثالث عشر، وطواف الإفاضة -وهو ركن في الحج- يعمل في ذى الحجة كله بلا خلاف.

قلت: الراجح القول الثالث فتكون أشهر الحج هي شوال وذو القعدة وذو الحجة كله، وهذا على معنى أنه يجب ألا يقع شيء من أعمال الحج قبل أو بعد هذه الأشهر، ولا يلزم أن يكون الحج يجوز في كل يوم من أيامها، فلا بد من الاحتفاظ بالآتي:

• أن من فاته الوقوف بعرفة في جزء من ليلة النحر فلا حج له، وهذا هو الذي نظر إليه الشافعي -رحمه الله- حين أخرج يوم النحر (العاشر من ذى الحجة) من أشهر الحج، ويرد عليه بأن الله تعالى قد سمى يوم النحر: يوم الحج الأكبر في قوله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ ^(٢).

[٢] المواقيت المكانية:

وهي أماكن وقتها الشرع -أي حدها- ليُحرم منها من أراد الحج أو العمرة ولا يجوز له أن يتجاوزها -إن كان قاصداً للحج أو العمرة- دون أن يحرم، وهذه المواقيت لكل من مر بها -مريداً للنسك سواء كان من أهل تلك الجهات أو لم يكن، وهذه الأماكن:

١- ذو الحليفة: لأهل المدينة، وهي المعروفة الآن «بآبار على».

٢- الجحفة: وهي لأهل الشام ومصر والمغرب، وهي قريبة من «رايع» التي جعلت الآن الميقات.

٣- قرن المنازل: وهي لأهل نجد، وهي المعروفة الآن بـ«وادي السيل».

٤- يللملم: وهي لأهل اليمن.

وهذه المواقيت الأربعة مستفق عليها، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «وقَّعت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن،

(١) «بداية المجتهد» (١/٣٥١)، و«الكافي في مذهب أهل المدينة» (١/٣٥٧)، و«المحلى» (٦٩/٧).

(٢) سورة التوبة: ٣.

ولأهل اليمن يللملم قال: «فهنَّ لهنَّ ولئن أتى عليهن من غير أهلهن من كان يريد الحج والعمرة، فمن كان دونهن مهله من أهله، وكذلك أهل مكة يهلون منها»^(١).

٥- ذات عرق: لأهل العراق والمشرق، وهذا المكان قريب من «العقيق» وقد اختلف فيمن وقته، فقبل عمر، لحديث ابن عمر قال: «لما فتح هذان المصران (يعني البصرة والكوفة) أتوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين: إن رسول الله ﷺ حدَّ لأهل نجد قرناً، وهو جور عن طريقنا، وإننا إن أردنا قرناً شق علينا؟ قال: فانظروا حدوها من طريقكم، فحدَّ لهم ذات عرق»^(٢).

وقيل: بل حدَّه النبي ﷺ، لحديث جابر: «مهَّلُ أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، وهَلُ العراق من ذات عرق، ومهَّلُ أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، ومهَّلُ العراق من ذات عرق، ومهَّلُ أهل نجد من قرن، ومهَّلُ أهل اليمن من يللملم»^(٣) وهو مختلف في رفعه، لكن يؤيد الرفع حديث عائشة رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق»^(٤). ويجمع بأن النبي ﷺ هو الذي وقته وخفى علمه على عمر رضي الله عنه فاجتهد فوافق السنة وكم له من موافقات للشرع!!

• المقيم بمكة ميقاته: منازل مكة، والمقيم بين مكة وأحد هذه المواقيت فميقاته منزله.

• من كان طريق لا يمر بشيء من هذه المواقيت، فإذا علم أنه حاذى أقربها منه أحرم منه، ومن كان في طائفة فإنه يحرم إذا حاذى الميقات وكان فوقه، ويكون متأهلاً قبل الإحرام بأن يلبس ثياب الإحرام قبل محاذاة الميقات، فإذا حاذاه نوى الإحرام في الحال، لا أن يؤخره إلى أن يهبط»^(٥).

سياق صفة حجة النبي ﷺ

عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله... فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ فقال بيده فعقد تسعاً فقال إن رسول الله ﷺ

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٢٦)، وسلم (١١٨١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٣١)، والبيهقي (٢٧/٥).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١١٨٣)، ولرفعه شواهد في «الإرواء» (٩٩٨).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٣٩)، والنسائي (٦/٢) وغيرهما، وانظر «الإرواء» (٩٩٩).

(٥) «أوضح المسالك إلى أحكام المناسك» للسلمان (ص: ٤٢، ٤٣) باختصار.

مكث تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتبس أن ياتم برسول الله ﷺ ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله ﷺ كيف أصنع قال: «اغتسلي واستشغري بشوب واحرمي» فصلى رسول الله ﷺ في المسجد ثم ركب القصواء حتى إذا استوت به ناقتة على البيداء نظرت إلى مد بصرى بين يديه من راكب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شيء عملنا به فأهل بالتوحيد: لبسك اللهم لبسك، لبسك لا شريك لك لبسك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيئا منه ولزم رسول الله ﷺ تليته. قال جابر رضي الله عنه: «لست نؤي إلا الحج لست نعرف العمرة حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعا ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(١) فجعل المقام بينه وبين البيت فكان أبي يقول ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٢) أبدا بما بدا الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده الخز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده. ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدما في بطن الوادي معى حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة فضلع على المروة كما فعل على الصفا حتى إذا كان آخر طوافه على المروة فقال لو أتى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة، فقام سراقه بن مالك بن خثعم فقال يا رسول الله العامنا هذا أم لا بد؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج -مرتين- لا، بل لا بد أبداً وقدم على من اليمن يدين النبي ﷺ فوجد فاطمة رضي الله عنها ممن حل ولبست ثياباً صبيحاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها فقالت إن أبي أمرني بهذا قال فكان على

(١) سورة البقرة: ١٢٥.

(٢) سورة البقرة: ١٥٨.

يقول بالعراق فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرثاً على فاطمة للذي صنعت مستفتياً لرسول الله ﷺ فيما ذكرت عنه فأخبرته أني أنكرت ذلك عليها فقال: صدقت صدقت ماذا قلت حين فرضت الحج؟ قال: قلت: اللهم إني أهل بما أهل به رسولك، قال: فإن معي الهدى فلا تحل، قال: فكان جماعة الهدى الذي قدم به على من اليمن والذي أتى به النبي ﷺ مائة. قال: فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فسار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال: إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضع ربنا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله فأتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب الله وأنتم تسألون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء ويتكئها إلى الناس: اللهم اشهد اللهم اشهد - ثلاث مرات - ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام العصر ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله ﷺ وقد شق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ويقول بيده اليمنى: أيها الناس السكينة السكينة كلما أتى حبالاً من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا

وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع قبل أن تطلع الشمس وأردف الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر أبيض وسيماً فلما دفع رسول الله ﷺ مرت به ظعن يجرين فطلق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر حتى أتى بطن محسر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الحمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الحذف رمى من بطن الوادي ثم اتصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بيده ثم أعطى علياً فنحر ما غبر وأشركه في هديه ثم أمر من كل بدنة بيضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقائكم لتزعت معكم، فناولوه دلوفاً فشرب منه.

وحدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا جعفر بن محمد حدثنا أبي قال أتيت جابر بن عبد الله فسأله عن حجة رسول الله ﷺ وساق الحديث: بنحو حديث حاتم بن إسماعيل وزاد في الحديث وكانت العرب يدفع بهم أير سيارة على حمار عري فلما أجاز رسول الله ﷺ من المزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قریش أنه سيقنصر عليه ويكون منزله، ثم فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل (١).

ملخص أفعال حج التمتع (٢)

لا ريب في أن المسلم حريص على أن يكون صفة حجته كحجة رسول الله ﷺ، لتكون أخرى لقبولها، وأدعى أن يتال فضائلها التي تقدمت.

وهأنذا ألخص أفعال «حج التمتع» من مجموع ما ثبت من الأحاديث عن رسول الله ﷺ، ثم أتبع هذا السرد بتفصيلات هذه الأفعال وقسماتها من حيث ما هو ركن وواجب ومستحب وغير ذلك، فأقول:

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٠٧٤)، والدارمي (١٨٥٠) وغيرهم.

(٢) الحج يجزئ على إحدى كيفيات ثلاث: الأفراد أو التمتع أو القصران، على ما يأتي بيانه، وأفضلها التمتع وهو الأنسب للحاج من بلادنا والأيسر عليه.

ما قبل السفر

- ١- من استطاع الحج، واستقر عزمه وجزمه على أدائه، بادر بتوبة نصوح من كل المعاصي، واجتهد في الخروج من مظالم الخلق بردّها إلى أصحابها، ويجتهد في قضاء ما أمكنه من ديونه، ويجتهد في رضا والديه، ويسترضى أقاربه إن كان بينه وبينهم شيء، ويترك لأولاده ومن تلزمه نفقتهم ما يلزمهم مدة غيابه.
- ٢- يحرص على أن يكون زاده طيباً، ويحذر ما كان من المشتبهات والغُصوب، ليكون أقرب إلى القبول.
- ٣- يجتهد في تحصيل الرفقة الصالحة المرغوبة في الخير، المعينة عليه، المبعضة للشر، وإن تيسر أن تكون الرفقة من العلماء العاملين فهو أفضل.
- ٤- ويخرج إلى سفره ملتزماً بالآداب الشرعية في السفر، وذلك في أشهر الحج.

الإحرام

- ٥- فإذا أتى الميقات فيتجرد من ثيابه ويغتسل كما يغتسل من الجنابة، ويتطيب بأطيب ما يجد من الطيب، وكذلك تفعل المرأة ولو كانت حائضاً أو نفساء، ولا يضرهما بقاء الطيب في الثوب والبدن بعد الإحرام.
- ٦- ويلبس الرجل ملابس الإحرام، وتلبس المرأة ما شاءت من الثياب.
- ٧- ويصلي إن حضر وقت فريضته، وإلا صلى ركعتين بنية سنة الوضوء، فإذا فرغ نوى الإحرام بعمرة، بعد أن يركب راحلته (سيارته) حامداً مكبراً مستقبلاً القبلة، ويقول: «لبيك اللهم عمرة».
- ٨- ومن كان في طائرة، فإنه يحرم إذا حاذى الميقات وكان فوقه، ويكون متأهباً قبل الإحرام بالغسل والطيب وملابس الإحرام.
- ٩- فإذا أهلّ بالعمرة لبيّ: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، ويرفع الرجل بها صوته، وترفع المرأة بقدر ما تسمع من جنبها.
- ١٠- وينبغي للمحرم أن يكثر من التلبية خصوصاً عند تغير الأحوال والأزمان مثل أن يعلو مرتفعاً أو أن يتزل متخفّضاً، أو أن يُقبل الليل أو النهار، وتلبى المرأة وإن كانت حائضاً، ولا تُقطع التلبية إلا عند ابتداء الطواف^(١).

(١) لأنه في عمرة، وأما الفرد والقارن فلا يقطع التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة.

دخول مكة والطواف

١١- فإذا وصل مكة، أسرع إلى المسجد الحرام، ويتقدم إلى الحجر الأسود، فيستلمه (يلمسه) بيده اليمنى ويقبله -إن تيسر- وإلا استلمه وقبل يده، فإن لم يستطع أشار إليه بيده ويكبّر ولا يقبل يده، والأفضل ألا يزاحم فيؤذى الناس ويتأذى بهم.

١٢- ثم يطوف -جاعلاً الكعبة عن يساره- فإذا بلغ الركن اليماني استلمه من غير تقبيل- إن تيسر- فإذا كان بين الركن اليماني والحجر الأسود قال: ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار﴾ فإذا بلغ الحجر الأسود فقد أتم شوطاً ويفعل عنده ما تقدم، ثم يطوف حتى يكمل سبعة أشواط.

١٣- وينبغي للرجل -دون المرأة- في هذا الطواف أن يضطبع^(١) من بداية الطواف إلى انتهائه، ويرمل (يسرع المشي) في الأشواط الثلاثة الأولى فقط، ويمشي كعادته في الأربعة الأخرى.

١٤- فإذا أتم طوافه صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم، يقرأ فيهما ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

١٥- ثم يذهب إلى زمزم فيشرب منها ويصب على رأسه.

١٦- ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيستلمه إن تيسر.

التسعى بين الصفا والمروة

١٧- ثم يخرج إلى المسعى، فإذا دنا من الصفا قرأ ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ ويقول: أبدأ بما بدأ الله به.

١٨- ويرقى على الصفا حتى يرى الكعبة فيستقبلها قائلاً: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ويدعو بما شاء، ويفعل ذلك ثلاث مرات.

١٩- ثم ينزل من الصفا إلى المروة ماشياً، ويسرع الرجل -دون المرأة- بين العلمين الأخضرين.

(١) الاضطباع: أن يجعل وسط ردائه داخل إبطه الأيمن وطرفيه على كتفه الأيسر.

٢٠- فإذا وصل إلى المروة فعل مثلما فعل على الصفا، وهذا شوط، ثم ينزل إلى الصفا وهكذا حتى يكمل سبعة أشواط (الذهاب شوط والعودة شوط).

التحلل من الإحرام

٢١- إذا أتم سعيه حلق رأسه أو قصر شعره، والتقصير - هنا - أفضل لاسيما إذا كان وقت الحج قريباً، والمرأة لا تحلق وإنما تقصر.
- ثم يلبس ملابسه المعتادة ويحل له كل ما كان محرماً عليه بالإحرام، من جماع وغيره، حتى يأتي وقت الحج (١).

يوم التروية

٢٢- إذا كان يوم الثامن من ذي الحجة (يوم التروية) فإنه يستعد للإحرام كما تقدم - من منزله بمكة - ثم يحرم بالحج قائلًا: «ليتك اللهم بحجة» ويلبى، وإن كان يخشى أن يعوقه شيء ويمتنع من إتمام حجه فله أن يشترط فيقول: «وإن حبسني حابس فمحلى حيث بسنتي»
٢٣- ثم يخرج إلى منى ضحى ويبيت بها يصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، قصرًا من غير جمع.

يوم عرفة

٢٤- فإذا طلعت الشمس - يوم التاسع (عرفة) - سار من منى إلى عرفة، فنزل بنمرة فيقيم بها إلى الزوال (الظهر) إن تيسر.
٢٥- فإذا زالت الشمس صلى الظهر والعصر جمعًا وقصرًا (جمع تقديم) بأذان واحد وإقامتين - مع الإمام - بدون سنة.
٢٦- ثم يتفرغ بعد الصلاة للذكر والدعاء والتضرع إلى الله تعالى - على عرفة رافعًا يديه مستقبلًا القبلة - وليس الجبل!! - ويقف هكذا حتى تغرب الشمس.
٢٧- فإذا غربت الشمس، فإنه ينزل بهدوء وسكينة.

الإفاضة إلى المزدلفة والمبيت بها

٢٨- ثم يسير إلى المزدلفة، فإذا وصلها صلى المغرب والعشاء جمع تأخير بأذان وإقامتين وبدون سنة.

(١) وبهنا تكون قد تمت مناسك العمرة.

- ٢٩- ينام بمزدلفة حتى الفجر، ولا يصلي بالليل.
- ٣٠- يصلي الفجر في أول الوقت بأذان وإقامة، ثم يقف على المشعر الحرام^(١) مستقبل القبلة، داعياً مكبراً مهلاً حتى يسفر الصبح جداً.
- ٣١- ويرخص للضعفة من النساء وغيرهن في الرحيل من مزدلفة بعد منتصف الليل وغياب القمر.

يوم النحر

• الإفاضة إلى منى ورمي الجمرة:

- ٣٢- ثم يدفع إذا أسفر الصبح، قبل طلوع الشمس من مزدلفة إلى منى، ويسرع في وادي محسر.
- ٣٣- فإذا وصل منى قطع التلبية عند الشروع في رمي جمرة العقبة -وهي الأخيرة جهة مكة- بسبع حصيات متعاقبات واحدة بعد الأخرى، يكبر مع كل حصاة، ويكون الرمي بعد طلوع الشمس.
- ٣٤- فإذا رمى جمرة العقبة فقد حلَّ له ما كان حراماً إلا الجماع^(٢).
- ٣٥- ثم يذبح هديه بمنى أو مكة، وله الذبح في أى من أيام التشريق، فإن لم يملك ثمن الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد رجوعه إلى أهله.
- ٣٦- ثم يحلق رأسه، وتقصر المرأة شعرها ولو قدر أثملة.

• الرجوع إلى مكة وطواف الإفاضة:

- ٣٧- ثم يرجع إلى مكة، فيطوف سبعمائة، ويسعى بين الصفا والمروة^(٣)، وله تأخير الطواف آخر أيام التشريق، فإذا طاف حلَّ له كل شيء حتى الجماع^(٤).
- ٣٨- وإذا كانت المرأة -أثناء المناسك- حائضاً، فإنها تفعل جميع المناسك إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر إن استطاعت.
- ٣٩- فإذا كان في انتظارها مشقة عليها -كان لا تكون مرتبطلة بموعد رحلته

(١) المشعر الحرام: جبل معروف بالمزدلفة.

(٢) وهذا يسمى التحلل الأول، فليس ما شاء من الثياب وقلم أظفاره ويطيب.

(٣) لأنه متمتع، فأما القارن فلا يطوف إلا طوافاً واحداً.

(٤) وهذا هو التحلل الأكبر.

العودة وتحشى الضرر إن بقيت - فإنها تطوف وهي حائض في أصح أقوال العلماء، لأن هذا غاية وسعها.

• الذهاب إلى منى:

٤٠- ثم بعد الطواف والسعي، يرجع إلى منى ليسبت بها ليلتي التشريق (ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر).

أيام التشريق

• رمى الجمرات الثلاث يوم الحادي عشر والثاني عشر:

٤١- ثم يرمى الجمرات الثلاث يوم الحادي عشر -بعد الظهر ولو إلى الليل - كل جمرة بسبع حصيات مكبراً مع كل حصاة، مبتدئاً بالصغرى ثم الوسطى، يتقدم بعد كل جمرة فيستقبل القبلة ويدعو دعاءً طويلاً - إن تيسر - ثم يأتي جمرة العقبة فيرميها بسبع حصيات، ولا يقف للدعاء بعدها، والحصاة التي لا تقع في المرمى لا تعد.

٤٢- ثم يفعل في اليوم الثاني عشر كما فعل في الذي قبلة تماماً.

فإذا أتم رمى الجمار -في الثاني عشر- فإن شاء تعجل ونزل من منى، وإن شاء تأخر فبات بها ليلة الثالث عشر، والتأخر أفضل.

• الرمي في اليوم الثالث عشر (آخر أيام التشريق):

٤٣- فإن اختار المبيت ليلة الثالث عشر أو غربت عليه الشمس يوم الثاني عشر وهو بمنى فيلزمه أن يبيت بمنى، ليرمي الجمرات الثلاث يوم الثالث عشر كما فعل في اليومين السابقين بعد الظهر.

طواف الوداع قبل السفر

٤٤- إذا أراد الحاج السفر إلى بلده، فلا يخرج حتى يطوف للوداع، فيجعله آخر عهده بمكة، وأما الحائض والنفساء فيرخص لهن في ترك طواف الوداع.

٤٥- ويستحب له أن يزور المسجد النبوي بالمدينة، لكنه ليس من مناسك الحج كما يظنه كثير من الناس.

٤٦- ثم يعود إلى بلده، وينحر ببذة بقره أو جملأ لأهله وللفقراء والمساكين إن تيسر وإلا فلا يلزمه ذلك، والله تعالى أعلم.

تقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال.

أركان الحج

تنقسم الأفعال السابقة إلى أركان وواجبات ومستحبات، وهذا أوان ذكر أركان الحج التي دلّ الدليل على ركنيتها، وما يتعلق بكل ركن منها من واجبات ومسئونات ومكروهات وغير ذلك.

وأركان الحج عند الجمهور أربعة^(١): الإحرام، والوقوف بعرفة، وطواف الإفاضة والسعي بين الصفا والمروة.

• الركن الأول: الإحرام:

تعريف الإحرام: الإحرام هو نية الحج أو العمرة من الميقات المعترف شرعاً، وهو ركن من أركان الحج عند جمهور العلماء، وشرط لصحته عند الحنفية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لَعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾^(٢). وقال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣).

• أنواع الإحرام:

يُؤدى الحج على كيفيات (أو أنساك) ثلاث:

١- الأفراد: وهو أن يهمل (أي ينوي) الحاجُّ بالحجِّ فقط عند إحرامه قائلاً: لبيك اللهم بحج، ثم يأتي بأعمال الحج وحده.

٢- القرآن: وهو أن يهمل (ينوي) بالحج والعمرة معاً قائلاً: لبيك حجاً وعمرة فيأتي بهما كى نسك واحد، أو أن يدخل الحج على العمرة قبل الطواف.

وقال الجمهور: إنهما يتداخلان، فيطوف طوافاً واحداً ويسعى سعياً واحداً، ويجزئه ذلك عن الحج والعمرة، وقال الحنفية: يطوف طوافين ويسعى سعيين والقارن يجب عليه أن ينحر هدياً بالإجماع كما سيأتي.

٣- التمتع: وهو أن يهمل (ينوي) بالعمرة فقط في أشهر الحج، قائلاً: لبيك عمرة ويأتي مكة فيؤدى مناسك العمرة ويتحلل، ويسمك بمكة حالاً، ثم يحرم بالحج ويأتي بأعماله، وذلك في العام نفسه.

ويجب على المتمتع كذلك أن ينحر هدياً بالإجماع.

(١) وهذه الأركان عند الشافعية ستة: هذه الأربعة، والخطب أو التقصير، والترتيب بين معظم الأركان، وعند الحنفية: للحج ركنان هما الوقوف بعرفة وطواف الإفاضة.

(٢) سورة البينة: ٥.

(٣) صحيح: وقد تقدم كثيراً.

• مشروعية الأنساك الثلاثة:

١- لا خلاف في أن الحج كان عند ابتداء النبي ﷺ به جائزاً بأنواعه الثلاثة المتقدمة، وكذلك كان أصحابه رضي الله عنهم في ذلك كما في حديث عائشة رضي الله عنها: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: «من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل، ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمرة فليهل...» الحديث (١).

٢- ثم نقلهم النبي ﷺ - بعد هذا التخيير - إلى التمتع، دون أن يعزم عليهم: قالت عائشة: «... فنزلنا سرف (٢) فخرج إلى أصحابه فقال: «من لم يكن منكم أهدي، فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل، ومن كان معه هدي فلا» قالت: فلاأخذ بها والتارك لها من أصحابه [من لم يكن معه هدي]...» (٣).

وفي حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لما وصل إلى (ذى طوى) - موضع قريب من مكة - وبات بها: «فلما أصبح قال لهم: «من شاء أن يجعلها عمرة فليجعلها عمرة» (٤).

٣- ثم أمرهم - من كان لم يسق الهدى منهم - أن يفسخوا الحج إلى عمرة ويتحللوا، فغن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا مكة تطوفنا بالبيت، فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يهل، قالت: فحل من لم يكن ساق الهدى، ونساؤه لم يسقن الهدى فأحلن...» (٥).

وفي رواية ابن عباس: «... فأمرهم أن يجعلوها عمرة، فتعاضم ذلك عندهم، فقالوا: يا رسول الله، أى الحل؟ قال: الحل كله» (٦).
قلت:

لأجل هذه المراحل المتقدمة اختلف أهل العلم في مشروعية الأنساك الثلاثة: فذهب الجماهير من السلف والخلف إلى أن الأنساك الثلاثة: الأفراد والقران

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

(٢) سرف: موضع قريب من التمتع.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٠)، ومسلم (١٢١١) والزيادة له.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦١)، ومسلم (١٢١١).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٤)، ومسلم (١٢٤٠).

والتمتع، كلها جائزة وأن الأمر فيها واسع، حتى إن بعضهم نقل الإجماع على ذلك^(١)، ثم اختلف هؤلاء -بعد الاتفاق على المشروعية- في أي هذه الأنساك أفضل على ما سيأتي.

بينما ذهب بعض العلماء إلى وجوب التمتع على من لم يسق الهدى، وأنه إذا طاف وسعى فقد حلّ شاء أم أبى، وهذا مذهب ابن عباس وأبي موسى الأشعري وبه قال أهل الظاهر وانتصر له ابن حزم ثم ابن القيم ببحثين ما تعين^(٢).

واستدلوا على ذلك بأمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى عمرة، وتخييمه ذلك عليهم، وتعاظم ذلك عندهم مما يدل على أنهم فهموا من الأمر الإيجاب، وغضبه ﷺ لما تراخوا وراجعوه كما في حديث عائشة: «... فدخل على وهو غضبان، فقلت من أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار، فقال: أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون...»^(٣).

واستدلوا بقوله ﷺ لما سأله عن الفسخ الذي أمرهم به «العمارة هذا، أم لا بد الأبد؟» فنبه ﷺ أصحابه واحدة في الأخرى وقال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة، لا بل لأبد أبد، لا بل لأبد أبد»^(٤).

● وقد كان ابن عباس رضي الله عنهما ينظر على هذه المسألة حتى يقول: «أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر، يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء»^(٥) لأن أبا بكر وعمر كانا يريان أن الأفراد أفضل من التمتع كما سيأتي.

وخلاصة هذا المذهب: «أن من أراد الحج وجاء إلى الميقات: فإن لم يكن معه هدى وجب عليه أن يحرم بعمرة مفردة ولأبد [يعنى يكون متمتعاً] فإن أحرم بحج، أو بقران حج وعمرة، وجب عليه أن يفسخ إهلاله بعمرة يحل إذا أتتها، ثم ينتدى الإهلال بالحج مفرداً من مكة.

(١) انظر «المجموع» (١٤٤/٧)، و«المغني» (٢٧٦/٣)، و«معالم السنن» للخطابي (٣٠١/٢). وقال الثوري في «شرح مسلم» بعد أن أورد خلاف بعض الصحابة في المسألة: «وقد اتفقت الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقران من غير كراهة» اهـ.
(٢) راجع «الحلي» (٩٩/٧ وما بعدها)، و«زاد المعاد» (١٧٧/٢ وما بعدها)، و«صفة حجة النبي».

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١)، وأحمد (١٧٥/٦).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) وهو في السنن مختصر.

(٥) مستد أحمد (٣٣٧/١)، و«الفقيه والمتفقه» (١٤٥/١)، و«جامع بيان العلم» (٢٣٩/٢).

وإن كان ساق الهدى فإنه يقرن فيقول: «ليك بعمرة وحج معاً»^(١).

• أى الأنساك الثلاثة أفضل؟

وعلى قول الجماهير بجواز الأنساك الثلاثة، فقد اختلفوا فى أفضلها على أقوال، وسبب هذا الخلاف: الخلاف فى حج النبي ﷺ: هل كان مفرداً، أم قارناً أم متمتعاً؟.

[١] القول الأول: الأفراد أفضل: وهو مذهب مالك وظاهر مذهب الشافعى وهو مروي عن عمر وعثمان وابن عمر وجابر وعائشة رضي الله عنهم^(٢) وحجتهم ما يلي:
١- ما ثبت عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة «أن النبي ﷺ أهل بالحج»^(٣).

وفى رواية: «أهل بالحج مفرداً».

٢- أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبي ﷺ أفردوا الحج وواظبوا عليه. كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان، واختلف فعل على.

٣- أن عمر قال: «افصلوا حجكم عن عمرتكم، فإنه أثم لحجكم وأثم لعمرتكم»^(٤).

٤- وقال عثمان رضي الله عنه لما ذكر له التمتع بالعمرة إلى الحج: «إنه أثم للحج والعمرة ألا يكونا فى شهر الحج، فلو أخرت هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زورئين كان أفضل فإن الله تعالى قد وسع فى الخير...»^(٥).

٥- أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله بخلاف التمتع والقران.

٦- أنه قد أجمعت الأمة -كذا قالوا^(٦)- على جواز الأفراد من غير كراهة بخلاف التمتع والقران، فكان أولى.

[٢] القول الثانى: القران أفضل: وهذا مذهب الحنفية والثورى، ورواية عن أحمد -لمن ساق الهدى- وحجتهم:

(١) انظر «المحلى» (٩٩/٧).

(٢) «المدونة» (١/٣٦٠)، و«الأم» (٢/١٤٣)، و«المجموع» (٧/١٤٥ وما بعدها).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٢)، ومسلم (١٢١١) عن عائشة وفيهما عن الياقين كذلك.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٧)، ومالك (٧٧٨).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١/٩٢)، وابن جرير (٢/٢٠٧) بسند صحيح.

١- ما ثبت أن النبي ﷺ أهل بحج وعمره، كحديث أنس: «سمعت النبي ﷺ يقول: «ليكن عمرة وحجاً»^(١).

٢- قول علي بن أبي طالب لما نهى عثماناً عن التمتع [يعني هنا القرآن]: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ؟ فقال عثمان: دعنا منك، فقال: «إني لا أستطيع أن أدعك» فلما رأى علي ذلك أهل بهما جميعاً^(٢).

٣- أن علي القارن دم، وليس دم جبران لأنه لم يفعل حراماً بل دم عبادة، والعبادة المتعلقة بالبدن ونمال أفضل من المختصة بالبدن.

٤- أن القارن مسارح إلى العبادة فهو أفضل من تأخيرها.

٥- أن القرآن تحصيل العمرة في زمن الحج، وهو أشرف.

[٣] القول الثالث: التمتع أفضل: وهو مذهب أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل. وهو مذهب أهل الظاهر وابن القيم، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس وابن أنزير وعائشة وجماعة من السلف^(٣)، وحجتهم:

١- حديث عائشة قالت: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج وتمتع الناس معه» قال الزهري: مثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ^(٤).

٢- وعن عمران بن حصين قال: «تمتع النبي ﷺ وتمتعنا معه»^(٥).

٣- وعن أبي جمرة قال: تمتعت فنهاني ناس عن ذلك، فسألت ابن عباس فأمرني بها، فرأيت في المنام كأن رجلاً يقول لي: حج مبرور وعمره متقبلة، فأخبرت ابن عباس، فقال: سنة النبي ﷺ^(٦).

٤- أمر النبي ﷺ أصحابه لما طافوا بالبيت أن يحلوا ويجعلوها عمرة - كما تقدم - فنقلهم من الأفراد والقران إلى التمتع، ولا ينقلهم إلا إلى الأفضل.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٣٥٤)، ومسلم (١٢٢٢).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٩)، ومسلم (١٢٢٢).

(٣) «اللفظ» (٢٦٠/٣)، و«المجموع» (١٥٠-١٥٢/٧)، و«المحلى» (٩٩/٧)، و«زاد المعاد» (١٧٧/٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٩٢)، ومسلم (١٢٣٧) والظاهر أن التمتع هنا يراد به القرآن كما قال شيخ الإسلام.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري بمعناه (١٥٧٢)، ومسلم (١٢٢٦) واللفظ له.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٧)، ومسلم (١٢٤٣).

٥- حديث جابر قال: حججنا مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه، وقد أهلوا بالحج مفرداً، فقال لهم: «حلوا من إحرامكم بطواف البيت، وبين الصفا والمروة، ثم أقيموا حللاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا التي قدمتم بها متعة» قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ قال: «افعلوا ما أمرتكم به، فلولاً أنى سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به»^(١).

٦- أن التمتع منصوص عليه في كتاب الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢). دون سائر الأنساك!

٧- أن التمتع يجتمع فيه الحج والعمرة في أشهر الحج مع كمالهما ويسرهما.

٨- أن قوله ﷺ يقدم على فعله عند التعارض.

[٤] القول الرابع: التفصيل: وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -^(٣) وخلاصة كلامه، رحمه الله^(٣):

(١) أنه إذا أفرد الحج بفسرة، والعمرة بفسرة، فهو أفضل من القرآن وأتمتع الخاص بفسرة واحدة وهو إذا كان قد اعتزم قبل أشهر الحج. قال: وهذا هو الأفراد الذي فعله أبو بكر وعمر وكان يختاره للناس، وكذلك على.

(ب) وأما إذا أراد أن يجمع بين النسكين (الحج والعمرة) بفسرة واحدة، وقدم إلى مكة في أشهر الحج، ولم يسق الهدى، فالتمتع أفضل له.

(ح) وإذا أراد أن يجمع بين النسكين بفسرة واحدة، ويسوق الهدى، فالقرآن أفضل، اقتداء بالنبي ﷺ حيث قرن وساق الهدى.

ثم أيهما أفضل: أن يسوق الهدى ويسقرن، أو أن يتمتع بلا سوق للهدى ويحل؟ قال: هذا موضع اجتهد، لتعارض ما اختاره الله تعالى لنبه مع ما اختاره النبي ﷺ لأصحابه، ومال - رحمه الله - إلى الأول.

قلت: وهذا تفصيل وجيه، وقد أعمل فيه ابن تيمية كل النصوص الواردة كلاً في موضعه، ثم جعل أفضل الأنواع بحسب الصعوبة والمشقة، كما قال النبي ﷺ لعائشة لما قالت: يا رسول الله، يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك؟ فقال: «إذا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) مجموع الفتاوى (٨٥/٢٦ - ٩١).

طهرت فاخرجى إلى التعميم فأهلى ثم اثبتنا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصيبك»^(١).

وكذلك جعل أفضل الاتواع بحسب سوق الهدى، وقد جاءت السنة بكل هذا. وبذلك لم يقع فيما وقع فيه كثير من الفقهاء من الاضطراب بسبب التفضيل المطلق.

هذا، على أنه لا يخف في قوة قول من ذهب إلى تفضيل التمتع بل ووجوبه، فالله أعلم.

• ليس لأهل الحرم إلا الإفراد^(٢)

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام...^(٣).

فأباح الله تعالى التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، أى: من لم يكن مكنه في مكة أو الحرم -على الأصح- لأن التمتع شرع له أن لا يلم بأهله، والمكي ملم بأهله فلم يكن له ذلك، وهذا مذهب ابن عباس وأبى حنيفة، ويؤيده حديث ابن عباس الذى فيه: «... ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطنا بالبيت وبالصفا والمروة وقد تم حجنا وعلينا الهدى كما قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾. إلى أمصاركم، الشاة تجزى، فجمعوا نسكين فى عام بين الحج والعمرة، فإن الله تعالى أنزله فى كتابه وستة نبيه ﷺ وأباحه للناس غير أهل مكة، قال الله: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾...^(٤). قلت: مبنى هذا المذهب على أن قوله تعالى فى الآية (ذلك) وقول ابن عباس فى الحديث - (أنزله فى كتابه وستة نبيه) عائد على التمتع وهو الأظهر.

ويجوز أن يكون عائداً على الهدى، فيكون معنى الآية: فمن تمتع فعليه الهدى إذا لم يكن من حاضري المسجد، فإن كان فلا دم عليه، وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد وانتصر له ابن حزم.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٨٧)، ومسلم (١٢١١).

(٢) انظر: «المجموع» (٧/ ١٦٥ - ١٦٦)، و«فتح البارى» (٣/ ٥٠٨)، و«المحلى» (٧/ ١٥٦).

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٧٢).

• هل يجوز إدخال الحج على العمرة^(١)؛

إذا أحرم بالعمرة وحدهما في أشهر الحج، ثم بدا له أن يدخل عليها الحج فيصير قارناً جاز له ذلك عند الجمهور (خلافًا للحنفية) بشرط أن يكون قبل الشروع في الطواف، فإن شرع فيه ولو بخطوة فلا يجوز إدخال الحج على العمرة. ودليل ذلك أن النبي ﷺ، لما حاضت عائشة بسرف وهي محرمة بالعمرة أمرها أن تهل بالحج وقال: «طوافك بالبيت وبالصفا والمروة، يسعك لعمرك وحجك»^(٢) وهو دليل على أن أمره ﷺ لها بالإهلال بالحج لم يكن إبطالاً لعمرتها.

لكن... لقائل أن يقول: إن الدليل إنما وقع في حاله تشبه الضرورة، لأن عائشة لا يمكن أن تكمل عمرتها وهي حائض، فيكون الدليل هنا أخص من المندول، وهذا في النفس منه شيء، ويؤيد هذا أن النبي ﷺ أمر من أحرم بالحج ولم يسق الهدى أن يجعله عمرة، فكيف لجعل العمرة حجاً وهو خلاف ما أمر به؟!

• هل يجوز إدخال العمرة على الحج^(٣)؟

- أما إذا أحرم بالحج، ثم أدخل عليه العمرة، فذهب مالك، والشافعي في الجديد، وأحمد، أنه لا يصح ولا يصير قارناً، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية. - وخالف أبو حنيفة فجوز به بناء على أصله: أن عمل القارن زيادة على عمل المفرد، فإذا أحرم بالحج وأدخل عليه العمرة صار قارناً ولزمه طوافان وسعيان. قلت: وأنا أميل إلى قول أبي حنيفة - لا لأجل ما بنى عليه - ولكن لحديث عائشة: «أهل رسول الله ﷺ بالحج»^(٤) مع حديث ابن عمر مرفوعاً: «أتاني آت من ربي، فقال: صل في هذا الوادي المبارك وقل: عمرة في حجة»^(٥) واختاره العلامة ابن عثيمين، طيب الله ثراه.

• هل يصح إطلاق نية الإحرام؟

من أحرم إحراماً مطلقاً من غير أن يعين نوعاً من هذه الأنواع الثلاثة لعدم

(١) «المجموع» (١٦٨/٧)، و«الشرح المتعمق» (٩٤/٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١١).

(٣) «المجموع» (١٧٠/٧)، و«الفتاوى» (٥١٢/٣)، و«المبسوط» (١٨٠/٤)، و«مجموع الفتاوى» (٨٨/٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٢)، ومسلم (١٢١١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٣٤)، وأبو داود (١٧٨٣)، وابن ماجه (٢٩٧٦).

علمه بها، أو أحرم كإحرام شخص يعرفه، فهذا جائز ويصح إحرامه عند جمهور العلماء - خلافاً للمالكية - لحديث أبو موسى «أن علياً قدم على النبي ﷺ فقال: «كيف قلت حين أحرمت؟» قال علي: قلت: لييك ياهلال كإهلال النبي ﷺ» (١).

• لا يجوز مجاوزة الميقات بدون إحرام (٢):

من مر بالميقات - وهو قاصد للحج أو العمرة - فلا يجوز له مجاوزة الميقات بغير إحرام إجماعاً.

فإن جاوزه ثم أحرم بعده فقد أثم بذلك، ولا يذهب عنه الإثم إلا أن يعود إلى الميقات فيحرم منه ثم يتم سائر نسكه، ولا دم عليه إن كان عاد إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سواء كان ركناً كالوقوف والسعى أو سنة كطواف القدوم، وهذا مذهب الشافعية والثوري وأبي يوسف ومحمد وأبي ثور.

وقال مالك وابن المبارك وأحمد: لا يسقط عنه الدم بالعود، وقال أبو حنيفة: إن عاد مليئاً سقط الدم وإلا فلا، وحكى ابن المنذر عن الحسن والنخعي أنه لا دم على المجاوز مطلقاً. والله أعلم.

فإن لم يعد فنسكه صحيح، ويلزمه دم عند الجمهور.

• الإحرام قبل الميقات (٣):

أجمع من يعتد به من السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم على أنه يجوز الإحرام من الميقات وما فوقه (أي قبله) وقال داود: لا يجوز الإحرام قبله ولا يصح إحرامه، وهو مردود عليه بإجماع من قبله، لكن يكره الإحرام قبل الميقات على الأصح، والله أعلم.

• من مربميين:

إذا مرَّ الشامى أو المصرى بميقات أهل المدينة قبل الوصول إلى الجحفة (ميقاته الأصلي) فلا يجوز له أن يؤخر إحرامه، وعليه أن يحرم من ذى الحليفة عند الجمهور لمعوم قوله ﷺ: «ولن أتى عليهن من غير أهلهن» (٤).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٤)، ومسلم (١٢٢١).

(٢) انظر «المجموع» (٢١٢/٧-٢١٥).

(٣) «المجموع» (٢٠٥/٧) بتصرف.

(٤) صحيح: تقدم في المواقيت قريباً.

وزهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا يجب عليه، وأنه يجوز التأخير إلى ميقاته لانه الأصل، واختاره شيخ الإسلام، والأول أحوط، والله أعلم.

• اشتراط المحرم التحلل بعذر:

يجوز للمحرم أن يشترط - عند إحرامه - التحلل متى حبسه عن إتمام النسك شيء من مرض أو نحوه قاتلاً: «اللهم محلي حيث حبستني».

لحديث عائشة قالت: دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير، فقال لها: «أردت الحج؟» قالت: والله لا أجدنسى إلا وجعة، فقال لها: «حجى واشترطى، وقولى: اللهم محلي حيث حبستني»^(١).

فإذا اشترط جاز له أن يتحلل من إحرامه إذا حبس ولا دم عليه.

أما إذا لم يشترط فإذا حبسه عارض لزمه دم لقوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَسْرَمَ مِنَ الْهَدْيِ»^(٢).

• سنن الإحرام:

١- الغسل عند الإحرام: لحديث زيد بن ثابت أنه «رأى النبي ﷺ غرد لإهلاله واغتسل»^(٣).

• وتغتسل المرأة وإن كانت حائضاً أو نفساء: فى حديث جابر: «... حتى أتينا ذا الحليفة، فولدت أسماء بنت عميس، محمد بن أبى بكر، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ: كيف أصنع؟ قال: «اغتسلى واستغفرى»^(٤) بثوب وأحرمت»^(٥).

٢- التطيب على البدن قبل الإحرام: لحديث عائشة قالت: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»^(٦).

وكذلك تطيب المرأة: لحديث عائشة قالت: «كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمّد جباهنا بالسكّ المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا»^(٧).

(١) صحيح: أخرجه البخارى (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) حسن: أخرجه الترمذى (٨٣١).

(٤) الاستقار: هو أن تضع المرأة خرقة (فوطه) على محل الدم وتشدّها على وسطها.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٦) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٣٩)، ومسلم (١١٨٩).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٣٠)، والبيهقى (٤٨/٥).

قلت: فأما بعد الإحرام فلا يجوز استعمال الطيب بإجماع العلماء كما نقله النووي في «المجموع» (٧/ ٢٧٠).

٣- أن يحرم الرجل في إزار ورداء أبيضين: فعن ابن عباس قال: «انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وأدهن وليس إزاره ورداء هو أصحابه» (١). وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «البسوا من ثيابكم البيضاء، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم» (٢).

• أما المرأة: فإنها تلبس ما شاءت من الثياب، لكن لا تلبس النقاب ولا القفازين - كما سيأتي في المحظورات - ولا يختص لباسها بلون معين كالأبيض أو غيره - كما يعتقد كثير من النساء خصوصاً المصريات - فقد «كانت عائشة رضي الله عنها تلبس الثياب المعصفرة وهي محرمة» (٣).

٤- الصلاة في «وادي العقيق» لمن مرَّ به: وهو واد بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (٤) وقد قال عمر: سمعت النبي ﷺ يروى العقيق يقول: «أنا في الليلة أت من ربي فقال: صل في هذا الوادي المبارك وقل: عمرة في حجة» (٥).

٥- الصلاة في مسجد ذي الخليفة لمن مرَّ به:

لحديث ابن عمر قال: «كان النبي ﷺ يركع بذي الخليفة ركعتين» (٦).

وفي حديث جابر: «قلما أتى ذا الخليفة صلى وهو صامت حتى أتى البيداء» (٧).

• تنبيه: أخذ الجمهور من حديث ابن عمر استحباب صلاة ركعتين لأجل الإحرام، فقال النووي في شرحه: «فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام ويصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافلة، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري: أنه استحباب كونها بعد صلاة

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٩٩٩)، وأبو داود (٣٨٦٠).

(٣) إسناده صحيح: عزاه ابن حجر في الفتح (٤/ ٥٠٣) إلى سعيد بن منصور وقال: إسناده صحيح.

(٤) «فتح الباري» (٤٥٩/٣) ط. السلفية.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٣٤) وغيره وقد تقدم.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (١١٨٤).

(٧) حسن: أخرجه النسائي (٢٧٥٦).

فرض، قال لأنه روى أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث، اهـ.

قلت: بل ظاهر الحديث استحباب الصلاة لأجل المسجد لا لأجل الإحرام، ويؤيد هذا حديث ابن السمط: أنه خرج مع عمر إلى ذي الحليفة فصلّى ركعتين فسأله عن ذلك، فقال: «لما أصنع كما رأيت رسول الله ﷺ»^(١) فليس فيه ذكر الإحرام. وإنما الذي قد يؤخذ من الحديث ما يأتي بعده:

٦- إيقاع نية الإحرام عقب صلاة فريضة أو نافلة:

فالأفضل أن يكون الإحرام عقب أداء فريضة أو نافلة لسبب مشروع، للأحاديث السابقة، ويؤيد هذا أيضاً أنه في حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا ببدنة... فلما قعد عليها واستوت على البيداء أهل بالحج»^(٢).

قلت: فالأظهر أن الصلاة التي صلاها ﷺ قبل إحرامه كانت صلاة الظهر، ومعلوم أن النبي ﷺ كان يقصر بذي الحليفة - كما تقدم في صلاة المسافر - فصلاة ركعتين.

وقد تقدم قول ﷺ «أتاني آت من ربي فقال: صل في هذا الوادي المبارك وقل: عمرة في حجة»^(٣) وهذه الصلاة يحتمل أن تكون فريضة أو نافلة، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤): «إن كان يصلي فرضاً أحرم عقبيه، وإلا فليس للإحرام صلاة تخصه وهذا أرجح» اهـ.

٧- الحمد والتسبيح والتكبير - على الدابة - قبل الإهلال:

لما في حديث أنس قال: «... ثم ركب حتى استوت به على البيداء، حمد الله، وسبح وكبر، ثم أهل بحج وعمرة»^(٥).

٨- استقبال القبلة عند الإهلال:

فمن نافع قال: «كان ابن عمر إذا صلى بالسفدة بذي الحليفة أمر براحته

(١) حسن: أخرجه أحمد (٢٠٢).

(٢) حسن: أخرجه الدارمي (١٩١٢)، وأبو داود (١٧٥٢)، وأحمد (٢٩٨٢).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٠٨/٢٦) ونحوه في «الملحق» لابن حزم (٧/٩٠).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥١)، وأبو داود (١٧٧٩).

فرحلت ثم ركب، فإذا استوت به استقبل القيلة قائماً يلي^(١). . . وزعم أن رسول الله ﷺ فعل ذلك^(٢).

٩- رفع الصوت بالتلبية:

لحديث السائب بن خلاد قال: قال رسول الله ﷺ: «جائني جبريل فقال: يا محمد، مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»^(٣).

وهذا أمر نذب عند الجمهور، وأمر وجوب عند الظاهرية^(٤) وعن جابر وأبي سعيد قالوا: «قدمنا مع النبي ﷺ ونحن نصرخ بالحج صراخاً»^(٥).

• هل ترفع المرأة صوتها بالتلبية؟

أجمع أهل العلم على أن المرأة لا يلى عنها غيرها، بل هي تلى عن نفسها^(٦).
أما: هل ترفع المرأة صوتها بالتلبية؟ فذهب الأكثرون^(٧) إلى أنها لا ترفع صوتها بالتلبية واحتجوا بما يلي^(٨):

- ١- أن المرأة مأمورة بالستر، فيكره لها رفع الصوت مخافة الافتتان بها.
- ٢- قول النبي ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء»^(٩) فدل على أنها لا ترفع صوتها بالتلبية إلحاقاً بحالها في الصلاة.
- ٣- ما يروى عن ابن عمر أنه قال: «لا تصعد المرأة فوق الصفا والمروة، ولا ترفع صوتها بالتلبية»^(١٠) لكنه ضعيف.
- بينما ذهب آخرون -على رأسهم عائشة رضي الله عنها- إلى أن المرأة ترفع صوتها لما يأتي:

- (١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥٣).
- (٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٣٠)، وأبو داود (١١٩٧)، والنسائي (١٦٢/٥)، وابن ماجه (٢٩٢٢).
- (٣) حاشية السندي على النسائي (١٦٢/٥).
- (٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٤٨).
- (٥) نقله الترمذي في «الجامع» (٨٤٩) وأما حديث جابر «كنا تلى عن النساء ونرمي عن الصبيان» فضعيف لا يصح.
- (٦) حتى نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك، وهو منقوض بما يأتي عن عائشة وغيرها.
- (٧) «الأم» للشافعي (١٣٣/٢)، و«الغنى» (٣٣٠/٣)، و«جامع أحكام النساء» (٤٩٩/٢).
- (٨) صحيح: تقدم في «الصلاة».
- (٩) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في «سننه» (٤٦/٥).

١- لعموم قوله ﷺ: «جاءني جبريل فقال: يا محمد، مر أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية»^(١) وهو عام يشمل الرجال والنساء، وهذا ما فهمته عائشة رضي الله عنها.

٢- فعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: «خرج معاوية ليلة النفر، فسمع صوت تلبية، فقال: من هذا؟ قالوا: عائشة، اعتمرت من التنعيم، فذكر ذلك لعائشة، فقالت: لو سألتني لأخبرته»^(٢).

قال ابن حزم في «المحلى» (٩٣/٧): وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا خرج في ذلك، وقد روى عنهن وهن في حدود العشرين سنة وفوق ذلك ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستحبابه. ثم أورد آثاراً في هذا.

قلت: أعدل الأقوال ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية (١١٥/٢٦):

«والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها» اهـ.

• الحائض والنفساء تهل وتلبى:

تقدم أن الحيض والنفساء لا يمنعان الإحرام بالحج، وأنه يستحب لهما الاغتسال، وكذلك تهل الحائض والنفساء بعد اغتسالها، فعن عائشة قالت: «نفس أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر يأمرها أن تغسل وتهل»^(٣).

وقال النبي ﷺ لعائشة لما حاضت -: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت»^(٤) قال الشافعي في «الأم» (١٣٤/٢): والتلبية مما يفعل الحاج. اهـ.

• لفظ التلبية^(٥):

عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك».

(١) صحيح: تقدم قريباً.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٩/٤/١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٠٩)، وأبو داود (١٧٤٤)، وابن ماجه (٢٩١١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٩٤)، ومسلم (١٢١١).

(٥) التلبية هي: إجابة دعوة الله تعالى لخلقه حين دعاهم إلى حج بيته، على لسان خليل إبراهيم رضي الله عنه، والمطلب هو: المستسلم المتضاد لغيره، كما يتضاد الذي لبب وأخذ بلبسته، والمعنى: (أنا مجيبك لدعوتك، مستسلم لحكمك، مطيع لأمرك، مرة بعد مرة، لا أزال على ذلك). ذكره شيخ الإسلام، رحمه الله تعالى، عن «حجة النبي» ص ٥٥.

قال: «وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها: ليك وسعديك، والخير بيدك، والرغبة إليك والعمل» (١).

وفي حديث جابر الطويل: «... فأهل بالتوحيد: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به، فلم يرد رسول الله ﷺ -عليهم شيئا منه، ولزم رسول الله ﷺ تليته...» الحديث (٢).

وفي رواية: «وأهل الناس بهذا الذي يهلون به: لبيك ذا المعارج، لبيك ذا الفواضل، فلم يرد رسول الله ﷺ...» (٣).

وقد صرح عن أبي هريرة أنه «كان من تليته -علية الصلاة والسلام-: ليك إله الحق» (٤).

قلت: يستفاد من هذه الأحاديث أمران:

١- جواز الزيادة على تلبية النبي ﷺ لإقراره لأصحابه على ذلك، ولما ثبت عن ابن عمر وغيره.

٢- الاكتفاء بتلبية النبي ﷺ هو الأفضل لملازمته ﷺ لها، قال الشافعي -رحمه الله-: «وإن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله، فلا بأس إن شاء الله، وأحب أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ اهـ». وذهب مذهب الجمهور كما في «الفتح» (٣/ ٤٨٠).

• مواطن التلبية:

يستحب الإكثار من التلبية من حين الإحرام فما بعده دائما في حال الركوب والمشى، والنزول والصعود وعلى كل حال، حتى يرمى جمرة العقبة -عند الجمهور- خلافا للمالكية، وما يدل على ذلك أنه ثبتت مشروعية التلبية في المواطن الآتية:

١- أثناء الصعود والهبوط في الطريق:

فمن ابن عباس مرفوعا -في حديث الدجال-: «أما موسى كآنى أنظر إليه إذا

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤) والزيادة له.

(٢) صحيح: تقدم بتمامه.

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨١٢)، وأحمد (١٣٩١٨).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي (٢٧٥٢)، وابن ماجه (٢٩٢٠).

انحدر في الوادي يلبي^(١) قال الحافظ^(٢): وفي الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المسلمين، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود. اهـ.

٢- في الطريق إلى عرفات:

فعن أنس بن مالك أنه سئل -وهو غاد من منى إلى عرفات- عن التلبية: كيف كنتم تصنعون مع النبي ﷺ؟ قال: «كَانَ يَلْبِي الْمَلْبِي لَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ، وَيَكْبُرُ الْمَكْبُرُ فَلَا يَنْكُرُ عَلَيْهِ»^(٣).

٣- حين الإفاضة من عرفة حتى يرمى الجمرة:

فعن ابن عباس أن أسامة كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة، ثم أورد الفضل من المزدلفة إلى منى، قال: فكلاهما قال: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جِمْرَةَ الْعُقْبَةِ»^(٤) قال النووي: وهو دليل على أنه يستديم التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة^(٥) غداة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان والثوري وأبي حنيفة وأبي ثور، وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم... وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يلبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة... ويجب الجُمُهور بأن المراد: حتى شرع في الرمي، ليجمع بين الرويتين. اهـ.

وعن ابن مسعود قال: «وَنَحْنُ يَجْمَعُ»^(٦): سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام: لبيك اللهم لبيك^(٧).

• **تنبيه:** ذهب المالكية إلى أنه يقطع التلبية عند دخول مكة فيطوف ويسعى ثم يعاود حتى ظهر يوم عرفة، ودليلهم حديث نافع قال: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا دَخَلَ أَدْنَى الْحَرَمِ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ، ثُمَّ يَبِيتُ بِدَى طَوًى، ثُمَّ يَصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ وَيَغْتَسِلُ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ»^(٨) قال الحافظ^(٩): قوله (كان)

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥٥)، ومسلم (١٦٦).

(٢) «فتح الباري» (٤٨٥/٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٤).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٤٤)، ومسلم.

(٥) يعني رواية مسلم: «لَمْ يَزَلِ يَلْبِي حَتَّى بَلَغَ الْجُمُرَةَ».

(٦) أي: المزدلفة.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨٣)، والنسائي (٢٦٥/٥).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧٣) وغيره.

(٩) «فتح الباري» (٥٠٩/٣).

يفعل ذلك): يحتمل أن الإشارة به إلى الفعل الأخير وهو الغسل... ويحتمل أنها إلى الجميع وهو الأظهر. اهـ.

لكنه قال -رحمه الله-^(١): الظاهر أنه أراد: يمسك عن التلبية، وكأنه أراد بالحرم المسجد، والمراد بالإمساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلاً...، والظاهر أيضاً أن المراد بالإمساك: ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأساً، والله أعلم. اهـ.

محظورات الإحرام

هي الأمور التي منع الشارع المحرم منها، وحرّمها عليه ما دام محرماً، وهذه المحظورات على قسمين:

(١) محظورات يفسد الحج: وهو الجماع قبل التحلل الأول (قبل رمي جمره العقبه على الأرجح) وهو أشد المحظورات إثماً وأعظمها تأثيراً في النسك. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^(٢). وقد صح عن ابن عباس وابن عمر وقتادة أن الرفث في الآية: الجماع^(٣) وقيل الرفث: الإفحاش للمرأة في الكلام فيما يتعلق بالجماع وما أشبه ذلك، واختار ابن جرير أنه عام يشمل هذا كله.

قال ابن قدامة^(٤): «أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء في حال الإحرام إلا الجماع» اهـ.

قلت: ههنا أمور:

الأول: أما الاستدلال بالآية الكريمة، فعلى القول بأن الرفث فيها: الجماع، فإن غاية ما تدل عليه المنع لا أنه يفسد الحج، وإلا لزم في الجدل أنه يفسد الحج ولا قائل بذلك^(٥) [غير ابن حزم].

الثاني: ليس في هذه المسألة حديث مستند صحيح مرفوع إلى رسول الله ﷺ.

(١) السابق (٣/٤٨٣).

(٢) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣) انظر هذه الآثار في «تفسير الطبري» (٤/١٢٥-١٣٦) بأسانيد صحيحة.

(٤) «المغني» (٣/٣٣٤)، و«الإجماع» لابن المنذر (ص ١٤٤).

(٥) «الروضة الندية» (١/٢٥٤).

الثالث: أن الإجماع الذي نقله ابن المنذر وغيره، هل ينتقض بما نقله الشوكاني في «نيل الأمطار» عن داود الظاهري؟ على أن هذا الإجماع - لو سلم - لم يستقر اتعاده على شيء بعينه، وقد حصل اختلاف في تفاصيله:

فقال ابن عباس وأبو حنيفة: لا يبطل الحج بالوطء بعد عرفة.
وقال مالك: إن وطئ يوم النحر قبل رمي الجمرة بطل حجّه، وإن وطئ يوم النحر بعد رمي الجمرة لم يبطل حجّه، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمي الجمرة لم يبطل حجّه؟!^(١)

وقال الشافعي: إن وطئ ما بين أن يجزئ إلى أن يرمى جمرة العقبة فسد حجّه، وإن وطئ بعد الرمي فحجّه تام.

ثم اختلفوا فيما يجب على من جامع اختلافاً كثيراً^(٢)، كما سيأتي.

الرابع: ماذا على الم جامع؟ وماذا يفعل؟

إذا جامع الرجل زوجته قبل التحلل الأول أثم وبطل حجّه - عند الأكثرين - ويلزمها إتمام هذا لأحج - رغم فساد - لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٣). وعليهما الحج في العام القابل والهدى (بدنة).

وبهذا أفتى ابن عمر وابن عمرو وابن عباس رضي الله عنهم فعن عمرو بن شعيب عن أبيه قال: «أتى رجل ابن عمر فسأله عن محرم وقع بامرأته؟ فأشار له إلى عبد الله ابن عمرو فسأله فقال: بطل حجّه، قال: فيقعد؟ قال: لا، بل يخرج مع الناس فيصع كما يصنعون، فإذا أدركه قبايل، حجّ وأهدى، فرجعا إلى عبد الله بن عمر فأخبراه، فأرسلنا إلى ابن عباس، فسأله فقال له مثل ما قال ابن عمرو، فرجع إليه فأخبره فقال له الرجل: ما تقول أنت؟ فقال: مثل ما قاله^(٤)».

وذهبت الظاهرية^(٥) إلى أنه يفسد نسكه ويبطل وينصرف ولا يتمدى في حجه لأنه عمل فاسد، قالوا: وقد صح عن رسول الله ﷺ أن الحج إنما يجب مرة،

(١) انظر «المحلى» (١٨٩/٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٢/٤)، والبيهقي (١٦٧/٥).

(٤) «المحلى» (١٨٩/٧) وما بعدها.

ومن ألزمه التماذى على ذلك الحج الفاسد ثم ألزمه حجاً آخر فقد ألزمه حجتين وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ . اهـ .

وذهب بعض التابعين^(١) إلى أنه يتحلل بعمره ويقضى ، فيجعلونه بمنزلة من فاته الوقوف بعرفة ، فإنه يتحلل بعمره ويحل .

قلت: ولا شك أن الأرجح ما صح عن ثلاثة من علماء الصحابة^(٢) وأطبق عليه أكثر أهل العلم - إن لم يصح الإجماع - من أن المجمع يفسد حجه ويلزمه المضى فيه واتباع الصحابة في هذا أولى ، لعمق عملهم وسداد رأيهم ، لاسيما وهو الأحوط في الدين ، والله أعلم .

• هوائد:

١- إذا أكرهت المرأة على الجماع: فإن حجها صحيح ، ولا فدية عليها بخلاف زوجها على أصح القولين للعلماء^(٣) .

٢- إذا جامع بعد التحلل الأول: قبل أن يطوف ويسعى ، لم يفسد حجه لكنه يأثم «ويجب عليه أن يخرج إلى الحل ويحرم - في إزار ورداء - ليطوف الإفاضة محرماً لأنه أقصد ما تبقى من إحرامه فوجب عليه أن يجدده وعليه فدية»^(٤) .

٣- إذا جامع قبل التحلل الأول ناسياً لإحرامه^(٥):

إذا جامع المحرم قبل التحلل من العمرة ، أو قبل التحلل الأول من الحج ناسياً لإحرامه فالأصح أنه لا يفسد نسكه ولا شيء عليه لا كفارة ولا غيرها ، لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٦) .

(ب) محظورات لا تُفسد الحج:

١- لبس الرجل المخيط من الثياب: يحرم على الرجل لبس المخيط ، وما هو

(١) «الشرح المنع» (١٨٣/٧) .

(٢) وورد كذلك فساد الحج بالجماع عن عمر وعلى وأبي هريرة ، بأسانيد ضعيفة .

(٣) انظر «المجموع» (٤٠٤/٧) .

(٤) «الشرح المنع» لابن عثيمين (١٨٤/٧) .

(٥) «المحلى» (١٨٦/٧) . و«المجموع» (٣٦٤/٧) .

(٦) سورة الأحزاب: ٥ .

فى معناه مما هو على قدر عضو من البدن^(١)، فلا يلبس القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا القلنسوة ولا الجبة ولا الخفين ولا الجوربين ولا القفارين ونحو ذلك.

لحديث ابن عمر: أن رجلاً قال: يا رسول الله، ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال رسول الله ﷺ: «لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرنس ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه زعفران أو ورس»^(٢).

• **فائدة:** هذا اللبس المحرم على الرجل محمول على ما يعتاد فى كل ملبوس، فلو التحف بقميص أو ارتدى أو اتزر بسراويل مما ليس يعتاد لبسه عليه فلا شيء فيه، لأنه حيثئذ يكون من جنس الإزار والرداء^(٣).

• **من لم يجد إلا السراويل والخفين:**

من لم يجد الإزار والرداء، فوجد السراويل والخفين - واحتاج للمشي - فيجوز له أن يلبس ما يجده، لحديث ابن عباس قال: خطبنا النبي ﷺ بعرفات فقال: «من لم يجد الإزار فليلبس السراويل، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين»^(٤)، فدل على جواز لبس السراويل - إذا لم يجد إزاراً - كما هى ولا يلزمه أن يشقها فيتزر بها - كما يقول الأحناف - ولا شيء عليه، لا فدية ولا غيرها لأنها - أى الفدية - لو وجبت لبيئتها النبي ﷺ لأنه وقت حاجة، وهذا مذهب الجمهور خلافاً للأحناف.

وإذا لم يجد النعلين لبس الخفين، لكن هل يقطعهما - كما فى حديث ابن عمر - أم لا لحديث ابن عباس^(٥)؟ فذهب أحمد إلى أنه لا يلزم قطعهما، واختاره

(١) «المجموع» (٢٦٩/٧)، و«المحلى» (٨٠/٧) وليس المراد بالمخيط ما فيه خيط فإن السنة أن يلبس الإزار والرداء وإن كانا مخيطين باتفاق الأئمة.

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧).

(٣) «المجموع» (٢٧٠/٧)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٠٩/٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٤٣)، ومسلم (١١٧٨).

(٥) فى رواية أحمد (٢٢٨/١) من طريق ابن جريج عن أبى الشعثاء (جابر بن زيد) عن ابن عباس نحو ما ذكرت، وفى آخرها: «قلت: لم يقل ليقطعهما؟ قال: لا»، قلت: هذا القول يحتمل أن يكون قائله ابن جريج أو من هو دونه، فقد رواه عمرو بن دينار عن جابر عن ابن عباس بدونه فى الصحيحين، بل رواه أبوب عن عمرو عن جابر عن ابن عباس و... فى آخره... وليقطعهما أسفل الكعبين» هكذا موافقاً لحديث ابن عمر، أخرجه الترمذى (١٣٥/٥) ورجاله ثقات إلا أن هذه الزيادة شاذة، والله أعلم.

ابن تيمية حيث قال: «والأفضل أن يحرم في نعلين إن تيسر... فإن لم يجد نعلين لبس خفين، وليس عليه أن يقطعهما دون الكعبيين، فإن النبي ﷺ أمر بالقطع أولاً، ثم رخص بعد ذلك في عرفات... وإنما رخص في المقطوع أولاً لأنه يصير بالقطع كالنعلين» اهـ.

وقال بعضهم: قطع الخفين إفساد للمال وقد نهى عنه اهـ.

بينما ذهب الجمهور إلى أنه يجب قطع ما دون الكعبيين^(١)، حملاً للمطلق في حديث ابن عباس على المقيّد في حديث ابن عمر، قلت: وهذا أولى من الأول والله أعلم.

٢- تغطية الرجل رأسه بملاصق:

فلا يلبس على رأسه قلنسوة (طاقية) ولا عمامة ونحوها لقوله ﷺ في حديث ابن عمر المتقدم قريباً: «لا يلبس القمص ولا العمام...».

ويغطي رأسه بخمار (غتره ونحوها) لعموم قوله ﷺ فيمن وقصته دابته بعرفة: «لا تخمروا رأسه»^(٢) وهذا عام في كل غطاء ولا يقال: إنه يخصص بالعمائم دون سائر الاغطية، فإن العام لا يخصص بأحد أفرادها إلا عند التعارض - كما تقرر في الأصول - ولا تعارض هنا، والله أعلم.

فإن استنظف بمنفصل عنه كمظلة أو شمسية أو سيارة أو شجرة ونحوها فلا بأس بذلك كما سيأتي.

٣- لبس المرأة النقاب والبرقع والقفازين:

لزيادة وردت في حديث ابن عمر المتقدم وهي قوله: «... ولا تتشعب المحرمة، ولا تلبس القفازين»^(٣) وقد اختلف فيها: هل هي من قول النبي ﷺ؟ أم هي مدرجة من قول ابن عمر؟ ورجح الأخير الحافظ في «الفتح»^(٤).

واختلف العلماء في لبسها النقاب، فمنعه الجمهور، وأجازه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية^(٥).

(١) «فتح الباري» (٣/ ٤٧١)، والكعبان: هما العظمتان الناتشتان عند مفصل الساق والقدم.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (١٢٠٦).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٨)، وأبو داود (١٨٢٥)، والترمذي (٨٣٣)، والنسائي (١٣٣/٥).

(٤) انظر «فتح الباري» (٤/ ٦٤)، وأيده شيخنا - حفظه الله - في «جامع أحكام النساء» (٢/ ٤٨٣).

(٥) «فتح الباري» (٤/ ٦٥).

قلت: على القول بالمتنع من النقاب للمحرمة، فإنه يجوز لها أن تسدل خمارها من على رأسها على وجهها عند مرور الرجال الأجانب، سواء كان ماساً لوجهها أم لا، لأنها إنما نهيت عن النقاب، ولا يسمى السدل نقاباً^(١)، وسيأتي بعض الأدلة على ذلك قريباً.

٤- استعمال -المحرم أو المحرمة- الطيب على ثوب أو بدن:

لقوله ﷺ في حديث ابن عمر: «... ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسَّهُ زعفران أو ورس»^(٢).

ولقوله ﷺ في المحرم الذي وقصته ناقته: «لا تَحْتَطُوهُ، ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً»^(٣).

٥- حلق شعر الرأس:

لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾^(٤).

وقد أجمع المسلمون على تحريم حلق الرأس، يستوى في هذا الرجال والنساء، ونجس الفدية^(٥).

فإن تأذى المحرم ببقاء شعره جاز له إزالته، وفيه فدية، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٦).

وقد نزلت هذه الآية في كعب بن عجرة لما مر به النبي ﷺ -وهو محرم- والقمل يتهاقت على وجهه، فقال ﷺ: «أَتُوذِيكَ هَؤُلَاءِ؟» قال: نعم، قال: «احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين، أو انسك بشاة»^(٧).

• هل يُمنع من قص الشعر أو حلق غير الرأس؟

قال النووي^(٨): «قال أصحابنا: ولا يختص التحريم بالخلق ولا بالرأس، بل

(١) «المحلى» لابن حزم (٩١/٧)، و«فتاوى ابن تيمية» (١١٢/٢٦).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) «المجموع» للنووي (٢٦٢/٧).

(٦) سورة البقرة: ١٩٦.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٨١٤)، ومسلم (١٢٠١) وغيرهما.

(٨) «المجموع» (٢٦٢/٧).

تحرم إزالة الشعر قبل وقت التحلل، وتجب به الفدية سواء شعر الرأس واللحية والشارب والإبط والعانة وسائر البدن، وسواء الإزالة بالخلق والتقصير والإبانة بالتف أو الإحراق وغيرهما، ولا خلاف في هذا كله عندنا اهـ.

قلت: ولا شك أن الدليل أخص من الحكم، فلا يصح الاستدلال، إلا أن يقال: (الدليل هنا القياس)، فنقول: إذن لابد أن يتساوى الأصل والفرع في العلة، فمن جعل العلة في النهي عن حلق الرأس: منع الترف (وهو قول الأكثرين) منع حلق سائر الشعر، ومن جعل العلة: أن المحرم إذا حلق رأسه فإنه يسقط به نسكا مشروعاً وهو الحلق أو التقصير، قال: لا يحرم إلا حلق الرأس، وأبدوا هذا بأن الأصل الحل فيما يؤخذ من الشعور فلا يمنع إلا بدليل^(١).

قلت: وهذا القول له وجهه، لكن هل يعكّر عليه حديث.

وعلى كل فالأحوط العمل بقول الجمهور في هذه المسألة، فيمتنع الأخذ من شعر رأسه وشاربه وإبطه وعانته، والله أعلم.

• فائدة: إذا حك المحرم رأسه فلا حرج عليه وإن سقط بعض شعره إذا لم يقصده.

٦- تقليص الأظفار:

نقل ابن المنذر إجماعاً على منع المحرم من أخذ الأظفار، وقال ابن قدامة:

«أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره، وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم: حماد ومالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وروى عن عطاء، وعنه: لا فدية عليه، لأن الشرع لم يرد فيه بفدية» اهـ^(٢).

قلت: إن صح الإجماع فهو حجة ملزمة، وإلا فالبحث فيه كالذي تقدم في حلق سائر الشعور.

وقد خالف في هذا داود الظاهري فأجاز تقليص الأظفار كلها وقال: لا فدية فيها^(٣) قال النووي: (٤): «وقد نقل ابن المنذر وغيره إجماع المسلمين على تحريم

(١) أضافه العلامة ابن عثيمين - رحمه الله - كما في «المتع» (١٣١/٧) (١٣٢).

(٢) «الإجماع» لابن المنذر (٥٧)، و«المغنى» (٣٨٨/٥).

(٣) «المجموع» (٢٦٣/٧).

(٤) «المجموع» (٢٦٣/٧).

قلم الظفر في الإحرام، فلعلمهم لم يعتدوا بدادو، وفي الاعتداد به في الإجماع خلاف... اهـ.

قلت: وخالف في هذا أيضاً ابن حزم في «المحلى» (٢٤٦/٧) فأجاز قص الأظفار.

● **فائدة:** احتج الشنقيطى - رحمه الله - في «أضواء البيان» (٤٠٤/٥) على المنع من تقليم الظفر بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾^(١). بناء على تفسير بعض الصحابة والتابعين قضاء التفث بأنه: حلق الرأس وتقليم الأظفار وتنف الإبط... فقال - رحمه الله -: «وعلى التفسير المذكور فالآية تدل على أن الأظفار كالشعر بالنسبة للمحرم، لاسيما أنها معطوفة بهم» على نحر الهدايا، فدل على أن الحلق وقص الأظفار ونحو ذلك ينبغي أن يكون بعد النحر» اهـ.

● **فائدة:** إذا انكسر ظفرك، فله إزالته، ولا شيء عليه.

٨- دواعى الجماع: قال النووي: «فتحرم المباشرة بشهوة كالمفاخذة والقبلة واللمس باليد بشهوة قبل التحللين، وفيما بين التحللين خلاف، ومضى ثبت التحريم فبأشرف عمداً بشهوة لزمته الفدية، وهى شاة أو بدلها من الإطعام أو الصيام، ولا يلزمه البدنة بلا خلاف سواء أنزل أم لا وإنما تجب البدنة في الجماع، ولا يفسد نسكه بالمباشرة بشهوة بلا خلاف سواء أنزل أم لا، هذا كله إذا باشر عالماً بالإحرام، فإن كان ناسياً فلا فدية بلا خلاف...»^(٢).

قلت: ودليل تحريم ذلك أنه داخل في عموم قوله تعالى: ﴿فَلَا وَفَتْ﴾ كما تقدم.

لكن لا أعلم دليلاً من الكتاب أو السنة يوجب على من باشر بشهوة - فيما دون الجماع - دمًا، اللهم إلا القاعدة التى عند الفقهاء بأن فعل المحرم فى الإحرام يوجب الكفارة، وإن كانت غير مسلمة.

وقد ذهب مالك إلى أنه إن باشر أو قبَّل أو لمس فأنزل فقد فسد حجُّه وعليه الحج من قابل، وإن قبَّل أو باشر أو تلذَّذ فلم ينزل ولم يولج فعليه دم^(٣)؟

أما ابن حزم فبأباح كل ما كان دون الجماع، بناء على أن الرفث: الجماع لا غير^(٤).

(١) سورة الحج:

(٢) «المجموع» (٣٠٦/٧).

(٣) «المدرسة» (٣٢٧/١).

(٤) «المحلى» (٢٥٤/٧).

٩، ١٠ - الخطبة وعقد الزواج:

لحديث عثمان بن عفان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب»^(١) قال الترمذى: «والعمل على هذا عند بعض أصحاب النبى ﷺ، وبه يقول مالك والشافعى وأحمد وإسحاق، ولا يرون أن يتزوج المحرم، وإن نكح فتكاحه باطل» اهـ.

وقد عارض هذا الحديث حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبى ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم»^(٢) وبه قال أبو حنيفة والثورى فأجازوا نكاح المحرم. لكن أجاب عنه الجمهور بعدة أجوبة، منها ما جرى على مسلك الترجيح^(٣) ومن ذلك:

١- أن قول ابن عباس هذا مما استدرك عليه، وعد من وهمه، قال سعيد بن المسيب: ووهم ابن عباس - وإن كانت خالته - ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعد ما حل. وقال أحمد: هذا لحديث خطأ.

٢- أن ابن عباس كان حينئذ ابن عشر سنين، وقد يخفى على مثله تفاصيل الأمور التى جرت فى زمنه.

٣- أن ميمونة نفسها وأبا رافع -سفير النبى ﷺ- لزواجهما- أثبتا أنه تزوجها فى الحل؛ فعن يزيد بن الأصم قال حدثنى ميمونة بنت الحارث «أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال» قال: وكانت خالتي وخالته ابن عباس^(٤).

وعن أبى رافع قال: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال، وبنى بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول فيما بينهما»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٠٩)، والترمذى (٨٤٠)، وأبو داود (١٨٤١)، والنسائى (٢٩٢/٥)، وابن ماجة (١٩٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

(٣) انظر «الحلى» (٢٠٠/٧)، و«المغنى» (١٥٨/٣)، و«فتح البارى» (٦٢/٤)، و«إفراد المعاد» (٣٧٢/٣)، و«شرح العمدة» لشيخ الإسلام (١٩٤/٢).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه مسلم (١٤١١)، وأبو داود (١٨٤٣)، والترمذى (٨٤٥)، وابن ماجة (١٩٦٤) وغيرهم.

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذى (٨٤١) بسند ضعيف، وهو يتقوى بما قبله، وأعله الترمذى بالارسال، ولا أراه هنا علة لأن يزيد قد أخذه عن ميمونة على آية حال، وقد صرح بالتحديث فى رواية مسلم.

٤- أن النبي ﷺ إنما تزوجها في عمرة القضاء -بلا خلاف- ومكة يومئذ دار حرب وإنما هادئهم ﷺ على أن يدخلها معتمراً ويسقى بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فسأى من المدينة محرماً بعمرة ولا شك أنه تزوجها بعد ما أتم عمرته ثم رجع بها معه من مكة، وإنما كان يحرم من ذى الحليفة، فكان ظاهر الحال أنه تزوجها في إحرامه، أما من روى أنه تزوجها حلالاً فقد اطلع على حقيقة الأمر وأخبر به.

٥- على فرض صحة حديث ابن عباس^(١) فقد تعارض الفعل مع القول -في حديث عثمان- فيجب تقديم القول، لأن الفعل موافق للبراءة الأصلية، وهي كون النكاح حلالاً في كل حال، والقول ناقل عن الأصل فيكون حديث ابن عباس منسوخاً ولا يجوز تقديم الفعل هنا لأنه يلزم منه تغيير الحكم مرتين وهو خلاف قاعدة الأحكام.

قلت: وهذا أقوى الاجوبة، لموافقة الأصول.

ويؤيده كذلك أن تحريم زواج المحرم قد ثبت العمل به عند الخلفاء الراشدين، فعن أبي غطفان عن أبيه: «أن عمر فرّق بينهما»، يعنى: رجلاً تزوج وهو محرم^(٢).

وعن علي قال: «لا يتكح المحرم، فإن تكح ردّ نكاحه»^(٣).

١١، ١٢- اقرار المعاصي، والمخاصمة والجدال: لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فُرِضَ فِيهِ الْحَجُّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾^(٤).

ومن العلماء من سلك مسلك الخصوصية ورأى أن فعل النبي ﷺ لا يعارض الأمر الخاص بالأمة، لاسيما وللنبي ﷺ في النكاح خصوصياته المعروفة، لكن الترجيح السابق أولى لافتقار الخصوصية إلى الدليل، والله تعالى أعلم.

(١) أشار الحافظ في «الفتح» (١٦٦/٩) إلى أنه قد صح حديث ابن عباس عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، قلت: بل في كل منهما كلام، ولعله لأجل ذلك قال ابن عبد البر في التمهيد (١٥٣/٣): «ما أعلم أحداً من الصحابة روى عنه أنه عليه السلام تكح ميمونة وهو محرم إلا ابن عباس» له.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٦٩)، وعنه البيهقي (١٦/٥)، وانظر «الإرواء» (١٠٣٨).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (١٦/٥).

(٤) سورة البقرة: ١٩٧.

١٣- التعرض لصيد الحيوان البري: سواء بالقتل أو الذبح أو الإشارة أو الدلالة، لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (١). وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (٢).

ولحديث أبي قتادة الذي فيه: «... فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبا قتادة لم يحرم، فبينما هم يسيرون إذ رأوا حُمُرَ وحش، فحمل أبو قتادة على الحُمُر ففقر منها أثناء، فنزلوا فأكلوا من لحمها، وقالوا: أتناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأثان، فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرمتنا، وقد كان أبو قتادة لم يحرم، فرأينا حُمُرَ وحش، فحمل عليها أبو قتادة ففقر منها أثناء، فنزلنا فأكلنا من لحمها، ثم قلنا: أتناكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها، قال: «منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟» قالوا: لا، قال: «فأكلوا ما بقي من لحمها» (٣).

• جزاء قتل الصيد:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ بِحَكْمِهِ يَدْرَأُ عَذْلٌ مِنْكُمْ هَدْيًا يَبْلُغُ الْكَفَّةَ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذِرَ وَيَالِ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلَفٍ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ (٤).

والآية الكريمة تدل على أن قاتل الصيد مخير في الجزاء بين أحد أمور ثلاثة، بأيها شاء كفر، سواء كان موسراً أو معسراً، وهذه الأمور هي:

[١] ذبح مثل ما قتل - إن كان له مثل من النعم - والتصدق به على فقراء الحرم، وله أن يدبحه في أي وقت شاء، ولا يختص ذلك بأيام النحر.

والمراد بالمثل: الأشبه في الصورة والخلفه لا في القيمة فيذبح أشبه النعم بما صاده من أغلب الوجوه، فيذبح في صيد الضبع كبشاً، وفي الغزال عتراً وفي النعامة ناقة وهكذا فعن جابر قال: سألت رسول الله ﷺ عن الضبع؟ فقال: «هو صيد، ويجعل فيه كبش، إذا صاده المحرم» (٥).

(١) سورة المائدة: ٩٦.

(٢) سورة المائدة: ٩٥.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢٤)، ومسلم (١١٩٦).

(٤) سورة المائدة: ٩٥.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٠١) وغيره وصححه في «الإرواء» (١٠٥٠).

وعن جابر: «أن عمر بن الخطاب قضى في الضبيع بكبش، وفي الغزال بعتر، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة»^(١).

وقد قضى السلف من الصحابة والتابعين^(٢) في النعامة ببذنة (ناقة) وهو قول مالك والشافعي، قال ابن حزم: «ولا شيء أشبه بالنعامة من الناقة في طول العنق والهيئة والصورة» اهـ.

وفي حمار الوحش والإبل وبقر الوحش: بقرة.

وقد حكم عمر رضي الله عنه في الحمامة بشاة^(٣)، وكذا حكم ابن عباس رضي الله عنه^(٤) فما كان من الصيد لم تحكم فيه الصحابة - مما تقدم وغيره - أقننا حكمسين عدلين خبيرين للحكم في المثل فبان لم يجدوا له شبيهاً من النعم، فيجب فيه قيمته، ولا يجوز أن يتصدق بها دراهم، بل يقوم بها طعاماً ثم يخير بين الأمرين الآخرين من الثلاثة.

[٢] أن يقوم المثل بالدراهم والدراهم بطعام ويتصدق به على المساكين لكل مسكين مداً، ولا يجزئ إخراج القيمة^(٥).

[٣] أن يصوم بدل ذبح المثل والإطعام: عن كل مدٍّ يوماً عند جمهور العلماء. والإطعام والصيام بعلان في أي موضع شاء؛ لأن الله تعالى لم يحد لهما موضعاً^(٦).

(١) صحيح: أخرجه مالك (٩٤٧)، وعنه الشافعي (٩٨٧)، وعنه البيهقي (١٨٣/٥)، وانظر «الإرواء» (١٠٥١).

والعناق: من أولاد المعز وهي التي من حين تولد إلى أن ترعى. واليربوع: حيوان يشبه الفأر.

والجفرة: ما بلغ أربعة أشهر من الماعز وفصل عن أمه.

(٢) نقل ابن قدامة في «المغني» (٢٠٤/٥، ٤٠٤)، وشيخ الإسلام في «شرح العمدة» (٢٨٣/٢) إجماع الصحابة على ذلك وعلى ما تقدم من عمر، وانظر مصنف عبد الرزاق (٨٢١٣)، والمحلى (٢٢٦/٧).

(٣) حسنه الحافظ. أخرجه الشافعي في «الام» (٢١٤/٢)، والبيهقي (٥٠٢/٥) وقال ابن حجر في «التلخيص» (٢٨٥/٢): «إسناده حسن».

(٤) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٢٠٥/٥)، وانظر «الإرواء» (١٠٥٦).

(٥) انظر «المجسر» (٤٢٣/٧).

(٦) «المحلى» (٢٣٥/٧).

• إذا اشترك جماعة في قتل صيد: فليس عليهم إلا جزاء واحد لقوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ﴾^(١). فليس في الصيد إلا مثله لا أمثاله، وعن عمار ابن أبي عمار أن موالى لابن الزبير قتلوا ضبعاً وهم محرمون فسألوا ابن عمر؟ فقال: اذهبوا كبشاً، فقالوا: عن كل إنسان مثلاً؟ فقال: «بل كبش واحد عن جميعكم»^(٢). وهذا في أول دولة ابن الزبير، ولا يعرف لابن عمر مخالف من الصحابة، وهو مذهب الشافعي وجماعة من السلف.

فالجزاء والإطعام يشترك فيه القاتلون، أما إذا اختاروا الصيام فعلى كل واحد منهم الصيام كله، لأن الصيام لا يشترك فيه ولا يمكن ذلك بخلاف الأموال.

• من قتل صيداً بعد صيد: فعليه لكل مرة جزاء، وليس قول الله تعالى ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٣). بمسقط للجزاء عنه، فإن الله تعالى لم يقل: لا جزاء عليه، بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عمداً، فهو على كل قاتل مع النعمة على العائد^(٤).

• من قتل الصيد تاسياً؟

- ذهب جمهور العلماء: أبو حنيفة ومالك والشافعي، إلى أن العائد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه، وحجتهم في ذلك^(٥):

١- قالوا: قد أوجب الله تعالى الكفارة على قاتلي المؤمن خطأ، فقسماً عليه قاتل الصيد خطأ.

٢- قالوا: لما كان متلف أموال الناس يلزمه ضمانها بالخطأ والعمد، وكان الصيد ملكاً لله تعالى، وجب ضمانه بالعمد والخطأ.

٣- قال بعضهم: إنما نص على المتعمد نعلم إن حكم المخطئ مثله.

- بينما ذهب ابن حزم إلى أن الناسي لإحرامه وغير المتعمد لا جزاء عليه ولا إثم لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً...﴾^(٦). قال: لأن إذاقة الله تعالى وبال

(١) سورة المائدة: ٩٥.

(٢) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني (٢/ ٢٥٠)، وابن حزم (٧/ ٢٣٧).

(٣) سورة المائدة: ٩٥.

(٤) «المحلى» (٧/ ٢٣٨)، و«المجموع» (٧/ ٤٣٧).

(٥) انظر «المحلى» لابن حزم (٧/ ٢١٤) وما بعده، و«المجموع» (٧/ ٣١٦).

(٦) سورة المائدة: ٩٥.

الأمر وعظيم وعبيده بالانسقام منه لا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أنه ليس على المخطئ البتة ولا على غير العائد للمعصية القاصد إليها... وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (١). اهـ.

ونقل هذا المذهب عن عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس وسعيد ابن جبيرة وابن المسيب وطاوس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعطاء ومجاهد. ثم أجاب عن حجج الجمهور بكلام في غاية السداد فليراجع، والله ولي التوفيق.

• ما لا يحرم قتله أو صيده للمحرم:

١- الحيوان الإنسي أصلاً: تقدم أنه يحرم قتل أو صيد الحيوان البري، أما الإنسي كالإبل والبقر والغنم والدجاج فلا يحرم شيء منه إن لم يكن وحشياً، فإن ندَّ بعير من صاحبه -وهو محرم- فأدركه وقتله رمياً فهو حلال، حتى لو توحش هذا البعير لأن الأصل أنه أنسي (٢).

٢- صيد البحر: لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ وَحَرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (٣).

٣- قتل مُحَرَّمٍ الْأَكْل: كالسباع وذوات الناب والمخلب، لأنه لا قيمة له وليس بصيد، وهو مذهب الشافعي وقول للحنابلة خلافاً للجمهور الذين أوجبوا فيه القدية (٤).

٤- ما أمر بقتله وما يؤذى: وقد نص النبي ﷺ على خمس يقتلن في الحل والحرم، فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «خمس فواسق تقتلن في الحل والحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور» (٥).

قال شيخ الإسلام (٦): «وجملة أن ما أذى الناس أو أذى أموالهم فإن قتله مباح سواء كان قد وجد منه الأذى كالسبع الذي قد عدا على المحرم، أو لا يؤمن أذاه مثل الحية والعقرب والفأرة والكلب العقور، فإن هذه الدواب ونحوها تدخل

(١) سورة الأحزاب: ٥.

(٢) «الشرح المتع على زاد المستقنع» (١٦٧/٧) بتصرف يسير.

(٣) سورة المائدة: ٩٦.

(٤) «الحلي» (٢٣٨/٧)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٩٨/٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨).

(٦) «شرح العمدة» (١٣٦/١).

بين الناس من حيث لا يشعرون وتعم بلواهم بها، فأذاهم بها غير مأمون، قال أصحابنا: قتلها مستحب» اهـ.

وكذلك قتل البعوض والذباب والبراغيث والقمل إذا كانت تؤذيه لا حرج فيه ولا شيء عليه^(١).

٥- قتل الأدمى الصائل:

للإنسان أن يدفع عنه كل ما يؤذيه من الأدميين والبهاائم، حتى لو صال عليه أحد ولم يندفع إلا بالقتال قاتله، فإن النبي ﷺ قال: «من قتل دون ماله فهو شهيد»^(٢).

١٤- الأكل مما صيد من أجله أو بإشارته أو إعانته:

لما تقدم في حديث أبي قتادة من قوله ﷺ: «أنكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا»^(٣).

فإذا صاد المَحْلُ صيدًا فاطعمه المحرم، فإنه يجوز له الأكل منه إذا لم يكن قد صيد من أجله.

فعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: «خرجنا مع طلحة بن عبيد الله -ونحن حرم- فأهدى له طير، وطلحة راقد، فمنا من أكل، ومنا من تورع، فلما استيقظ طلحة وفق من أكل وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ»^(٤) وهو محمول على أنه لم يَصِدْ من أجله.

فإن كان صاده من أجل إطعامه المحرم لم يجز الأكل منه، وعليه يحمل حديث الصعب بن جثامة أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حمارًا وحشيًا فردّه إليه رسول الله ﷺ فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهه قال: «إنا لم نردّه عليك إلا أنا حُرْمٌ»^(٥) فهو محمول على أنه كان صاده من أجل النبي ﷺ وهو مُحْرَمٌ فلم يجز.

(١) «مجموع الفتاوى» (١١٨/٢٦)، و«المحلى» (٢٤٥/٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٤٨٠)، ومسلم (١٤١).

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١١٩٧) وغيره.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٢٥)، ومسلم (١١٩٣).

وهذا هو مذهب جمهور العلماء ورجحه ابن القيم^(١) وقال: آثار الصحابة كلها في هذا إنما تدل على هذا التفصيل. اهـ.

• أمور لا بأس بها للمحرم (المباحات):

وهذه أمور يتحرج منها بعض الحجاج، ولا حرج منها، فمن ذلك:
١- الاغتسال لغير احتلام، وتغيير إزاره وردائه:

فعن عبد الله بن حنين عن عبد الله بن عباس والمصور بن مخزومة أنهما اختلفا بالأبواء، فقال ابن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المصور: لا يغسل المحرم رأسه، فأرسلني ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري أسأله عن ذلك، فوجدته يغتسل بين القرنين، وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ فقلت أنا عبد الله بن حنين، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب ﷺ يده على الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب: صب، فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل، [فقال المصور لابن عباس: لا أماريك أبداً]^(٢) وفيه دليل على جواز الاغتسال للمحرم.

وعن ابن عباس قال: «ربما قال لي عمر بن الخطاب ﷺ: تعال أباقيك في الماء أينما أطول نفساً ونحن محرمون»^(٣).

٢- الامتنشاط: فقد أمر النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها فقال: «اتقضي رأسك وامتنطي»^(٤) وهو جائز إذا أمن من سقوط شيء من شعره، وأما إذا لم يأمن فهو محل نزاع واجتهاد، والأظهر جوازه لعدم الدليل على المنع.

٣- حك الرأس والجسد: فعن عائشة أنها سئلت عن المحرم يحك جسده؟ فقالت: «نعم، فليحككه وليشده»^(٥).

ويدل لهذا حديث أبي أيوب المتقدم، ولذا قال شيخ الإسلام^(٦): «وله أن يحك بدنه إذا حكه، وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره» اهـ.

(١) انظر «زاد المعاد» (١/١٦٤)، و«تهذيب السنن» (٥/٢١٥ - مع عون المبرود).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٤٠)، ومسلم (٥/١٢٠) والزيادة له.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٥/٦٣).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (٣١٦)، ومسلم (١٢١١).

(٥) صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٠٣).

(٦) «المجموع الكبير» (٢/٣٦٨) عن «حجة النبي» (ص: ٢٧).

وقال النووي: «وأما حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافاً في إباحته... لكن قالوا: يرفق لثلا يستشف شعره»^(١).

٤- الاحتجام ولو بحلق الشعر مكان الحجم:

لحديث ابن بجنة رحمته الله قال: «احتجم النبي ﷺ وهو مُحَرَّمٌ بِلَحْيٍ جَمَلٍ - موضع بطريق مكة - في وسط رأسه»^(٢).

قال شيخ الإسلام^(٣): «وله أن يحك بدنه إذا حَكَّه، ويحتجم في رأسه وغير رأسه، وإن احتاج أن يحلق شعر الذكر جاز، فإنه قد ثبت في الصحيح (ثم ساق الحديث السابق وقال): ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر... اهـ».

وذهب الجمهور إلى جواز الاحتجام بشرط ألا يتضمن قطع الشعر، وإلا لزمه الفدية، ورده ابن حزم في «المحلى» (٢٥٧/٧) بقوله عقب الحديث السابق: «لم يخبر ﷺ أن في ذلك غرامة ولا فدية، ولو وجبت لما أغفل ذلك، وكان ﷺ كثير الشعر أفرع، وإنما نهينا عن حلق الرأس في الإحرام، والقفا ليس رأساً ولا هو من الرأس... اهـ».

• فائدة: ويدخل فيما تقدم نزع الضرس وفقه الدم فإنه لا حرج فيه.

٥- شم الريحان والطيب لحاجة لا للتلذذ به:

فعن ابن عباس قال: «المحرم يدخل الحمام، ويتزع ضرسه، ويشم الريحان، وإذا انكسر ظفره طرحة، ويقول: أميطوا عنكم الأذى، فإن الله عز وجل لا يصنع بأذاكم شيئاً»^(٤).

وشم الطيب له ثلاث حالات^(٥):

١- أن يشمه بلا قصد منه، فهذا لا حرج فيه.

٢- أن يقصد شمه، لكن لا للتلذذ به أو الترفيه، بل لاختباره ونحو ذلك، وهذا لا بأس كذلك.

(١) «المجموع» (٢٦٣/٧).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٦)، ومسلم (١٢٠٣).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١٦/٢٦).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٦٢-٦٣).

(٥) انظر «الشرح المتع» (١٥٨/٧-١٥٩).

٣- أن يشمه قاصداً التلذذ به، فيمنع منه في أقرب قولى العلماء، ولقائل أن يقول: إنه لا بأس لأنه ليس استعمالاً ولا تأثير للشم في الثوب أو البدن.

٦- طرح الظفر إذا انكسر:

ويدل عليه أثر ابن عباس السابق، وقد مثل سعيد بن المسيب عن ظفر انكسر وهو محرم؟ فقال: «أقطعه»^(١).

٧- تغطية الوجه للرجل:

لا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك، ليتقى الشمس أو الغبار أو نحوه وهو محرم، وهذا مروى عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن الزبير، وجابر، وابن عباس وجمهور التابعين وهو مذهب الثوري والشافعي^(٢). وأحد القولين في مذهب أحمد^(٣).

بينما ذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك إلى أن المحرم لا يغطي وجهه، وهو مروى عن ابن عمر، ويستدل له بزيادة وردت في حديث المحرم الذي وقصته ناقته فمات، فقال النبي ﷺ: «ولا تخمروا رأسه» ففي رواية «ولا تغطوا وجهه» بدل «ولا تخمروا رأسه» وفي رواية الجمع بينهما، وهذه الزيادة مختلف في صحتها^(٤)، فمن ضعفها قال: لا بأس بتغطية الوجه، ومن صححها: فمنهم من منع تغطية الرجل المحرم وجهه، ومنهم من خص المنع بالمحرم الميت دون الحي أخذاً بظاهر اللفظ وهو مذهب ابن حزم، ومنهم من قال: إنما نهى عن تغطية وجهه لصيانة رأسه لا يقصد كشف وجهه، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأس، ولا بد من تأويله، لأن مالكا وأبا حنيفة يقولان: لا يمتنع من ستر رأس الميت ووجهه، والجمهور يقولون: يباح ستر الوجه دون الرأس، فتعين تأويل الحديث، قاله في «المجموع» (٢٨١/٧).

٨- إسدال المرأة من على رأسها على وجهها^(٥):

وقد تقدم أنه لا يجوز للمرأة أن تلبس النقاب وما في معناه كالبرقع ونحوه،

(١) إسناده صحيح: أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٠/٥).

(٢) انظر الآثار عنهم في «المحلى» (٩١/٧)، وانظر «المجموع» (٢٨٠/٧).

(٣) «المبدع» (١٤٠/٣).

(٤) الحديث متفق عليه وقد تقدم، والزيادة عند مسلم، وانظر «الفتح» (٤٧/٤)، و«الإرواء» (٢٠٠/٤).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١١٢/٢٦)، و«المحلى» (٩١/٧)، و«المغنى» (٣٢٥/٣).

وأنه يجوز لها أن تسدل خمارها من على رأسها على وجهها عند مرور الأجانب بها، سواء كان ماساً لوجهها أم لا، وهذا أصح قولی العلماء، لأن السدل لا يسمى نقاباً فعن أسماء بنت أبي بكر قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نثشط قبل ذلك في الإحرام»^(١).

وقالت عائشة: «كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذوا بنا، أسدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه»^(٢).

٩- لبس المرأة ما شاءت من الثياب من أي لون:

فمن القاسم بن محمد قال: «كانت عائشة تلبس الثياب المعصفرة وهي محرمة»^(٣).
وعن أسماء بنت أبي بكر: «أنها كانت تلبس الثياب المعصفرات المشبعات وهي محرمة، ليس فيها زعفران»^(٤).
وعن يزيد الفقير قال: «سافرت مع أم سلمة -زوج النبي ﷺ- فكان بعض من معها يلبس المعصفر»^(٥).

وعن عطاء... في قصة طواف عائشة ﷺ مع الرجال... ورأيت عليها درعاً مورياً»^(٦).

ولا يختص لباس المرأة المحرمة بالبياض كما يعتقد كثير من النساء -وخصوصاً المصريات- بل لها أن تلبس ما شاءت ما دام قد توفر فيه شروط اللباس الشرعي.

١٠- لبس المرأة السراويل والخففين:

يجوز للمرأة أن تلبس ما شاءت من سراويل وغيرها، وليست منع مما يمنع منه الرجل من لبس المخيط^(٧) -غير أنها لا تنتقب ولا تلبس القفازين كما تقدم-.

(١) إسناده صحيح: أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤٥٤/١).

(٢) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٣٠/٦)، وأبو داود (١٨٣٣) بسند ضعيف وله شواهد يحسن بها.

(٣) إسناده صحيح: عزاه الحافظ في «الفتح» (٤٠٥/٢) إلى سعيد بن منصور وصحح إسناده.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه مالك (٧١٩)، والشافعي في «الأم» (١٢٦/٢).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف».

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٨)، وعبد الرزاق (٦٧/٥).

(٧) انظر «الأم» (١٢٦/٢)، و«الغني» (٣٢٨/٣)، و«مجموع الفتاوى» (١١٢/٢٦)، و«فتح

الباري» (٤٠٦/٣)، و«جامع أحكام النساء» (٤٩٠/٢).

ولها كذلك أن تلبس الخفين، ولا تقطع ما فوق الكعبين منهما:

فعن ابن عمر قال: «لا بأس أن تلبس المحرمة الخفين والسراري» (١).

وعن سالم عن أبيه: أنه كان يفتي النساء إذا أحرمن أن يقطعن الخفين، حتى أخبرته صفيه عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فاتتهى عنه (٢).

١١- لبس المرأة المحرمة الحلى إن شاءت:

فعن صفية بنت شيبة أن امرأة قالت لعائشة: يا أم المؤمنين، إن ابنتي فلانة خلعت أن لا تلبس حلبيها فى الموسم (وفى رواية: فى إحرامها)، فقالت عائشة: قولى لها: «إن أم المؤمنين تقسم عليك ألا لبست حليك كله» (٣).

وعن نافع أن أنساء عبد الله بن عمر وبناؤه، كُنَّ يلبس الحلى وهنَّ محرمات (٤).

وعن مالك بن مغول قال: سألت ابن الأسود: تلبس المحرمة من الحلى؟ فقال: «ما كانت تلبس وهى مُحِلَّة» (٥).

وقد صح عن عطاء أنه كان يكره الحلى المشهور، أى الذى تشتهر به المرأة من بين النساء (٦).

١٢- خضاب المحرمة بالحناء ونحوها إن شاءت:

للمحرمة أن تختضب بالحناء وغيرها لعدم ورود النهى عنه عن رسول الله ﷺ، ولأن الحناء ليست بطيب وهو مذهب الشافعى والحنابلة (٧)، إلا أن بعضهم كرهه لأنه من الزينة.

وقال الأحناف والمالكية: لا يجوز الخضاب للمحرمة رجلاً كان أم امرأة.

قلت: الظاهر أنه لا دليل على المنع لا للرجل ولا للمرأة، وعليه فلو لفت المرأة الحرق مع الحناء على يديها فإنه لا حرج فيه ولا فدية فى أقرب أقوال العلماء.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة (٩٢/٤).

(٢) إسناده صحيح موقوفاً: أخرجه الشافعى، وقد ورد مرفوعاً عند أبى داود (١٨٣١)، والبيهقى (٥٢/٥)، وغير همام والصواب وقفه.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه الشافعى، ومن طريقه البيهقى (٥٢/٥)، وابن أبى شيبة (٣١٩/٤/١).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة (٣٢٠/٤/١).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبى شيبة (٣٢٠/٤/١).

(٦) انظر «جامع أحكام النساء» (٤٩٥/٢) لشيخنا - حفظه الله -.

(٧) انظر «المجموع» (٢١٩/٧)، و«جامع أحكام النساء» (٤٩٧/٢).

لكن هل يعكّر على هذا قول النبي ﷺ: «طيب المرأة ما ظهر لونه وخفى ريحه»^(١) فتكون الحناء طيباً بهذا النص؟! قلت: لا يظهر: لا يعكّر كون الحناء من الطيب، لأن المنهى عنه ما له رائحة كما تقدم، والله أعلم.

١٣ - الاكتحال للحاجة:

لا بأس أن يكتحل المحرم من وجع يسجده في عينيه، وقد اتفق العلماء - كما نقله النووي - على أن للمحرم أن يكتحل بكتحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية عليه في ذلك^(٢).

وعن شميسة قالت: «اشتكت عيني وأنا محرمة، فسألت عائشة أم المؤمنين عن الكحل، فقالت: اكتحلي بأي كحل شئت غير الإثمد، أما إنه ليس بحرام ولكنه زيتة ونحن نكرهه، وقالت: إن شئت كحلكتك بصبر، فأبيت»^(٣).

وعن ابن عمر قال: «يكتحل المحرم بأي كحل شاء ما لم يكن فيه طيب»^(٤).

قلت: الأحوط أن يقيد جواز الاكتحال بالحاجة من وجع ونحوه، فقد ورد عن النبي ﷺ ما يشعر بكرهه، وإن لم يكن صريحاً، كحديث جابر في حجة النبي ﷺ فقيه: «... وقدم على من اليمن بيد النبي ﷺ فوجد فاطمة ع رضي الله عنها من حلّ وليست ثياباً صبيغاً واكتحلت فأنكر ذلك عليها، فقالت إن أبي أمرني بهذا...» الحديث^(٥).

قال في «المغنى» (٣/٣٢٧): وهذا يدل على أنها كانت ممنوعة من ذلك. اهـ.

يعنى حال الإحرام.

وفي صحيح مسلم أن عمر بن عبيد الله اشتكى عينيه وهو محرم - وقد خرج أبان بن عثمان: «... فأراد أن يكتحلها فنهأه أبان بن عثمان، وأمره أن يضمدها بالصبر، وحدث عن عثمان بن عفان أن النبي ﷺ فعل ذلك»^(٦).

(١) حسن: وسأني تخريجه في موضعه، إن شاء الله.

(٢) «شرح مسلم» (٣/٢٩٢)، وهذا مذهب مالك - كما في المدونة - (١/٣٤٢)، والشافعي في «الأم» (٢/١٢٩).

(٣) أخرجه البيهقي (٥/٦٣)، وشميسة هذه لم توثق إلا أنها صاحبة القصة.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١/٤٢٤).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم وقد تقدم بتمامه وتخريجه في «صفة الحج».

(٦) صحيح: أخرجه مسلم (٤/١٢٠).

١٤ - الاستظلال بالحيمة أو المظلة (الشمسية) وفي السيارة:

وهذا لا حرج فيه، فعن أم الحصين رضي الله عنها قالت: «حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، فرأيت أسامة وبلالاً رضي الله عنهما وأحدهما أخذ بخطام ناقته، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر، حتى رمى جمرَةَ الْعَقْبَةِ»^(١).

قلت: فعلم أن ما يفعلُه بعض الحجاج من تكلف ركوب ما لا سقف له من السيارات، تنطع وتشدّد لم يأذن به الله تعالى.

١٥ - شد الحزام على إزاره، ولبس الخاتم والساعة والنظارة:

لعدم النهي عن ذلك، وورود بعض الآثار بجواز بعض ذلك، فعن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن الهميان للمحرم؟ فقالت: «وما بأس؟ ليستوثق من نفقته»^(٢).

وعن عطاء قال: يتختم -يعنى المحرم- ويلبس الهميان^(٣).

قال الألباني -رحمه الله تعالى-: «ولا يخفى أن الساعة والنظارة في معنى الخاتم والمنطقة [يعنى الحزام] مع عدم ورود ما ينهى عنهما ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾»^(٤) اهـ.

١٦ - قتل ما يؤذى من الحيوان كالقواصق وغيرها مما تقدم.

دخول مكة

• سنن دخول مكة:

١، ٢، ٣ - المبيت بذي طوى، والاختسار لدخولها، ودخولها نهاراً:

لحديث نافع قال: «كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية، ثم يبيت بذي طوى، ثم يصلي به الصبح ويغتسل، ويحدث أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٨)، وأبو داود (١٨٣٤)، وأحمد (٢٥٩٩٨)، والبيهقي (٦٩/٥).

(٢) إسناده صحيح: انظر حجة النبي ﷺ للألباني (ص: ٣٠).

(٣) رواه البخاري تعليقاً.

(٤) سورة مريم: ٦٤.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧٣)، ومسلم (١٢٥٩).

٤- دخول مكة من الثنية العليا:

حديث ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا، ويخرج من الثنية السفلى»^(١).

٥- تقديم رجله اليمنى عند دخول المسجد الحرام والدعاء بقوله:

«بسم الله، اللهم صل على محمد وسلم، اللهم افتح لي أبواب رحمتك»^(٢).

٦- رفع اليدين والدعاء عند رؤية الكعبة:

لثبوته عن ابن عباس^(٣)، فيدعو بما تيسر، وإن قال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحيناً ربنا بالسلام»^(٤) فهو حسن لثبوته عن ابن عمر.

٧- أن يطوف بالبيت: وهو طواف القدوم وسيأتي عقبه.

الركن الثاني: الطواف (طواف الإفاضة)

• تعريف الطواف:

الطواف لغة: الدوران حول الشيء، وفي الاصطلاح: هو الدوران حول البيت الحرام على الوجه الذي يأتي الكلام عليه.

• أنواع الطواف:

الاطواف المشروعة في الحج ثلاثة:

١- طواف القدوم: ويسمى طواف الورد، وطواف التحية، لأنه شرع للقادم من غير مكة لتحية البيت، وهو مستحب للأفاقي القادم من خارج مكة عند جمهور العلماء - خلافاً للمالكية الذين أوجبوه وقالوا: من تركه لزمه دم - تحية للبيت العتيق.

والأصل في هذا فعل النبي ﷺ، ففي حديث جابر: «حتى أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً»^(٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٧٥)، ومسلم (١٢٥٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (٧١٣)، والترمذي (٣١٤)، والنسائي (٧٢٩) بدون الصلاة، وهي عند أبي داود (٤٦٥).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦/٣)، وانظر «مناسك الحج» للألباني (٢٠).

(٤) إسناده حسن: أخرجه البيهقي (٧٢/٥)، وانظر «مناسك الحج» (٢٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) وقد تقدم.

وعن عائشة رضي الله عنها: «أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ مكة أنه توضأ ثم طاف... الحديث»^(١).

فاستدل المالكية على الوجوب بذلك مع قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم»^(٢). وقال الجمهور: إن القرينة قد قامت على أنه غير واجب، لأن المقصود النجاة، فأشبه تحية المسجد فيكون سنة، وهو الراجح، والله أعلم.

• **فائدة:** من ذهب من الميقات رأساً إلى منى أو عرفات ولم يدخل مكة قبله، فلا يستحب في حقه -ولا في حق المتمتع- أن يطوف للقدوم بعد الوقوف بعرفة^(٣). فإن طواف القدوم يفوت بالوقوف بعرفة.

٢- طواف الإفاضة (طواف الركن): ويسمى طواف الزيارة، وهو ركن من أركان الحج بالاتفاق، ولا يتحلل الحاج بدونه التحلل الأكبر، ولا ينوب عنه شيء البتة، وقد ثبتت ركنية بالكتاب والسنة والإجماع^(٤).

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٥).

وقد أجمع العلماء على أن هذه الآية في طواف الإفاضة.

وفى حديث عائشة رضي الله عنها أن صفية بنت حبي رضي الله عنها حجت مع النبي ﷺ فحاضت، فقال رسول الله ﷺ: «أحابتنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: «فلا، إذن»^(٦).

فدل على أن طواف الإفاضة فرض لا بد منه، ولو لا فرضيته لم يمنع من لم يأت به عن السفر.

• وقت طواف الإفاضة^(٧):

(١) أول وقته: لا يصح طواف الإفاضة قبل الوقت المحدد له شرعاً، وهو وقت موسم يتبدى من طلوع الفجر يوم النحر عند الخنفة والمالكية، وذهب

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٥)، ومسلم (١٢٣٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٧)، والنسائي (٣٠٦٢)، وأبو داود (١٩٧٠).

(٣) نحوه في «مجموع الفتاوى» (١٣٩/٢٦).

(٤) «المغنى» (٤٤٠/٣)، و«البدائع» (١/١٢٨)، و«التمهيد» (٦/١٣٣ - فتح المالك).

(٥) سورة الحج: ٢٩.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٣)، ومسلم (١٢١١).

(٧) «الهداية» (٢/١٨٠)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/٢٥٠)، و«نصاية المحتاج» (٢/٤٢٩)،

و«شرح الزرقاني» (٢/١٨١)، و«المغنى» (٣/٤٤١، ٤٤٣)، و«الموسوعة الشفهية»

(١٧/٥٣).

الشافعية والحنابلة إلى أن وقته يبدأ من بعد منتصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله.

(ب) آخر وقته: ذهب الحنفية إلى أن آخر وقت لطواف الإفاضة هو آخر أيام التشريق، وعند المالكية: وقته شهر ذى الحجة فإن أخره ففيه دم، وأما الشافعية والحنابلة وصاحباً أبي حنيفة

فقالوا: الأصل عدم التأقيت وليس هناك ما يوجب فعله في أيام النحر، ولا يلزمه فدية إذا أخره بعد أيام النحر أو بعد شهر ذى الحجة، ولا يسقط عنه أبداً ولا يكفى الفداء عنه لأنه ركن ويظل محرماً عن النساء أبداً إلى أن يعود فيطوف.

قلت: القول بأنه لا يجوز تأخيرها عن شهر ذى الحجة - لغير عذر - مستجهد؛ لأنه تقام فيه أعمال الحج، وإن كان الأحوط ألا يؤخره إلى ما بعد أيام النحر خروجاً من الخلاف، ولذا قال شيخ الإسلام في «منسكه»: «يدخل مكة فيطوف طواف الإفاضة - إن أمكنه ذلك يوم النحر - وإلا فعله بعد ذلك، لكن ينبغي أن يكون في أيام التشريق، فإن تأخيرها عن ذلك فيه نزاع»^(١) اهـ.

(ج) أفضل وقته: يستحب أن يكون طواف الإفاضة يوم النحر (يوم العيد) لأنه فعل النبي ﷺ كما في حديث جابر الطويل وغيره.

• يشترط في طواف الإفاضة خاصة: أن يكون مسبوقاً بالوقوف بعرفة، فلو طاف للإفاضة قبل الوقوف بعرفة، لا يسقط به فرض من الطواف، إجماعاً.

• إذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة:

فإن استطاعت - من غير مشقة - أن تنتظر حتى تطهر ثم تطوف، لزمها ذلك، لقول النبي ﷺ لعائشة لما حاضت: «افعلي ما يفعله الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت»^(٢) قال شيخ الإسلام^(٣): «أما الذي لا أعلم فيه نزاعاً أنه ليس لها أن تطوف مع الحيض إذا كانت قادرة على الطواف مع الطهر، فما أعلم منازعاً أن ذلك يحرم عليها وتأتسم به، وتنازعوا في إجزائه: فذهب أبي حنيفة: يسجزته ذلك، وهو قول في مذهب أحمد...» اهـ.

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٦/١٣٨)، وذهب ابن حزم (٧/١٧٢) إلى أنه إن أخره إلى ما بعد شهر ذى الحجة بطل حجه.

(٢) صحيح: تقدم لغيره.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٦/٢٠٥ - ٢٠٦).

لكن... إذا كانت غير قادرة على الانتظار حتى تطهر كي تطوف، لارتباطها بموعد رحلة العودة ونحو ذلك -وهو وارد جداً في هذه الأيام- فلا تخلو هذه المرأة من ثمانية أقسام^(١):

١- أن يقال لها: أقمي بمكة -وإن رحل الرجال حتى تطهري وتطوفي؟! وفي هذا من الفساد وتعريضها للمقام وحدها في بلد الغربة مع حقوق غاية الضرر ما فيه.

٢- أن يقال لها: يسقط طواف الإفاضة للعجز عن شرطه؟! وهذا لا قائل به، فإنه ركن الحج الأعظم وهو المقصود لذاته، والوقوف بعرفة وتوابعه مقدمات له.

٣- أن يقال لها: إذا خشيت مجيء الحيض في وقت الطواف جاز لك تقديمه على وقته؟! وهذا لا يعلم قائل به وهو كتقديم الوقوف بعرفة على يوم عرفة.

٤- أن يقال: إذا كانت تعلم بالعادة أن حيضها يأتي في أيام الحج، فيسقط عنها فرضه حتى تصبح آيسة من الحيض وينقطع بالكلية؟! ولازم هذا سقوط الحج عن كثير من النساء وهو باطل، ثم إن من لم يجب عليه الحج لو تكلفه صح منه فماذا يقال حينئذ؟!.

٥- أن يقال: ترجع على إحرامها -تمتنع من الجماع والنكاح- حتى تعود إلى البيت فتطوف وهي طاهرة ولو بعد سنين؟! وهذا مما ترده أصول الشريعة، وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة، ولا يخفى ما فيه من المشقة.

٦- أن يقال: بل تسحل حتى تطهر كما تسحل المحصر مع بقاء الحج في ذمتها، فمتى قدرت على الحج لزمها، وتطوف طاهراً؟! وهذا ضعيف لأن الإحصار أمر عارض للحاج يمنع من الوصول إلى البيت في وقت الحج، وهذه متمكنة من البيت، ثم إن عذرهما لا يسقط فرض الحج عليها ابتداءً، فلا يكون عروضه موجباً للتحلل كالإحصار.

٧- أن يقال: يجب عليها أن تستيب من يحج عنها كالمعسوب العاجز عن الحج بنفسه؟! وهذا لا قائل به، ثم إن المعسوب يكون آيساً من زوال عذرهما، وهذه لا تيس من زوال عذرهما لجسواز أن ينقطع دمها زمن اليأس أو قبله، فليست كالمعسوب.

فبطلت هذه التقديرات السبع، فتعين التقدير الثامن وهو:

(١) مختصر من بحث رائق للعلامة ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١٩/٣) وما بعدها.

٨- أن يقال: تطوف بالبيت -وهي حائض- للضرورة، وهذا هو الموافق لروح الشريعة السمحة، ولرفع الحرج عن الأمة.

وأما ما ورد في كلام الأئمة وفتاويهم في اشتراط طهارة المرأة من الحدث الأكبر في طوافها -إنما هو في حال القدرة والسعة، لا في حال الضرورة والعجز، فالافتاء بهذا لا يتنافى الشرع ولا قول الأئمة.

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-^(١) الذي قال في خاتمة بحثه: «هذا هو الذي توجه عندي في هذه المسألة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولو لا ضرورة الناس واحتياجهم إليها عملاً وعلماً لما تجشمت الكلام، حيث لم أجد فيها كلاماً لغيرى، فإن الاجتهاد عند الضرورة بما أمرنا الله به...» اهـ.

قلت: إن استطاعت المرأة أن تتناول دواءً يمنع الحيضة وقت الحج، فلها أن تفعل -إن لم يكن يضربها- خروجاً من الخلاف، والله تعالى أعلم.

٣- طواف الوداع: ويسمى طواف الصدر، وطواف آخر العهد، وهو واجب من واجبات الحج عند جمهور العلماء -خلافًا للمالكية فهو عندهم سنة- لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض»^(٢).

وفي لفظ: «كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت»^(٣).

وهو دليل على وجوب طواف الوداع، وعلى أن المرأة إذا حاضت بعد ما طافت طواف الإفاضة فإنها لا يلزمها البقاء حتى تطهر وتطوف للوداع، لكن يرخّص لها في ترك طواف الوداع والفسر إلى بلدها، ولا يلزمها دم بذلك، ويدل على ذلك ما تقدم قريباً أن صفية لما حاضت، فقال النبي ﷺ: «أحايستنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: «فلتنفرن إذن»^(٤).

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧٦/٢٦ - ٢٤١) ورجعه شيخنا في «جامع أحكام النساء» (٥٧٢/٢) وما بعدها.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٧).

(٤) «الأم» للشافعي (١٥٤/٢).

قلت: وقد صرف المالكية أمره ﷺ بطواف الوداع بالترخيص للحائض في تركه دون فداء؟! وهذا ليس بشيء، فليس في سقوطه عن المعذور ما يجوز سقوطه لغيره، كالصلاة تسقط عن الحائض ونحوه على غيرها، بل تخصيص الحائض بإسقاطه عنها دليل على وجوبه على غيرها، والله أعلم.

• تنبيه: إن ظهرت المرأة قبل أن تسافر فعليها الطواف للوداع: إذا لم تكن قد خرجت من بيوت مكة، فإن ظهرت وهي لا تزال في بيوت مكة لزمها أن تطوف طواف الوداع^(١).

• المكى لا وداع عليه:

لا يجب طواف الوداع إلا على الحاج من أهل الأفاق، فأما المكى فلا وداع عليه عند الحنفية والحنابلة - وأحق الحنفية بالمكى من كان منزله داخل المواقيت - لأن الطواف وجب توديعاً للبيت، وهذا المعنى لا يوجد في أهل مكة لأنهم في وطنهم. وعند المالكية والشافعية يُطلب طواف الوداع في حق كل من قصد السفر من مكة، ولو كان مكياً إذا قصد سفرًا تقصر فيه الصلاة، لعدم الأمر بأن يكون آخر العهد بالبيت^(٢).

أحكام في الطواف عامة

• شروط الطواف:

١- هل تشترط الطهارة للطواف؟

ذهب جمهور العلماء - خلافاً للحنفية ورواية عن أحمد وابن حزم - إلى أن الطهارة من الأحداث والأنجاس شرط لصحة الطواف، فإذا طاف فاقداً أحدهما فطوافه باطل لا يعتد به.

وحجتهم في هذا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام...»^(٣) وهو مختلف في رفعه والصواب وقفه.

(١) «الأم» للشافعي (٢/١٥٤).

(٢) «الموسوعة الفقهية» (١٧/٥٨).

(٣) أخرجه الترمذي (٩٦٠)، والنسائي (٢٩٢٢)، والحاكم (١/٦٣٠) وغيرهم، ولا يصح مرفوعاً، والصواب وقفه كما بينه شيخنا - حفظه الله - في «جامع أحكام النساء» (٥١٥-٥٢١) خلافاً للعلامة الألباني - رحمه الله - حيث صحح رفعه في «الإرواء» (١٥٦/١).

وهذا الاستدلال مردود لأمر:

(أ) أن الحديث لا يصح مرفوعاً، فالصواب أنه موقوف من كلام ابن عباس، كما رجّحه الترمذى والبيهقى وابن تيمية وابن حجر، وشيخنا مصطفى العدوى.
(ب) على فرض صحته، فلا يلزم منه أن الطواف يشابه الصلاة في كل شيء حتى يشترط له ما يشترط للصلاة!!^(١).

(ج) أنه قد كانت أعداد من المسلمين - لا يحصيهم إلا الله عز وجل - يطوفون على عهد رسول الله ﷺ ولم يرد أنه أمر أحداً منهم بالوضوء لطوافه مع احتمال انتقاض وضوء الكثيرين ودخول كثير منهم الطواف بلا وضوء، لاسيما مع شدة الزحام في طواف القدوم والإفاضة^(٢).

ولذا قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٩٨/٦): «وتبين أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ولا تجب فيه بلا ريب، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى، [يعنى الوضوء] فإن الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه». اهـ. وقال ابن حزم (١٧٩/٧): «والطواف بالبيت على غير طهارة جائزة» اهـ. وهو اختيار العلامة ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - في «الممتع» (٣٠٠ / ٧).

قلت: ومع ترجيحنا لجواز الطواف على غير وضوء، فلا شك أنه يستحب ذلك لحديث عائشة قالت: «أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف ثم...»^(٣) الحديث. لعموم الأدلة على استحباب الذكر على طهارة.

لكننا لا نستطيع أن نلزم من انتقاض وضوؤه في الطواف بالذهاب للوضوء لاسيما مع شدة الزحام - بغير دليل واضح، والله أعلم.

هذا كله في الطهارة من الحدث الأصغر، فأما الحدث الأكبر كالحيض والنفساء والجنابة، فالظاهر أنه يجب الطهارة منه للطواف لقول النبي ﷺ لعائشة - وقد حاضت -: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت»^(٤) فمن طاف محدثاً

(١) انظر أوجه التفريق بين الصلاة والطواف في «جامع أحكام النساء» (٥٢٢/٢).

(٢) «جامع أحكام النساء» (٥١٥/٢) بتصرف يسير وانظر «مجموع الفتاوى» (٢٧٣/٢١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦/٥)، ومسلم (١٢٣٥).

(٤) صحيح: تقدم تخريجه.

حدثاً أكبر -بغير عذر- ثم خرج إلى بلده، فقال مالك والشافعي: حكمه حكم من لم يطف أصلاً، وقال أبو حنيفة: يبعث يدم ويجزيه^(١).

٢- ستر العورة: فلا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فإن فعل لم يجزه عند الجمهور، لقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢).

ولحديث أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهنط يؤذن في الناس: «ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»^(٣).

وقال الحنفية ستر العورة واجب في الطواف وليس شرطاً لصحته، فمن طاف عريان بطل طوافه عند الجمهور وصح عند الحنفية لكن يلزمه دم.

٣- أن يكون الطواف خارج البيت (الكعبة): قال تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٤). فلو طاف في الحجر^(٥) لم يصح طوافه، لقوله ﷺ: «الحجر من البيت»^(٦) وقد تركته قريش لضيق النفقة وأحاطته بالجدار، فيستلزم لصحة الطواف أن يكون خارج الحجر وإلا بطل عند الجمهور، وعند الحنفية يجب إعادته ما دام في مكة فإن رجع إلى بلده فعليه هدى يرسله إلى مكة.

٤، ٥- أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود وينتهي إليه ويجعل البيت عن يساره: لحديث جابر: «ما قدم رسول الله ﷺ مكة أتى الحجر الأسود فاستلمه ثم مشى عن يمينه، فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً»^(٧) وهذا شرط للطواف عند الجمهور، لمواظبة النبي ﷺ عليه، لأنه بيان لمجمل الأمر القرآني بالطواف فكان من حقيقته، ولقوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٨).

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (١٩/٢٦٢).

(٢) سورة الأعراف: ٣١.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧).

(٤) سورة الحج: ٢٩.

(٥) الحجر: هو الموضع المحاط بجدار مسفوس تحت ميزاب الكعبة في الجهة الشمالية منها ويسمى الحطيم والجذر.

(٦) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٧٦)، وأبو داود (٢٠٢٨)، وابن ماجه (٢٩٥٥)، وأصله في الصحيحين عن عائشة.

(٧) صحيح: تقدم بتمامه وتخريجه.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري تعليقاً (في البيوع)، ومسلم (١٧١٨).

٦- أن يكون سبعة أشواط كاملة:

لأنه فعل النبي ﷺ الميسر للقدر الذي يحصل به امتثال قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا﴾ فيكون فرضاً، وهو مذهب الجمهور، فلو ترك خطوة في أي شوط لم يجزئ هذا الشوط، وأما الحنفية فجعلوا الركن: الإتيان بأكثر السبعة، والأقل الباقي واجباً لا ركناً، وهذا مردود بأن مقادير العبادات لا تعرف بالرأى والاجتهاد، وإنما بالتوقيف والنص، فهي كمن نقص من الصلاة ركعة فلا تصح، ولذا خالف الكمال بن الهمام -وهو من الحنفية- المذهب فقال: «الذين ندين به أنه لا يجزئ أقل من سبع، ولا يجبر بمضيه بشيء» (١) اهـ.

• الشك في عدد الأشواط:

من شك في عدد أشواط طوافه وهو في الطواف بنى على اليقين، وهو الأقل، عند جمهور الفقهاء (الشافعية والحنابلة) ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك (٢).

قلت: لكن لو ترجح عنده الأكثر بنى عليه، والله أعلم.

٧- الموالاة بين الأشواط: بمعنى عدم الفصل الطويل بين الأشواط، وهو شرط للطواف عند المالكية والحنابلة، وفي قول عند الشافعية أنه واجب، وعند الحنفية والشافعية سنة.

ومن قطع طوافه لعذر كقضاء حاجة أو وضوء -لمن يراه شرطاً- أو أداء الصلاة المكتوبة، أو لستريح من تعب ونحوه، فإنه يبنى على ما طاف، ولو قطع طوافه عابثاً لغير عذر بطل طوافه (٣).

• سنن الطواف:

١- الوضوء قبل الطواف: لحديث عائشة رضي الله عنها: «إن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت» (٤) وهذا مسجود فعل يدل على الاستحباب ولا يتنهض للوجوب، وليس الوضوء بدخول في عموم المناسك حتى يقال أنه بيان لقوله «خذوا عني مناسككم»، ثم يحتمل أنه توضأ لأجل ما يعقب الطواف من الصلاة.

(١) «نهاية المحتاج» (٢/ ٩-٤)، و«بدائع الصنائع» (٢/ ١٣٢)، و«فتح القدير» (١/ ٢٤٧).

(٢) «المغني» (٣/ ٣٧٨)، و«المجموع» (٨/ ٢٥).

(٣) انظر «المحلى» لابن حزم (٧/ ١٨٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٥)، ومسلم (١٢٣٥).

وعلى كلٍّ فالطواف ذكر فتستحب له الطهارة لحديث الرجل الذي سلم على النبي ﷺ «فلم يرُدَّ عليه حتى أقبل فمسح بوجهه ويديه ثم ردَّ عليه السلام»^(١).

٢- الاضطباع [للرجال فقط]: وهو أن يجعل وسط إزاره تحت إبطه الأيمن ويرُدَّ طرفه على منكبه الأيسر، فيكون منكبه الأيمن مكشوفًا، لحديث يعلى بن أمية: «أن النبي ﷺ طاف مضطبعًا»^(٢).

والاضطباع سنة -عند الجمهور- للرجال دون النساء، في جميع الأشواط، ويسنُّ الاضطباع في كل طواف بعده سعی، كطواف القدوم لمن أراد أن يسعى بعده، وطواف العمرة، وطواف الزيارة لمن أتم السعى إليه، في مذهب الحنفية والشافعية، ومذهب الحنابلة أنه لا يضطبع في غير طواف القدوم^(٣).

• **تنبه:** الاضطباع إنما يشرع في الطواف دون سائر المناسك، لا كما يفعل كثير من الناس، من الاضطباع من حين يحرم ويستمر كذلك حتى يُحِلَّ، وهذا من الجهل بالسنة، حتى إنه ليصلي مكشوف العاتق، وهذا منهي عنه، كما تقدم في «مكروهات الصلاة».

وعلى هذا فينبغي له أن يسوي رداءه فيغطي عاتقه الأيمن كذلك بعد إنهاء طوافه، لأن الاضطباع محله الطواف فقط.

٣- الرَّمْلُ في الأشواط الثلاثة الأولى [للرجال]:

ومعناه: إسراع المشي مع تقارب الخطى وهزُّ الكتفين من غير وثب، ويكون في الأشواط الثلاثة الأول فقط، ويمشي في الأربعة الأخرى.

والرَّمْلُ سنة في كل طواف بعد سعی، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم غداً قوم قد وهنتهم الحمى، ولقوا منها شدة، فجلسوا مما يلي الحجر، وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط، ويمشوا ما بين الركنين»^(٤) ليرى المشركون جلدَهم، فقال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم؟ هؤلاء أجلد

(١) حسن: أخرجه أبو داود (١٨٧٥) وغيره.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (١٨٨٣)، والترمذي (٨٥٩)، وابن ماجه (٢٩٥٤) وحسن الألباني.

(٣) «الموسوعة الفقهية» (٢٩/١٣٤).

(٤) أي الحجر الأسود والركن اليماني، وذلك لأنهم ينهضون عن نظر المشركين، قاله في «الفتح» (٣/٥٥١) قلت: فأراد النبي ﷺ أن يستريحوا ليبقوا على قوتهم.

من كذا وكذا»^(١) وهذا في عمرة القضاء في السنة السابعة، لكن الرَّمْل ظل سنة في الأشواط الثلاثة الأولى بتمامها، فقد فعله النبي ﷺ في حجته -وكانت بعد فتح مكة ودخول الناس في دين الله أفواجاً- كما في حديث جابر «... فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً»^(٢) وفي حديث ابن عمر «سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط ومشى أربعة في الحج والعمرة [من الحجر إلى الحجر]»^(٣) وسعى -هنا- يعني: أسرع.

ويؤيد أن الرمل سنة باقية -بعد زوال العلة من إغاطة المشركين- أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان هم أن يتركه قال: ما لنا وللمرمل؟ إنما كنا راءينا به المشركين، وقد أهلكهم الله، ثم قال: شيء صنعه النبي ﷺ، فلا نحب أن نتركه»^(٤)

• لا يشرع تدارك الرَّمْل: فلو تركه في الثلاثة الأوّل لأجل الزحام ونحوه، فلا يقضه في الأربعة الأخرى، لأن هيتها السكينة فلا تغير»^(٥).

• لا يشرع الرمل للنساء^(٦): وهو يقول أكثر أهل العلم، حتى نقل بعضهم الإجماع عليه.

قالت عائشة رضي الله عنها: «يا معشر النساء، ليس عليكم رمل بالبيت، لكنّ فينا أسوة»^(٧) وصح نحو هذا عن ابن عمر^(٨) وروى عن ابن عباس^(٩) وغيرهما من السلف.

٤، ٥ - استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط إن أمكن:

استلام الحجر هو: مسحه باليد، وهو سنة لحديث ابن عمر قال: «رأيت رسول الله ﷺ حين قدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يخب ثلاثة أطواف من السبع»^(١٠).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٢)، ومسلم (١٢٦٦).

(٢) صحيح: تقدم كثير.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٤)، ومسلم (١٢٦١) وغيرهما بدول الزيادة، وهي عند ابن ماجه (٢٩٥٠).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٥)، ومسلم (١٢٧٠).

(٥) «فتح الباري» (٣/٥٥١).

(٦) «الأم» (٢/١٥١)، و«المغني» (٣/٣٩٤)، و«فتح الباري» (٣/٥٥١)، و«شرح مسلم» (٣/٣٩٧).

(٧) حسن لغيره: أخرجه البيهقي (٨٤/٥)، وابن أبي شيبة (٨٠٩).

(٨) صحيح: أخرجه البيهقي (٨٤/٥)، وابن أبي شيبة (١٢١/٤).

(٩) إسناده لين: أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٢/٤) وفي سننه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

(١٠) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٣)، ومسلم (١٢٦١).

وعن نافع قال: رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل يده، وقال: ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله^(١).

وقد قبل عمر بن الخطاب الحجر، وقال: «لولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلك»^(٢).

• إذا لم يستطع تقبيله أو استلامه:

المستحب أن يستلم الحجر بيده ويقبله إن أمكنه، فإن استلمه وشق عليه تقبيله قبل يده، فإن شق عليه استلامه بيده، فله أن يستلمه بعصا ونحوها ويقبلها: لحديث ابن عباس قال: «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن»^(٣) زاد مسلم في روايته من حديث أبي الطفيل: «ويقبل المحجن»^(٤).

فإن عجز عن استلامه فإنه يشير إليه بيده ويكبر، لحديث ابن عباس قال: «طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر»^(٥).

وصح عن ابن عمر: «أنه كان إذا استلم الركن قال: بسم الله، الله أكبر»^(٦).

٦- السجود على الحجر الأسود: فعن ابن عمر قال: «رأيت عمر بن الخطاب قبل الحجر، وسجد عليه، ثم عاد فقبله وسجد عليه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ»^(٧)، وقد ثبت هذا أيضاً عن ابن عباس من فعله، قال الألباني -رحمه الله- في الإرواء (٣١٢/٤): «فيبدو من مجموع ما سبق أن السجود على الحجر الأسود ثابت، مرفوعاً وموقوفاً والله أعلم» اهـ.

٧- استلام الركن اليماني: لحديث ابن عمر قال: «لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين»^(٨).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٦٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٦٥)، ومسلم (١٢٧٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٧٥).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٣).

(٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٨٩٤)، والبيهقي (٧٩/٥) وصححه الحافظ في «التلخيص» (٢٤٧/٢).

(٧) حسنه الألباني: كما في «الإرواء» (٣١٢/٤).

(٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٠٩)، ومسلم (١٢٦٧).

• لا تزاحم المرأة الرجال:

لا ينبغي للمرأة أن تزاحم الرجال في الطواف لاستلام الركنين أو تقبيل الحجر الأسود، فعن عطاء قال: «كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة^(١) من الرجال لا تخالطهم، فقالت امرأة: انطلقى نستلم يا أم المؤمنين، قالت: انطلقى عني، وأبت [قال عطاء:] يخرجن متنكرات بالليل فيطفن مع الرجال، ولكنهن كن إذا دخلن البيت فمن حتى يدخلن وأخرج الرجال...»^(٢).

ولما اشكت أم سلمة رضي الله عنها قال لها النبي ﷺ: «طوفي من وراء الناس وأنت راكبة»^(٣).

• لا يُستلم الركنان الشاميَّان:

لحديث ابن عمر المتقدم قريباً، لأن الركن الشمالي والغربي (جهة الحجر) ليسا على قواعد إبراهيم عليه السلام كما تقدم.

٨- الدعاء بين الركنين اليمانيَّين:

عن عبد الله بن السائب قال: سمعت النبي ﷺ وهو يقول بين الركن والحجر: «ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار»^(٤).

قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١٢٢/٢٦): «... ويستحب له في الطواف أن يذكر الله تعالى، ويدعوه بما يشاء، وإن قرأ القرآن سراً فلا بأس، فليس فيه ذكر محدود عن النبي ﷺ لا بأمره، ولا بقوله، ولا بتعليمه، بل يدعو فيه بسائر الأدعية الشرعية، وما يذكره الناس من دعاء معين تحت الميزاب ونحو ذلك، فلا أصل له، وكان النبي ﷺ يختم طوافه بين الركنين بقوله «ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار»^(٥). كما كان يختم سائر دعائه بذلك» اهـ.

٩- الانتهاء إلى مقام إبراهيم -بعد الطواف- وقراءة: «وَأَخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»^(٦).

(١) حجرة أي: ناحية معزولة عن الرجال (الفتح ٥٦٢/٣ - سلفية).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٨)، وعبد الرزاق (٦٧/٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦١٩)، ومسلم (١٢٧٦).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (١٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣٩٣٤)، وأحمد (٤١١/٣).

وغيرهم، وقد ثبت كذلك من فعل عمر وابنه عند عبد الرزاق (٨٩٦٦، ٨٩٦٤).

(٥) سورة البقرة: ٢-١.

(٦) سورة البقرة: ١٢٥.

١٠- صلاة ركعتين خلف مقام إبراهيم بعد الطواف إن نيسر.

١١- أن يقرأ في هاتين الركعتين: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وهذه السنن الثلاث الأخيرة ثابتة في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ والركعتان بعد الطواف خلف المقام سنة عند الجمهور، خلافاً للحنفية فتجب عندهم، وهو رواية عن أحمد وقول عند الشافعية ووافقهم المالكية في طواف الركن دون غيره^(١).

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إذا صلى المكتوبة بعد طوافه أجزأه عن ركعتي الطواف. وتصلى ركعتا الطواف في أي وقت من غير كراهة ولو في أوقات النهي، لحديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٢).

❖ لا يجوز المرور أمام المصلي في الحرم ولا في غيره:

وأما قول شيخ الإسلام رحمه الله: فلا صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه، لم يكره، سواء مرّ زمامه رجل أو امرأة، وهذا من خصائص مكة^(٣). اهـ. فلا أعرف دليلاً على هذه الخصوصية، والأصل عدم جواز المرور أمام المصلي كما تقدم في أبواب الصلاة. والله أعلم.

١٢- الشرب من ماء زمزم وصبه على الرأس بعد الطواف والركعتين:

فقى حديث جابر: «أن النبي ﷺ رمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وصلى ركعتين ثم عاد إلى الحجر، ثم ذهب إلى زمزم فشرب منها، وصب على رأسه ثم رجع فاستلم الركن...»^(٤).

١٣- هل يلتزم^(٥) ما بين الحجر الأسود والباب (الملتزم)؟

رؤى أن النبي ﷺ فعله يوم الفتح، فعن عبد الرحمن بن أبي صفوان قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة، انطلقت، فرأيت رسول الله ﷺ قد خرج من

(١) فتح القدير (٢/ ١٥٤)، وحاشية العدوي، (١/ ٤٦٧)، ومعنى المحتاج (١/ ٤٩٢).

والغنى (٣/ ٣٩٤).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٦٩)، والنسائي (٥/ ٢٢٣)، وابن ماجه (١٢٥٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ١٢٢).

(٤) إسناده حسن: أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٤)، وفي مسلم (١٢١٨) الشرب فقط.

(٥) أى: يلصق صدره وخده الأيمن بجدار الكعبة بين بابها وأشجر الأسود، ويده اليسرى بجدارها.

الكعبة هو وأصحابه وقد استلموا الركن من الباب إلى الخطيم ووضعوا حدودهم على البيت، ورسول الله ﷺ وسطهم^(١).

وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «طُفَّت مع عبد الله بن عمرو، فلما حاذى دبر الكعبة قلت: ألا تتعوذ؟ قال: نعوذ بالله من النار، ثم مضى حتى استلم الحجر، فقام بين الركن والباب، فوضع صدره ووجهه وذراعيه هكذا - وبسطها بسطاً - وقال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله»^(٢).

قلت: في كلا الحديثن ضعف، لكن هل يتقوى أحدهما بالآخر؟ هذا محل نظر، ثم هذا الالتزام يحتمل أن يكون وقت الوداع، وأن يكون في غيره، لكن قال الجمهور: يستحب أن يقف في الملتزم بعد طواف الوداع ويدعو، لأنه من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء كما ورد عن ابن عباس^(٣)، والله أعلم.

• الكلام والتعليم والإفتاء في الطواف^(٤)؛

يجوز الكلام في الطواف، ولا يبطل به ولا يكره، لكن الأولى تركه إلا أن يكون كلاماً في خير، كأمر بمعروف أو نهى عن منكر أو تعليم جاهل أو جواب فتوى ونحو ذلك، فعن ابن عباس أن النبي ﷺ مرّ - وهو يطوف بالكعبة - بإنسان ربط يده إلى إنسان يسير أو يخيط أو شيء غير ذلك، فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال: قد بيده^(٥).

• الطواف ركبياً: يجوز الطواف راكباً - ولو مع القدرة على المشي - للحاجة الداعية إليه، فقد طاف النبي ﷺ على بعير يستلم الركن بمحجن^(٦). ليراه الناس، لحديث جابر قال: «طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على راحلته بالبيت، بين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف، وليسألوه، فإن الناس قد غشوه»^(٧) أي: ازدحموا عليه.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٩٨).

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٩٩)، وابن ماجه (٢٩٦٢)، والبيهقي في السنن (٩٣/٥)، وفي «التب» (٤٠٥٨) بسند ضعيف.

(٣) «راد المعاد» (٢٩٨/٢)، وأصرح ابن عابدين (١٧٠-١٨٧)، و«روضة الطالبيين» (١١٨/٣)، و«كشف القناع» (٥١٣/٢).

(٤) «المجموع للتنوير» (٦٢/٨ - ٦٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٢٠).

(٦) صحيح: تقدم قريباً.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٥).

وبهذا قال الشافعية، وهو رواية عن أحمد، ولا شيء على الراكب - ولو لغير عذر - عندهم، بينما أوجب الحنفية والحنابلة المشى مطلقاً، وكذا المالكية - لكن في الطواف الواجب فقط - فلو طاف راكباً مع القدرة على المشى لزمه دم عندهم^(١)، والأظهر أنه ليس عليه شيء والله أعلم.

الركن الثالث: السعى بين الصفا والمروة:

● **تعريفه:** السعى هو المشى بين الصفا والمروة ذهاباً وجيئة، بنية التعبد، وهو سبعة أشواط تبدأ من الصفا وتنتهي بالمروة.

● حكمه:

السعى بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج في أصح أقوال العلماء، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد - في إحدى الروايتين - وإسحاق وأبي ثور وبه قال ابن عمر، وجابر وعائشة رضي الله عنهن ومن نسيه أو نسي شوطاً منه فعليه أن يتصرف إليه حيث ذكره في بلده أو غير بلده حتى يأتي به كاملاً، وإلا بطل حجه بتركه له ولا يجبره دم ولا غيره^(٢)، والأدلة على ذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾^(٣).

وقد بينت عائشة رضي الله عنها معنى نزول الآية ومخرجها، وجاءت بالعلم الصحيح في ذلك:

٢ - قال عروة: سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها: أرايت قول الله تعالى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة؟ قالت: بئس ما قلت يا بن أختي، إن هذه لو كانت كما أولتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يطوف بهما، ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند السلل فكان من أهل ينحرج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول

(١) «البدائع» (١/٢٨)، و«حاشية العدوي» (١/٤٦٨)، و«المغني» (٣/٣٩٧)، و«نهاية المحتاج» (٣/٢٧٥).

(٢) «فتح القدير» (٢/١٥٦)، و«حاشية العدوي» (١/٤٧٠)، و«المجموع» (٨/٧١)، و«المغني» (٣/٣٨٥).

(٣) سورة البقرة: ١٥٨.

الله ﷺ عن ذلك قالوا يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن تطوف بين الصفا والمروة، فأنزل الله تعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله الآية قالت عائشة رضي الله عنها وقد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما^(١).

٣- وقال النبي ﷺ: «اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعي»^(٢).

٤- وقالت عائشة رضي الله عنها: «طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون -تعني بين الصفا والمروة- فكانت سنة، ولعمري ما أتم الله حج من لم يطوف بين الصفا والمروة»^(٣).

٥- وقال النبي ﷺ لعائشة: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يجزئك أو يكفيك لحجك وعمرتك»^(٤) فلو لم يكن واجباً لما قال: يجزئك، والله أعلم.

٦- عن عمرو بن دينار قال: سألتنا ابن عمر عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطوف بين الصفا والمروة أيأتي أمراته؟ فقال: قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين فطاف بين الصفا والمروة سبعاً «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» وسألنا جابر بن عبد الله فقال: «لا يقرنها حتى يطوف بين الصفا والمروة»^(٥).

وللعلماء في حكم السعي قولان آخران:

- فذهب أبو حنيفة والثوري والحسن البصري إلى أن السعي واجب، وليس بركن، فمن تركه فعليه دم، وحجه صحيح.

- وذهب أنس بن مالك وعبد الله بن الزبير ومحمد بن سيرين إلى أن السعي سنة وليس بواجب، وليس في تركه شيء، وروى هذا عن ابن عباس، ويشبه أن يكون مذهب أبي بن كعب وابن مسعود، لأن في مصحف أبي وابن مسعود «فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما».

قال ابن عبد البر: ليس فيما سقط من مصحف الجماعة حجة، لأنه لا يقطع

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦١).

(٢) صحيح بطريقه: أخرجه أحمد (٤٢١/٦)، والحاكم (٧٠/٤)، وانظر «الإرواء» (١٠٧٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٧٧)، وابن ماجه (٢٩٨٦).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٨٩٧)، والبيهقي (١٠٦/٥)، واليقوي (٨٤/٧)، وهو عند مسلم (١٢١١) بالنظ «يسمك طوافك لحجك وعمرتك».

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٤٦)، وأخرج مسلم (١٢٣٤) أثر ابن عمر.

به على الله عز وجل، ولا يحكم بأنه قرآن: إلا بما نقلته الجماعة بين اللوحين، وأحسن ما روى في تأويل هذه الآية [ما ذكرته عائشة^(١)]، والله تعالى أعلم.

• طواف وسعى القارن والمتمتع:

اختلف العلماء في طواف القارن والمتمتع على ثلاثة مذاهب^(٢):

[١] أن على كل منهما طوافين وسعيين: وهو مروى عن علي وابن مسعود، وهو قول سفيان الثوري وأبي حنيفة وأهل الكوفة والأوزاعي وإحدى الروايات عن أحمد.

[٢] أن على كل منهما طوافاً واحداً وسعيًا واحدًا: وهذا نص عليه الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله، واختاره شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم.

[٣] أن على المتمتع طوافين وسعيين، وعلى القارن سعي واحد: وهو قول عطاء وطاوس والحسن، وهو مذهب مالك والشافعي وظاهر مذهب أحمد.

فأما القول الأول فضعيف إذ لم يثبت عن النبي ﷺ ما يدل عليه، وغاية ما عند القائلين به قوله تعالى ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ ولا دليل في ذلك، فإن التمام حاصل وإن لم يطف -القارن- إلا طوافاً واحداً، كما هو واضح من أدلة الفريقين الآخرين، وأما القولان الآخران فبسبب الخلاف بينهما تعارض الأحاديث الواردة في ذلك:

- فعن جابر قال: «لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً، طواف الأول»^(٣) يعني بالطواف: السعي.

- وعن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك»^(٤) وكانت قارئة على الأصح.

- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «... فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٩٨/٢).

(٢) «الزاد» (٢٧١/٢)، و«تهذيب السنن» (٢٤٣/٥) - مع العون، و«مجموع الفتاوى» (١٠٤/٢٦).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٥)، والترمذي (٩٤٧)، وأبو داود (١٨٩٥)، والنسائي (٢٩٨٦)، وابن ماجه (٢٩٧٢).

(٤) صحيح: تقدم قريباً.

وبين الصفا والمروة ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً^(١).

قال ابن القيم: فإما أن يقال عائشة أثبت وجابر نفى والمثبت مقدم على النافي، أو يقال: مراد جابر من قرن مع النبي ﷺ وساق الهدى - وهم قلة - فإنهم إنما سعوا سعياً واحداً ولم يرد عموم الصحابة، أو يُعَلَّل حديث عائشة بأن قولها: (فطاف... إلخ) مُدرج في حديثها، فهذه ثلاث طرق للناس في حديثها. اهـ^(٢).

قلت: أما دعوى الإدراج فيلزم منها تخطئة جبال الحفظ الثقات بغير بيّنة كالزهرى وغيره، فحديثها ثابت لا شك فيه وله طرق تؤيده^(٣)، وهو دليل على أن المتمعن عليه طوافان وسعيان وعائشة قد حفظت ما لم يحفظ جابر ويشهد له حديث ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج فقال: «أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ: «اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة، إلا من قلد الهدى» طفنا بالبيت، وبالصفا والمروة، وأتينا النساء لبسنا الثياب، وقال: «من قلد الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله، ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج، فإذا فرغنا من المناسك جئنا طفنتنا بالبيت، وبالصفا والمروة، فقد تم حجنا وعلينا الهدى...»^(٤).

وهذا يؤكد لما دلّ عليه حديث عائشة من أن المتمعن يلزمه طواف وسعى لعمرة ثم يحل ويلزمه طواف وسعى آخران بعد الإفاضة من عرفه، وأما القارن فعليه طواف واحد وسعى واحد عند الجمهور.

• هل يجوز تقديم السعى على الطواف بالبيت؟

ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم إلى أن من سعى قبل الطواف أنه لا يجزئه، وعليه أن يعيد، إلا أن مالكاً وأبا حنيفة قالوا: يعيد الطواف والسعى جميعاً، وقال الشافعي: يعيد السعى وحده ليكون بعد الطواف^(٥).

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٥٦)، ومسلم (١٢١١).

(٢) «رأد المعاد» بتصريف يسير.

(٣) انظر «حجة النبي» للألباني (ص: ٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري تعليقاً مجزوماً ومسلم خارج صحيحه موصولاً وكذا الإماماني في مستخرجه ومن طريقه البيهقي (٢٣/٥) ورجال رجال الصحيح.

(٥) «التمهيد» (٦/١٢ - فتح المالك)، و«المجموع» (٨/١٠٥).

قلت: يُستدل لهم بحديث عائشة أن النبي ﷺ قال لها - لما حاضت -: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»^(١) وموضع الدلالة منه أنه ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تَسعَ كما لم تطف، فلو لم يكن السعي مشوقاً على تقدم الطواف قبله لما أخرته، لاسيما والحائض لا تمنع من السعي - على الصحيح - كما سيأتي قريباً.

لكن لقائل أن يقول^(٢): ليس معنى تأخير عائشة للسعي إلى أن تطوف أن هذا ملزم لغيرها، وخصوصاً أن النبي ﷺ ما سئل عن شيء قدم أو أخر يوم النحر إلا قال: «افعل ولا حرج» كما سيأتي، وهذا عطاء والأوزاعي وطائفة من أصحاب الحديث.

• هل يجوز للحائض أن تسعى بين الصفا والمروة؟

وردت زيادة في حديث عائشة المتقدم: «افعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت [ولا بين الصفا والمروة] حتى تطهري» لكن قوله (ولا بين الصفا والمروة) زيادة شاذة لا تصح^(٣)، وعلى فرض أنها محضوطة فلا تدل على اشتراط الطهارة للسعي، لأن السعي يتوقف على تقدم طواف قبله - عند الجمهور - فكان المانع من السعي عدم الطواف.

وليس هناك دليل على اشتراط الطهارة للسعي، بل صح عن ابن عمر أنه قال: «إذا طافت بالبيت ثم حاضت قبل أن تسعى بين الصفا والمروة، فلتسع بين الصفا والمروة»^(٤).

وقد صح نحوه عن الحسن وعطاء والحكم وحمام وغيرهم من السلف، وهو مذهب الشافعي^(٥).

(١) صحيح: تقدم تخريجه.

(٢) قاله شيخنا المبارك مصطفى بن العدوي - امتع الله بحياته - في «جامع أحكام النساء» (٥٣٥/٢).

(٣) انظر «فتح الباري» (٥٨٩/٣)، و«جامع أحكام النساء» (٥٣٤/٢).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٣/٤/١).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٤٤/٤/١) بأسانيد صحيحة، وانظر «لمجموع» (١٠٦/٨).

أحكام السعي بين الصفا والمروة

• شروط السعي:

يشترط لصحة السعي بين الصفا والمروة أمور:

- ١- أن يكون بعد طواف صحيح - عند الجمهور - كما تقدم.
- ٢- أن يكون سبعة أشواط: من الصفا إلى المروة شوط، ومن المروة إلى الصفا شوط وهكذا^(١) فلو شك في العدد قبل فراغه لزمه البناء على الأقل كما في الطواف.
- ٣- أن يبدأ من الصفا وينتهي بالمروة: لو نكسه وبدأ شوطه الأول بالمروة لم يُعتد بهذا الشوط، فلو بدأ أشواطه بالمروة ونهته السابع بالصفا، لم يجزه الأول وبقي عليه السابع^(٢).

٤- أن يكون السعي في السعي: وهو الطريق الممتد بين الصفا والمروة.

وذلك كنه لفعله ﷺ وهو القائل: «خذوا عني مناسككم»^(٣).

• سنن السعي:

- ١- أن يكون على طهارة: لأنه ذكر كما في الطواف.
- ٢- أن يستلم الركن قبل خروجه للسعي: كما في حديث جابر.
- ٣، ٤- إذا اقترب من الصفا، يقرأ: «إن الصفا والمروة من شعائر الله» ويقول: «أبدأ بما بدأ الله به». وهذا في حديث جابر.
- ٥، ٦- استقبال الكعبة وهو على الصفا، ويقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ويدعو بما شاء، يفعل هذا ثلاث مرات.
- ٧- أن يمشى إلى المروة وله الركوب لمصلحة: ففي حديث جابر: «ثم نزل إلى المروة حتى إذا انتصبت قدماء في بطن الوادي سعى حتى إذا صعدنا مشى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا...».

(١) وقد وهم ابن حزم فزعم أنه يرمل في الثلاثة ويمشي في الأربعة، وهم غيره فجعلها أربع عشرة مرة، وكلاهما غلط، كما بينه ابن القيم في «الزاد» (٢/ ٢٣١).

(٢) «المجموع» (٨/ ٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه - مسلم (١٢٩٧)، وأبو داود (١٩٧)، والسنائي (٣-٩٢).

وقال ابن عباس لما سئل عن سعي النبي ﷺ بين الصفا والمروة راكباً: «إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت... فلما كثر عليه ركب، والمشى والسعى أفضل»^(١).

٨- شدة السعي (الإسراع) بين العلمين الأخضرين، وهذا خاص بالرجال دون النساء كما في الطواف.

٩- وله الدعاء بين الصفا والمروة: كما ثبت عن ابن مسعود أنه كان يقول: «رب اغفر وارحم، إنك أنت الأعز الأكرم»^(٢).

١٠- أن يفعل على المروة كما فعل على الصفا: من القراءة والتهليل والتكبير واستقبال البيت والدعاء.

• الحلق والتقصير للمتمتع:

إذا فرغ الحاج المتمتع من السعي بين الصفا والمروة، فإنه يتحلل من عمرته بالحلق أو التقصير. والأفضل في حقه أن يقصر من شعره، ولا يحلقه، وإنما يحلقه يوم النحر بعد فراغه من أعمال الحج، ففي حديث جابر قال النبي ﷺ: «حلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا، وأقيموا حللاً» حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج...^(٣) فإن فعل صار حللاً يحل له كل شيء حتى الجماع حتى يأتي يوم التروية.

• سخن الخروج إلى منى:

١- أن يحرم الحاج [المفرد من أهل مكة أو المتمتع الذي كان قد حل] من منزله يوم التروية (الثامن من ذي الحجة).

٢- أن يتوجه الجميع -ومعهم القارن والمفرد الآفاقي- يوم التروية إلى منى قبل الظهر.

٣- أن يصلوا الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، يوم التروية.

٤- أن يبيتوا بمنى حتى يصلوا الفجر وتطلع الشمس (يوم عرفة).

٥- أن يتقل في هذه المواطن راكباً، وهو أفضل من المشى.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٦٤) من حديث أبي الطفيل.

(٢) صحيح مرفوعاً: أخرجه ابن أبي شيبة (٦٨/٤)، والطبراني في «الدعاء» (٨٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

٦- أن يضرب له قبة (خيمة) بنمرة، إن شاء اقتداء بالنبي ﷺ.

ودليل هذه السنن ما جاء في حديث جابر: «... فلما كان يوم الثروية ترجهوا إلى منى، فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة فسار رسول الله ﷺ... حتى أتى عرفة...»^(١).

٧- أن يلبي أو يكبر في طريقه من منى إلى عرفة: لحديث محمد بن أبي بكر الشافعي أنه سأل أنس بن مالك -وهما غاديان من منى إلى عرفة- كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ؟ فقال: «كان يهلّ المهل منا فلا ينكر عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه»^(٢) وعن ابن عمر قال: «غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات، فمنا الملبى ومنا المكبر»^(٣).

٨- أن يخطبهم الإمام: فبيّن لهم المناسك ويحرضهم على الإكثار من الدعاء والابتهاال، ويبيّن لهم ما يهمهم من الأمور الضرورية لشئون دينهم واستقامة أحوالهم، كما في حديث جابر، وهذه الخطبة سنة بالاتفاق، والسنة أن تكون خطبة واحدة لا خطبتين يجلس بينهما، وهو المشهور في كتب الفروع.

٩- أن يصلى الظهر والعصر جمعاً وقصرًا مع الإمام بنمرة (يوم عرفة)^(٤) ولا يصلى بينهما شيئاً.

الركن الرابع: الوقوف بعرفة:

• تعريفه:

المراد من الوقوف بعرفة: وجود الحاج في أرض (عرفة) بالشروط والاحكام المقررة.

• حكمه: الوقوف بعرفة ركن أساسي من أركان الحج، ويختص بأنه من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج.

وقد ثبتت ركنيته بالادلة القاطعة من الكتاب والسنة والإجماع.

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٥٩)، ومسلم (١٢٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٨٤).

(٤) ومن فاته الصلاة مع الإمام جاز أن يصليهما منفرداً جامعاً بينهما عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: لا يجوز.

(١) أما الكتاب: فقال تعالى ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ (١).

وقد ثبت أنها نزلت تأمر الناس بالوقوف بعرفة: فعن عروة عن أبيه عن عائشة أن هذه الآية نزلت في الحُصْنِ (٢)، قال: كانوا يفيضون من جمع فدفُوعوا إلى عرفات (٣).

(ب) وأما السنة فعدة أحاديث أشهرها: حديث عبد الرحمن بن يعمر أن النبي ﷺ أمر متادياً يتأدى: الحج عرفة، من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج (٤).

(ح) وقد نقل عدد من العلماء الإجماع «على أنه ركن من أركان الحج، وأنه من فاته فعليه حج قابل» (٥).

• وقته:

١ - يبدأ وقت الوقوف بعرفة بعد الزوال (الظهير) يوم عرفة عند الجمهور (٦)، لفعله ﷺ، فإنه لم يقف بعرفة إلا بعد الزوال - كما في حديث جابر الطويل - وقد قال: «خذوا عني مناسككم».

وذهب الإمام أحمد - رحمه الله - إلى أن وقت الوقوف يبدأ من فجر يوم عرفة، وحجته حديث عروة بن مضر أن النبي ﷺ قال: «من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى يدفع، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً - فقد تم حجه وقضى نكته» (٧) لكن قوله «أو نهاراً» مطلق، فيقتد بفعل النبي ﷺ ويكون المراد من بعد الزوال، وهذا هو الاحوط والله أعلم.

٢ - ومن وقف بالنهار بعرفات فعليه أن يمدَّ وقوفه إلى ما بعد الغروب، فإن

(١) سورة البقرة: ١٩٩.

(٢) الحُصْن هم قريش وما ولدت، وقد كانوا في الجاهلية يفيضون من جمع ويفيض الناس من عرفات، فأمرُوا أن يفيضوا من عرفات.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٦٥)، ومسلم (١٢١٩).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٣٣)، والترمذي (٥٩٠)، والنسائي (٢٦٤/٥)، وابن ماجه (٣٠١٥).

(٥) «بداية المجتهد» (٣٣٥/١).

(٦) «البدائع» (١٢٥/٢)، و«المنهاج» (٤١٤/٣).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي (٢٦٣/٥)، وابن ماجه (٣٠١٦)، والنظر «الإرواء» (١٠٦٦).

دفع منه قبل الغروب: فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد^(١) إلى أن حجته صحيح وعليه دم يجبر ما نقص من جمع جزء من الليل إلى النهار في الوقوف.

وفي رواية عن الشافعي: لا يجب عليه دم، وبه قال أهل الظاهر^(٢)، وهو الراجح مع قولنا بالوجوب وذهب مالك إلى أن حجته لا يصح حتى يجمع بين الليل والنهار في وقوفه^(٣)، وحجته حديث ابن عمر قال: «من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج، فليتحلل بعمره، وعليه الحج من قابل»^(٤).

وقد أجيب عن الحديث بأنه إنما خص الليل لأن الفوات يتعلق به، وغاية ما يدل عليه أن:

٣- القدر المجزئ لسوق الوقوف أن يقف جزءاً من الليل قبل الفجر - ولو لحظة - فإن طلع الفجر قبل وقوفه فاته الحج، وقد دل على هذا أيضاً حديث عروة بن مضر عن المتقدم، والله أعلم.

• سنن وأداب الوقوف بصرفة والإفاضة منها:

١- الوقوف عند الصخرات: يجوز للحاج أن يقف في أى مكان من عرفة، ويستحب أن يقف عند الصخرات المفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذى بوسط أرض عرفات، لما في حديث جابر: «... حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل حبل المشاة بين يديه...» قال النووي: فهذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتهر بين العوام من الاغبياء بصعود الجبل، وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط.

٢، ٣- استقبال القبلة ورفع اليدين بالدعاء: لما في حديث جابر: «واستقبل القبلة...» وقال ﷺ: «خير الدعاء عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»^(٥) وقد ورد عن النبي ﷺ في دعاء عرفة عدة صيغ لكن في أساسيتها لين^(٦).

(١) «البدائع» (١٠٩٨/٣)، و«المحرم» (١٢٣/٨)، و«المغنى» (٣٧٠/٣).

(٢) «المحلى» (١١٨/٧).

(٣) «المدينة» (٤١٣/١)، و«بداية المجتهد» (٣٧٥/١).

(٤) صحيح مرفوعاً: أخرجه مالك في «الموطأ» (٨٨٦ موقوفاً)، والدارقطنى (٢٤١/٢) مرفوعاً.

(٥) حسن: أخرجه الترمذى (٣٥٨٥)، وابن أبى شبة (٣٦٩/١)، وانظر «الصحيحة» (١٥٠٣).

(٦) انظر «زاد المعاد» (٢٣٧/٢).

٤- التلبية: لحديث سعيد بن جبير قال: كنا مع ابن عباس، فقال لى: يا سعيد ما لى لا أسمع الناس يلبون؟ فقلت: يخافون من معاوية، قال: فخرج ابن عباس من فسطاطه فقال: لبيك اللهم لبيك، فإنهم قد تركوا السنة من بغض على ﷺ (١).
قلت: وإن كان قد ذكر ابن تيمية (١٣٦/٢٦) أن التلبية بعرفة لم تنقل عن النبى ﷺ وإنما نقلت عن الخلفاء الراشدين وغيرهم، لكن حديث ابن عباس -إن صح- فهو حجة عليه، والله أعلم.

• تنبيهه: هكذا ينبغي أن يكون حال الحاج على عرفة، ذكر ودعاء وحضور قلب وقراءة وتضرع وسؤال وإبتهاال وخضوع لله سبحانه، فليت شعري أين هذا ممن يفضى يوم عرفة فى لهوه ولعبه معرضاً عن ربه مُشغلاً بمحادثة رفاقه فيما لا ينفع، بل ربما يلعب الورق «الكوتشينة» والتدخين وسماع الاغاني وغير ذلك من المحرمات، نعوذ بالله من الخذلان!!

٥- أن يكون مفطراً لا صائماً: لحديث ميمونة: «أن الناس شكوا فى صيام النبى ﷺ يوم عرفة، فأرسلت إليه بحلاب -وهو واقف فى الموقف- فسترب منه والناس ينظرون» (٢).

٦- الإفاضة من عرفة (النزول) بعد الغروب بسكينة: أى برفق وطمأنينة لقول النبى ﷺ -لما دفع من عرفة بعد غروب الشمس-: «أيها الناس عليكم السكينة، فإن البر ليس بالإيضاع» (٣) أى: الإسراع.

لكن إذا وجد أمامه فجوة فبأنه يسرع قليلاً، لحديث: «... كان ﷺ يسير العتق، فإذا وجد فجوة نص» (٤).

٧- السير إلى المزدلفة مع التلبية: وقد تقدم الحديث فى هذا عند «مواطن التلبية».

• المبيت بمزدلفة ليلة النحر:

• حكمه: اختلف أهل العلم فى حكم الوقوف بالمزدلفة (٥) والمبيت بها على ثلاثة أقوال:

(١) صححه الألبانى: أخرجه الحاكم (٤٦٤/١-٤٦٥)، والبيهقى (١٠٣/٥)، وانظر «حجة النبى» (ص: ٧٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى (١٩٨٩)، ومسلم (١١٢٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٧١)، ومسلم (١٢١٨)، والنسائى (٢٥٧/٥).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٦٦)، ومسلم (١٢٨٦).

(٥) وتسمى أيضاً (حُجَّاتاً).

الأول: أنه ركن ومن فاته فقد فاته الحج: وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير من الصحابة، وإليه ذهب النخعي والشعبي وعلقمة وأهل الظاهر، وفي مذهب مالك ما يدل عليه، وهو اختيار ابن القيم -رحمهم الله تعالى- (١) وحجتهم:

١- قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (٢).

والمشعر الحرام: قيل جبل بالمزدلفة معروف بـ«قزح»، وقيل: جميع المزدلفة.

٢- حديث عروة بن مضر بن أنس النبي ﷺ قال: «من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى نفثه» (٣) ففهم منه أن من لم يقف بالمزدلفة لم يتم حجه.

٣- فعل النبي ﷺ الذي خرج مخرج البيان للذكر المأمور به في الآية الكريمة.

القول الثاني: أنه واجب، ومن تركه عليه دم وحجه صحيح، وهذا مذهب جمهور العلماء (٤) واستدلوا بما يأتي:

١- قوله ﷺ: «الحج عرفة، من جاء قبل أن يطلع الفجر فقد أدركه» (٥).

وهذا يقتضي أن من وقف بعرفة قبل طلوع الفجر بأيس زمان، صح حجه، ولو كان الوقوف بمزدلفة ركناً لم يصح حجه.

٢- أنه لو كان ركناً لاشترك فيه الرجال والنساء، فلما قدم رسول الله ﷺ النساء بالليل علم أنه ليس بركن.

وأجابوا عن الآية وحديث عروة بن مضر، بأن المتطوق فيهما ليس بركن إجماعاً، فإنه لو بات بالمزدلفة، ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلاة فيها صح حجه، فما هو من ضرورة ذلك أولى، ثم إن المبيت ليس من ضرورة ذكر الله تعالى بها، وكذلك شهود صلاة الفجر، فإنه لو أفاض من عرفة في آخر ليلة النحر

(١) «الغنى» (٣/٣٧٦)، و«المحلى» (٧/١١٨)، و«بداية المجتهد» (١/٣٧٦)، و«زاد المعاد» (٢٥٣/٢).

(٢) سورة البقرة: ١٩٨.

(٣) صحيح: تقدم قريباً.

(٤) «الغنى» (٤/٤١٧)، و«الزاد» (٢/٢٥٣).

(٥) صحيح: تقدم قريباً.

أمكنه ذلك، فتعين حمل ذلك على مجرد الإيجاب أو الفضيلة أو الاستحباب^(١) قلت: فيكون المراد بإتمام الحج في الحديث الإتمام الذي يصح الشيء بدونه مع التحريم، ويؤيد هذا أن من أدرك عرفة والمزدلفة ولم يطف طواف الإفاضة فلم يتم حجه بالإجماع، والله أعلم.

والقول بوجوب الوقوف بالمزدلفة والمبيت بها هو أعدل الأقوال وأرجحها، إلا أنني أتحفظ على إلزامه بدم الجبران، لأن الأصل حرمة مال المسلم إلا بحق، والحق يعرف بالدليل، ولا يصح القياس في الكفارات على الأصح، وإن كان هذا خلاف الجماهير.

القول الثالث: أنه سق، وهو قول ضعيف، وهو رواية عن أحمد، رحمه الله.

• فائدة: حد المبيت الواجب^(٢):

ذهب الحنفية إلى أن من حصل قدر لحظة من طلوع الفجر - يوم النحر - إلى طلوع الشمس بمزدلفة فقد أدرك الوقوف سواء بات أو لا، وإلا لزمه دم إلا إن تركه لعذر كالرحام فلا شيء عليه.

وذهب المالكية إلى أنه زمن حط الرحل في أي جزء من الليل ما بين وصوله إلى طلوع الفجر وعند الشافعية والحنابلة: يجب الوقوف قدر لحظة من وصوله إلى منتصف الليل - إن وصلها قبل منتصفه - فإن وصلها بعد منتصف الليل أجزأه قدر لحظة قبل طلوع الفجر.

قلت: الذي يظهر أن الواجب أن يبيت بمزدلفة حتى الفجر، سواء وصلها قبل منتصف الليل أو بعده، لأن اسم المبيت لا يتناول إلا إذا سقى بها حتى الفجر، وإنما رخص للضعفة من النساء وغيرهن في النفر بعد منتصف الليل، وهذا تشعر به الفاظ الأحاديث في المسألة، كحديث عائشة قالت: «نزلنا المزدلفة فاستأذنت النبي ﷺ سرود أن تدفع قبل حطمة الناس، وكانت امرأة بطيئة فأذن لها، فدفعت قبل حطمة الناس، وأقمنا حتى أصبحنا...»^(٣).

وهو ظاهر في أن من لم يرخص له لزمه أن يبقى بالمزدلفة حتى الصباح، لأنه فعل في مقابل الرخصة فأشبهه العزيمة.

(١) «اختيار ابن قدامة الفقهية» للعامدي (١/٦٧٥).

(٢) «رد المحتار» (٢/٢٤١)، و«حاشية العدوي» (١/٤٧٥)، و«مغنى المحتار» (١/٤٩٨)، و«المغنى» (٣/٤١٧)، و«الفروع» (٣/٥١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨١)، ومسلم (١٢٩٠).

وكحديث أسماء «أنها نزلت عند المزدلفة فقامت تصلى ساعة ثم قالت: يا بنى هل غاب القمر؟ قلت: «لا، فصلت ساعة ثم قالت: يا بنى هل غاب القمر؟ قلت: نعم، قالت: فارتحلوا. ومضينا حتى رمت الجمرة ثم رجعت فصلت الصبح من منزلها، فقلت لها: يا هتاه، ما أرانا إلا قد غلستاء قالت: يا بنى إن رسول الله ﷺ أذن للظعن»^(١). تعنى: النساء.

وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «أنا ممن قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله»^(٢).

فهذه الأحاديث وغيرها تفيد أن الواجب الميت حتى الفجر إلا للضعفة فيجوز لهم النزول منها قبل الفجر بعد غياب القمر.

• **شائدة:** الرخصة في عدم المبيت بمزدلفة خاصة بالضعفة من الأهل والصبيان، فهل يدخل فيها جملة النساء أم تخص بالضعفة منهم؟ هذا محل نظر والأظهر أنه خاص بالضعفة من النساء خاصة لأن النبي ﷺ قدم ضعفة أهله وبقيت معه عائشة رضي الله عنها، وإنما استأذنت سودة لأنها كانت ثقيلة ثبطة، والله أعلم.

• **النسب:** هي المزدلفة والدفع منها^(٣).

١- صلاة المغرب والعشاء: جمع تأخير بمزدلفة.

٢- الأذان لهما بأذان واحد وإقامتين.

٣- ترك التافلة بين الصلاتين.

٤- النوم حتى طلوع الفجر، وعدم إحياء الليل بالصلاة.

٥- صلاة الفجر في أول وقتها بأذان وإقامة.

٦- الوقوف على المشعر الحرام من المزدلفة مستقبل القبلة داعياً حامداً مكبراً مهلاً حتى إسفار الصبح جداً.

٧- الدفع بسكينة من مزدلفة قبل أن تطلع الشمس.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧٩)، ومسلم (١٢٩١).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧٨)، ومسلم (١٢٩٣).

(٣) هذه السنن كلها ثابتة عن النبي ﷺ في حديث جابر الطويل، وحديث أسامة بن زيد في الصحيحين.

- ٨- الإسراع قليلاً في بطن مُحَسَّر^(١)، إلا أن يكون راكباً سيارة لا يقودها فإنه يعجز عن ذلك وإن كان الأولى أن ينوي بقلبه أنه لو تيسر له أن يسرع أسرع.
- ٩- الذهاب إلى الجمرة من طريق أخرى غير طريق الذهاب إلى عرفات.

• رمى الجمرات بمعنى:

• **تعريضه:** الرمي لغة: القذف، والجمرات أو الجمار: الأحجار الصغيرة، جمع جمرة: وهي الحصاة.

• **حكمه:** ذهب جمهور العلماء إلى أن رمى الجمرات واجب، لا يجوز تركه، فمن تركه لزمه دم عندهم. ودليل إيجابه:

١- حديث جابر قال: رأيت النبي ﷺ يرمي الجمرة على راحلته يوم النحر ويقول: «لتأخذوا عنى مناسككم، فإنى لا أدرى لعلى لا أحج بعد حجى هذه»^(٢).

٢- قوله ﷺ: «إنما جعل الطواف بالبيت وبالصفا والمروة ورمى الجمار لإقامة ذكر الله»^(٣).

٣- ولأنه عمل يترتب عليه الخلل فكان واجباً، ليكون فاصلاً بين الحل والإحرام.

• موضع الجمار التي ترمى وعندها:

الجمار التي ترمى بمنى، وهي ثلاث:

١- جمرة العقبة الكبرى: وهي الأولى جهة مكة وتكون على يسار الداخل إلى منى.

٢- الجمرة الوسطى: وهي التي تلى جمرة العقبة جهة مزدلفة.

٣- الجمرة الصغرى: وهي التي تلى مسجد الخيف بمنى.

(١) مكان بين منى والمزدلفة - وهو من منى على الأصح - وسمى كذلك لأن قبل أصحاب الفيل حرس فيه، أى: أعين وكل، ولعله لأجل ذلك كان ﷺ يسرع فيه كعادته في مواضع الملحين.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٩٧)، والنسائي (٣٠٦٢)، وأبو داود (١٩٧٠).

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٨٨)، والترمذي (٩٠٢)، وأحمد (٦٤/٤).

• صفة الحصيات:

يستحب أن تكون الحصيات التي يرمى بها مثل حصى الخذف، والمراد أنها قدر حب الباقلاء (الفول) وقيل: تكون أكبر من الحمص ودون البندق:

ففي حديث جابر: «... ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، مثل حصى الخذف...» وقد أمر النبي ﷺ أن يلتقط له حصى الجمار فالتقط له سبع حصيات من حصى الخذف، فجعل يتفضهن في كفه وقال: «بأمثال هؤلاء فارموا، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»^(١) فماذا يقال فيما يفعله بعض الجهال من رميهم الجمرات بالنعال؟! أصلح الله شأن المسلمين وعرفهم بسنة نبيهم الكريم، هذه هي السنة.

• من أين تلتقط الحصيات؟

يجوز للحاج أن يلتقط الحصى من حيث شاء، لأن النبي ﷺ لم يحدد لذلك مكاناً كما في حديث ابن عباس السابق، وبه قال أحمد وعطاء واختاره ابن المنذر وابن تيمية رحمهم الله.

واستحب الشافعي^(٢) أن يأخذها من مزدلفة، وهو مروي عن ابن عمر وسعيد ابن جبير، قلت: لكن لا يخفى ما فيه من التكلف والمشقة، وفي الأمر معة.

• هل يجوز الرمي بحصى رمى به قبل؟

ذهب الجمهور إلى جواز الرمي بحصى رمى به من قبل مع الكراهة، وذهب ابن حزم إلى الجواز من غير كراهة، وقال^(٣) - رحمه الله -: أما رميه بحصى قد رمى به فلا نهى له عن ذلك قرآن ولا سنة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، فإن قيل: قد روى عن ابن عباس «أن حصي الجمار ما تقبل منه رفع، وما لم تقبل منه ترك، ولولا ذلك لكان هضاباً تسد الطريق» قلنا: نعم، فكان ماذا؟ وإن لم يقبل رمى هذه الحصا من عمرو فسيقبل من زيد، وقد تصدق المرء بصدقة فلا يقبلها الله تعالى منه، ثم يملك تلك العين آخر فيتصدق بها فتقبل منه. اهـ.

(١) صحيح: أخرجه النسائي (٢٦٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٢٩)، وأحمد (٢١٥/١)، (٣٤٧).

(٢) «المصنوع» (١٥٥/٨).

(٣) «الحلى» (١٨٨/٧).

• لا يفصل حصى الرمي:

استحب الشافعي - رحمه الله - غسل حصى الجمار، ولا دليل على هذا الغسل، قال ابن المنذر: لا يعلم في شيء من الأحاديث أن النبي ﷺ غسلها أو أمر بغسلها، ولا معنى لغسلها، وكان عطاء والثوري ومالك وكثير من أهل العلم لا يرون غسلها، وقال: وروينا عن طاووس أنه كان يغسلها^(١)، قلت: الأظهر أن غسلها لا يشرع والله أعلم.

• رمى الجمار راكمًا:

ويجوز أن يرمى الجمار راكمًا لحديث قدامة بن عبد الله قال: رأيت رسول الله ﷺ يرمي جمرة العقبة يوم النحر على ناقة له صهباء، لا ضرب، ولا طرد، ولا إليك إليك^(٢).

• توقيت الرمي ومده:

أيام الرمي أربعة: يوم النحر (العاشر من ذي الحجة)، وثلاثة أيام بعد وتسمى أيام التشريق (الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة).

ويرمى - يوم النحر - جمرة العقبة الكبرى وحدها بسبع حصيات.

ويرى في أيام التشريق الجمار الثلاث - كل يوم منها - على الترتيب: الجمرة الصغرى ثم الوسطى ثم جمرة العقبة، يرمى كل جمرة منها بسبع حصيات.

فيصير مجوع الحصيات المرمية سبعين: سبع يوم النحر وأحدى وعشرون في كل يوم من أيام التشريق.

فإن تعجل الحاج، فلم ينتظر إلى الثالث عشر - وهذا جائز له - فيكون عدد الحصى المرمية تسعًا وأربعين.

١- الرمي يوم النحر:

تقدم أنه يجب رمي جمرة العقبة وحدها يوم النحر بسبع حصيات، ولكن...

• من أين يرمى جمرة العقبة؟

يستحب أن يرمى من (بطن الوادي) بحيث تكون مكة عن يساره ومنى عن

(٥) «الجموع» (١٥٦/٨، ١٦٤).

(١) حسن: أخرجه النسائي (٢٧٠/٥)، والترمذي (٩٠٣)، وابن ماجه (٣٠٣٥).

وقوله (لا ضرب...) تعريض للأمر بأنهم أحدثوا هذه الأمور، وقوله (إنيك إليك) معناه ابتعد وتجنب.

يمينه إن تيسر له ذلك، لفعل النبي ﷺ كما في حديث جابر، ولحديث ابن مسعود «أنه حين رمى جمرة العقبة استطن الوادي حتى إذا حاذى بالشجرة، اعترضها فرمى بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ثم قال: من ها هنا -والذي لا إله غيره- قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ» (١).

فإن لم يتيسر هذا -لا سيما في الوقت الحاضر- فلا بأس أن يرميها من أي مكان تيسر.

• وقت الرمي:

عن جابر رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يرمي يوم النحر ضحى، وأما بعد ذلك فبعد الزوال» (٢) فالسنة أن لا يرمي جمرة العقبة يوم النحر إلا بعد طلوع الشمس، ولا يجب هذا عند الجمهور، وأما روى عن ابن عباس: قدمنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أغيلمة بنى عبد المطلب على حُمرات فجعل يلطخ أفضافنا ويقول: «أبني لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس» (٣) فحديث ضعيف فإن آخر الرمي إلى ما قبل الغروب جاز وإن لم يكن مستحباً بالإجماع (٤).

فإن شق عليه الرمي قبل الغروب فإنه يرخّص أن يرمي ولو بالليل لحديث ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فسأله رجل: ... قال: رميت بعد ما أسيئت، قال: لا حرج» (٥).

ويبتدئ وقت الرمي عند الحنفية والمالكية من طلوع الفجر يوم النحر، وعند الشافعية والحنابلة من منتصف ليلة النحر لمن وقف بعرفة قبله.

وآخر وقت رمي جمرة العقبة عند الحنفية إلى فجر اليوم التالي (الحادي عشر)، وعند المالكية إلى المغرب، ويجب في المذهبين الدم بتأخير الرمي عن ذلك. وأما الشافعية والحنابلة فأخير وقت الرمي عندهم آخر أيام التشريق.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٥٠)، ومسلم (١٢٩٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري تعليقاً مجزوماً (٦٧٧/٣ - فتح)، ومسلم (١٢٩٩).

(٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٩٤٠)، والنسائي (٢٧١/٥)، وابن ماجه (٣٠٢٥)، وله طرق لا تخلو من مقال وقد صححه الحافظ في «الفتح» (٥٢٨/٣) بطرقه وكذا الألباني في «حجة النبي» (ص ٨٠).

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر (٢٥٥/١٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٣٥) وغيره.

• متى يرمى الضعفة الذين دفعوا من مزدلفة قبل الضجرة؟

لا خلاف في أن المستحب للضعفة من النساء وغيرهن الرمي بعد طلوع الشمس اقتداءً بالنبي ﷺ، أما ما قبل طلوع الشمس، فأجازه الشافعي - رحمه الله - ولو قبل الفجر، وأجازه الجمهور بعد الفجر إلى طلوع الشمس.

قال شيخنا - حفظه الله تعالى -^(١): «والذي يظهر لي في شأن النساء خاصة أن لهن الرمي إذا وصلن إلى منى، فسقد أذن لهن رسول الله ﷺ في الدفع بليل^(٢)، ورمت أسماء رضيها قبل صلاة الصبح^(٣)، وتقدم في حديث سالم: «فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر يقول: أُرخص في أولئك رسول الله ﷺ»^(٤).

هذا، وإن صح حديث ابن عباس رضيهما فالنهي فيه للغلمان ليس للنساء، أو يحمل الأمر فيه على الذنب جمعاً بين الأدلة كما قال ابن حجر في «الفتح» والله أعلم.

• سنن الرمي يوم النحر:

١- قطع التلبية قبل الشروع في الرمي: لحديث الفضل بن عباس: «إن رسول الله ﷺ لم يزل يلبى حتى بلغ الجمره»^(٥) وبه قال الجمهور^(٦).

٢- التكبير مع كل حصاة يرميها: لما في حديث جابر: «... حتى أتى الجمره التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها...»^(٧).

٣- أن يرميها من أسفلها من بطن الوادي: وقد تقدم هذا قريباً.

٤- أن يرمى بعد طلوع الشمس: وقد تقدم كذلك.

٥- الانصراف بعد الرمي وعدم الوقوف: لما في حديث جابر: «... رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر» فلا يقف عند جمره العقبة لا للدعاء ولا لغيره، قال الحافظ في الفتح (٦٧٩/٣): «وتنأى جمره العقبة عن الجمرتين

(١) «جامع أحكام النساء» لشيخنا مصطفى بن العدوي - حفظه الله - (٥٦٣/٢) يتصرف بسيرة.

(٢، ٣، ٤) تقدمت هذه الأحاديث في «الميت بالمزدلفة» وهي صحيحة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٧٠)، ومسلم (١٢٨١).

(٦) «فتح الباري» (٦٢٣/٣)، و«المجموع» (١٧٧/٨)، و«نهاية المحتاج» (٣٠٣/٣)، و«المبدع» (٣٤٠/٣)، عند ابن حزم في «المحلى» (١٨٠/٧): يقطع التلبية إذا تم الرمي.

الاخرين بأربعة أشياء: اختصاصها بيوم النحر، وأن لا يوقف عندها، وترمي ضحى، ومن أسفلها استحياباً» اهـ.

• الأعمال في يوم النحر وترتيبها:

الأعمال المشروعة للحاج يوم النحر بعد وصوله منى أربعة، وهى: رمى جمره العقبة، ثم ذبح الهدى، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة، وترتيب هذه الأربعة هكذا سنة، وليس بواجب، فلو طاف قبل أن يرمى أو ذبح فى وقت الذبح قبل أن يرمى أو حلق قبل الرمي والطواف جاز، ولا فدية عليه، لكن فاته الأفضل^(١)، وهذا مذهب الشافعى وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث^(٢).

ويدلّ له حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ قيل له فى الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير، فقال: لا حرج»^(٣) وهو ظاهر فى رفع الإثم والفدية معاً، لأن اسم الحرج والضيق يشملها.

وقال بعض العلماء كالإمام أحمد وغيره إن الرخصة فى عدم الترتيب تختص بمن نسي أو جهل لا بمن تعمّد^(٤)، لما فى حديث عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ وقف فى حجة الوداع فجعلوا يسألونه، فقال رجل: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: «اذبح ولا حرج» فجاء آخر فقال: لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: «ارم ولا حرج» فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج»^(٥).

قال ابن دقيق العيد فى «شرح عمدة الأحكام» (٧٩/٣): ما قاله أحمد قولى من جهة أن الدليل دلّ على وجوب اتباع الرسول فى الحج بقوله: «خذوا عني مناسككم» وهذه الأحاديث المخصصة فى تقديم ما وقع عنه تأخيره قد قرنت بقول السائل: «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة، وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع فى الحج، وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً، لم يجز أطراحه، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذة،

(١) «الجموع» (١٦٨/٨).

(٢) «فتح البارى» (٦٦٨/٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٣٤) وغيره.

(٤) «المغنى» (٤٤٧/٣)، و«فتح البارى» (٦٦٨/٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٣٦، ١٧٣٧)، ومسلم (١٣٠٦).

وقد علق به الحكم، فلا يمكن اطراحه بإلحاق العمدة به، إذ لا يساويه، وأما التمسك بقول الراوى «فما ستل عن شيء... إلخ» فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوى يتعلق بما وقع السؤال عنه، وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه، فلا يبقى حجة في حال العمدة. اهـ.

قلت: هذا الكلام يكون في غاية السداد لو اقتصر النبى ﷺ على قوله: «لا حرج» في جواب للسائل، فلما قال: «افعل ولا حرج» وكان هذا دالاً على عدم الحرج في المستقبل، علم أنه لا فرق بين الناسى والجاهل والذاكر والعالم، وهذا كما أنه ظاهر الأدلة فهو الموافق لمقاصد الشريعة لا سيما في هذه الأيام^(١) والله أعلم.

يبقى إشكال في تقديم الخلق على الهدى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلُقُوا دُمُومَكُمْ حَتَّى يَلْغُ الْهَدْيُ مَحْلَهُ﴾^(٢). وقد أجيب بأن المراد بيلوغ الهدى محله: وصوله إلى الموضع الذى يحل ذبحه فيه وقد حصل، وإنما يقع الإشكال لو قال: ولا تحلقوا حتى تنحروا، فصح أنه لا يجب الترتيب وإن كان هو الأولى، والله أعلم.

• التحلل الأول والثاني:

للحج تحللان: أول وثان، يستلزمان برمى جمرة العقبة والخلق وطواف الإفاضة، وقد اختلف العلماء: هل يحصل التحلل الأول بالرمى وإن لم يحلق، أم بالرمى مع الخلق؟

والأصل في هذا حديث عائشة قالت: «طُيِّبَ رسول الله ﷺ بيديّ هاتين حين أحرم، وحلّه حين أحلّ قبل أن يطوف»^(٣).

وعائشة رضي الله عنها لم تكن مسايرة لما أفاض ﷺ من مزدلفة، وقد ثبت أنه استمر راكباً إلى أن رمى جمرة العقبة، فدلّ على أن تطييبها له وقع بعد الرمي، لكن هل كان هذا التطييب قبل الخلق أو بعده؟

فقال بعض العلماء^(٤): لو كان يحل بالرمى فقط لقلت: (وحلّه قبل أن

(١) أشار إلى نحو هذا العلامة ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - كما في «المنعم» (٣٦٧/٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٧٥٤)، ومسلم (١١٨٩).

(٤) «الشرح المنعم» (٣٦٥/٧).

يخلق) فهي ﴿يُحْلِقُ﴾ جعلت الحل ما بين الطواف والذي قبله، والذي قبله هو الرمي والنحر والخلق، لاسيما وقد قال ﷺ: «إن معي الهدى فلا أحل حتى أنحر»^(١).

وقد ورد حديث: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»^(٢) لكنه لا يصح.

وقال آخرون: إن الحرم إذا رمى جمرة العقبة، حل له كل شيء إلا النساء، ولو لم يخلق، واستدلوا برواية لحديث عائشة المتقدم بلفظ: «طابت رسول الله ﷺ يدي بذريعة لحجة الوداع للحل والإحرام، حين أحرم، وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر، قبل أن يطوف بالبيت»^(٣).

وبحديث: «إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»^(٤) بدون زيادة «وحلقتم» وهذا مذهب عطاء ومالك وأبي ثور وأبي يوسف وهو رواية عن أحمد واختاره ابن قدامة وإليه ذهب ابن حزم بل إنه قال: يحل له ذلك بمجرد دخول وقت الرمي ولو لم يرم^(٥).

وذهب الشافعية إلى أن التحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة: الرمي والخلق والطواف، ويقع التحلل الثاني بالثالث^(٦).

وأما التحلل الثاني فيحصل بعد طواف الإفاضة، ففي حديث ابن عمر: «... ثم لم يحلل [أى النبي ﷺ] من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت، ثم حل من كل شيء حرم منه...»^(٧).

٢- الرمي في أول وثاني أيام التشريق:

يجب في هذين اليومين (الحادى عشر والثانى عشر من ذى الحجة) رمى الجمار الثلاث على الترتيب: الجمرة الصغرى، ثم الوسطى، ثم جمرة العقبة، يرمى كل جمرة منها بسبع حصيات.

(١) صحيح: أخرجه البخارى (١٥٦٦)، ومسلم (١٢٢٩).
(٢) ضعيف: أخرجه الطحاوى (٤١٩/١)، والبيهقى (١٣٦/٥)، وأحمد (١٤٣/٦)، وانظر الإرواء (١-٤٦).

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (٢٠٠/٦).

(٤) صحيحه الألبانى: وانظر الإرواء (٢٣٦/٤)، والصحيحة (٢٣٩).

(٥) المغنى (٤٣٩/٣)، والمحلّى (١٣٩/٧)، ومحجة النور (ص: ٨١).

(٦) المجموع (٢٠٣/٨)، ومفتح البارى (٦٨٤/٣).

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٢٧) وغيره.

• وقت الرمي:

يبدأ وقت الرمي في هذين اليومين بعد الزوال، ولا يجوز قبله عند جمهور العلماء^(١)، والدليل:

١- لحديث جابر قال: «رأيت رسول الله ﷺ يرمي يوم النحر ضحى، وأما بعد ذلك فبعد الزوال»^(٢) وقد قال ﷺ: «خذوا عني مناسككم»^(٣).

٢- أن النبي ﷺ كان يترقب زوال الشمس حتى يرمي، فعن وبرة قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما «متى أرمي الجمار؟ قال: إذا رمى إمامك فارمه، فأعدت عليه المسألة، قال: كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا»^(٤) ولو جاز قبل الزوال لفعله ﷺ ولو مرة لبيان الجواز.

٣- أنه لو كان الرمي قبل الزوال جائزاً لفعله ﷺ، لما فيه من فعل العبادة في أول وقتها، ولما فيه من التيسير على العباد ولما فيه من تطويل الوقت^(٥).

يمتد الوقت الممنون من زوال الشمس إلى غروبها، فإن شق الرمي قبل المغرب، فلا حرج - على الأصح - أن يرمي بالليل كما سبق تحريره عند الرمي يوم النحر.

وأنه نهاية وقت الرمي، فمذاهب العلماء فيه مثل الذي تقدم في الرمي يوم النحر.

• صفة الرمي في اليومين:

عن سالم أن ابن عمر رضي الله عنهما: «كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ثم يتقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال فيسهل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها، ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله»^(٦).

• التفرد الأول: إذا رمى الحاج الجمار أول وثاني أيام التشريق، فإنه يجوز له أن ينفر - أي يرحل - إلى مكة، إن أحب التسعيل في الانصراف من منى، ويمس

(١) «المبسوط» (٢٣/٤)، و«الوطأ» (٤-٩/١)، و«الفروع» (٥١٨/٣)، و«المجموع» (٢١١/٨).

(٢) صحيح: تقدم قريباً.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٤٦).

(٤) «الشرح الممتع» (٣٨٤/٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٥١).

هذا اليوم يوم النفر الأول، وبه يسقط رمى اليوم الثالث من أيام التشريق اتفاقاً، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَجَلَّى فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ (١).

وله أن ينفر -النفر الأول- قبل غروب الشمس ثاني أيام التشريق في مذهب الجمهور، وعند الحنفية: له أن ينفر ما لم يطلع الفجر من ثالث أيام التشريق.

٣- الرمي ثالث أيام التشريق:

ويجب رمي الجمار الثلاث في هذا اليوم على من تأخر ولم ينفر من منى «النفر الأول» بعد الزوال عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: يجوز الرمي قبل الزوال بعد الفجر، وحديث جابر يردّه.

واتفقوا على أن آخر وقت الرمي في هذا اليوم غروب الشمس، وأن وقت الرمي لفضاء الأيام السابقة ينتهي أيضاً بغروب شمس ثالث أيام التشريق، لخروج وقت المناسك بغروب الشمس.

• النفر الثاني:

إذا رمى الحاج الجمار الثلاث في اليوم الثالث من أيام التشريق -وهو رابع أيام التحر- انصرف من منى إلى مكة، ولا يسن له أن يقيم بمنى بعد الرمي ويسمى «يوم النفر الثاني» وبه تنتهي مناسك منى.

• النيابة في الرمي (الرمي عن الغير):

من عجز عن الرمي بنفسه لمرض أو حبس ونحوهما، فإنه يستنيب من يرمي عنه، لأن وقته مضيق، وينبغي أن يكون النائب قد رمى عن نفسه أولاً.

ولا يصح الرمي عن النساء -غير العاجزات عن الرمي- وكذلك عن الصبيان، وأما حديث جابر: «حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان ورمينا عنهم» (٢) فهو حديث ضعيف لا يصح.

• المبيت بمنى أيام التشريق واجب:

يجب المبيت بمنى في ليالي أيام التشريق الثلاث (أو: ليلتي حادي عشر وثاني عشر لمن تعجل) عند جمهور العلماء، يلزم على من تركه بغير عذر دم عندهم، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(١) سورة البقرة: ٢-٣.

(٢) ضعیف: أخرجه أحمد (٣/٣١٤) وضعفه عند الترمذی (٩٢٧). وابن ماجه (٣٨-٣)، والبيهقي (٢٥٦/٥٦).

قال: «رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته»^(١) وفيه دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج، لأن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة، وأن الإذن وقع لليلة المذكورة^(٢).
 وذهب الحنفية - وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد - إلى أنه سنة^(٣)، والأول أصح، والله أعلم.

الْهَدْيُ

الْهَدْيُ: ما يهدى إلى الحرم من حيوان وغيره، والمراد هنا ما يهدى من الأنعام خاصة - إلى الحرم تقرباً إلى الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَالْهَدْيَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِّنْ شَعَائِرِ اللَّهِ... وَيُسَرُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٤).

• جنس الهدى:

اتفق العلماء على أنه لا يكون الهدى إلا من الأزواج الثمانية التي نصَّ الله سبحانه عليها، وأن الأفضل في الهدايا: الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، ثم المعز^(٥).
 فكلماً كان أغلى ثمناً كان أفضل، فإن النبي ﷺ لما سئل عن الرقاب: أيها أفضل، قال: «أغلاها ثمناً، وأنفسها عند أهلها»^(٦).

• ما يشترط في الهدى:

- ١- أن يكون من بهيمة الأنعام - كما تقدم - وهذا مجمع عليه.
- ٢- أن يكون جذع ضأن أو ثني سواء، لا يجزئ دون ذلك، فلا يجزئ من الإبل ما له أقل من خمس سنين، ولا من البقر ما له أقل من ستين، ولا من المعز أقل من سنة، ولا من الضأن أقل من ستة أشهر.
- فمن جابر أن النبي ﷺ قال: «لا تذبحوا إلا مسنةً، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن»^(٧) والمسنة: الثنية.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٤٥)، ومسلم (١٣١٥).

(٢) «المنع» (٤٤٩/٣)، و«الفروع» (٥١٨/٣)، و«الشرح المنع» (٣٩١/٧).

(٣) «الهداية» (١٨٦/٢)، و«الإتصاف» (٤٧/٣).

(٤) سورة الحج: ٣٦، ٣٧.

(٥) «بداية المجتهد» (٥٥٩/٢)، ط. الكتب العلمية، و«المجموع» (٣٦٨/٨).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (١٣٦) وغيرهما.

(٧) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٧٩٧)، والنسائي (٢١٨/٧)، وابن ماجه (٣١٤١).

وقال النبي ﷺ لأبي بردة في شأن جذعة المعز -وهي ماله ستة أشهر-: «تجزئ عنك، ولا تجزئ عن أحد بعدك»^(١).

٣- أن يكون سليماً من العيوب: لقوله ﷺ: «أربع لا تجزئ في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمریضة البين مرضها، والمرجاء البين ضلعها، والكسيرة التي لا تنقي»^(٢) أي: من هزالها لا منخ لها.

والعيوب في الأنعام يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام^(٣):

(أ) أن تكون العيوب الأربعة المنصوصة في الحديث السابق، فلا تجزئ.

(ب) أن يكون ورد النهي عنها دون عدم الأجزاء، وهي ما كان العيب في أذننها وقرننها، ونحو ذلك، كحديث علي بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشف العين والأذن، وألا نضحى بمقابلة، ولا مدبرة، ولا شرقاء، ولا خرفاء»^(٤). فهذه يكره إهداؤها مع إجزائها.

(ج) أن تكون عيوبها لم يرد النهي عنها، ولكنها تنافي كمال السلامة، فهذه لا أثر لها، ونكره ولا تحرم، كمكسورة السن في غير الثنایا ونحو ذلك. والله أعلم.

• الهدى ثوبان:

لجميع العلماء على أن الهدى المسوق في هذه العبادة منه واجب، ومنه تطوع.

١- الهدى الواجب: وهو أقسام:

(أ) هدى التمتع والقران: وهو الذي يجب على الحاج الذي لبي بعمره متمتعاً بها إلى الحج، أو لبي بحج وعمره قارئاً بينهما، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعْتَ﴾^(٥). وهذا الهدى يجب على المتمتع بالإجماع، وعلى القارن عند الجمهور.

(ب) هدى الفدية: وهو الذي يجب على الحاج إذا حلق شعره لمريض أو شيء

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٥٥٦). وسلم (١٩٦١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٧٨٥)، والترمذي (١٥٣٠)، والنسائي (٢١٤/٧)، وابن ماجه (٣١٤٤).

(٣) «الشرح المتع على زاد المستتبع» (٤٧٦/٧ - ٤٧٧) باختصار.

(٤) حسن: أخرجه أبو داود (٢٨٠٤)، والترمذي (١٥٤٣)، والنسائي (٢١٧/٧)، وابن ماجه (٣١٤٢).

(٥) سورة البقرة: ١٩٦.

مؤذ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (١). ويكون مخيراً بين الهدى وبين الإطعام والصيام كما تقدم.

وقد أُلْحِقَ الجمهور بهذا النوع إيجاب الهدى على من ترك واجباً من واجبات الحج، وعلى من ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام.

(ج) هدى الجزاء: وهو الذى يجب على المحرم الذى يقتل صيد البر، وقد تقدم، وقاسوا على هذا دماً على من ارتكب محظوراً من المحظورات فى الحرمين كقطع شجره ونحوه.

(د) هدى الإحصار: وهو ما يجب على من حُسب عن إتمام المناسك لمرض أو عذر أو نحوه، ولم يكن قد اشترط عند إحرامه - كما تقدم - لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَسْرَمَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (٢).

(هـ) هدى الوطء: وهو الذى يجب على الحاج إذا جامع أثناء الحج، وقد تقدم.

(و) هدى النذر: وهو واجب على من نذره.

٢- هدى التطوع: وهو ما يتطوع الحاج المفرد - أو المعتمر المفرد - بإهدائه، وما يتطوع به غيرهما فوق ما يجب عليه.

• بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه:

من كان فى بلد له ولم يذهب إلى الحرم، فيستحب له أن يبعث هدى تطوع مع غيره، ويستحب أن يقلّده ويشعره - كما سيأتى - فإذا بعثه فلا يصير بذلك محرماً ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم وهو قول الجمهور.

فعن عائشة قالت: «فتلت فلانة بُدِنَ رسول الله ﷺ يدي، ثم أشعرها ولدها، ثم بعث بها إلى البيت، وأقام بالمدينة، فما حرم عليه شيء كان له حلالاً» (٣).

• حكم يجزئ من الهدى:

• ليس فى أكثر الهدى حد معلوم، وقد كان هدى النبى ﷺ مائة، فعن على قال: «أهدى النبى ﷺ مائة بدنة...» (٤).

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى (١٦٩٦)، ومسلم (١٣٢١).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى (١٧١٨).

وأقل ما يجزئ عن الواحد شاة، فعن أبي أيوب الاتصاري قال: «كان الرجل في عهد النبي ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون، ثم تباهي الناس فصاروا كما ترى»^(١).

وفى حديث عائشة أن النبي ﷺ: «... أخذ الكبش فأضجعه ثم قال: اللهم تقبل من محمد وآل محمد...» الحديث^(٢) وهذا في الأضحية.

وقد أجمعوا على أن الكبش لا يجزئ إلا عن واحد -في الهدايا- إلا ما روى عن مالك من أنه يجزئ أن يذبحه الرجل على نفسه وعن أهل بيته لا على جهة الشركة بل إذا اشتراه مفرداً^(٣).

ويجزئ أن يشترك سبعة في بغير أو بقرة، وهو قول الشافعي المشهور عن أحمد لحديث جابر أنه قال: «نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»^(٤). وعنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالخج... وأمرنا أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة»^(٥).

وقد نقل ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة^(٦).

قلت: بل ذهب إسحاق إلى أن البدنة والبقرة تحجز عن عشرة، وفي حديث عائشة: «... فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقرة، فقلت: ما هذا؟ قالوا: ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقرة»^(٧) وأزواجه تسع وقد جاء في بعض الروايات أنها كانت بقرة واحدة بينهن^(٨).

وقد ثبت أن النبي ﷺ قسم المغنم، فعَدَلَ الجزور بعشرة شياه^(٩)، وعن ابن

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (١٥٤١)، وابن ماجه (٣١٤٧) وصححه الألباني.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٩٦٧).

(٣) «بداية المجتهد» (١/٦٥٥).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٨).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم (١٣١٨).

(٦) «بداية المجتهد» (١/٦٥٦).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٢٣)، ومسلم (١٢١١).

(٨) مرسل: أخرجه مالك (٤٨٦/٢) - ٤٨٧ مرسلًا.

(٩) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٠٧)، ومسلم (١٩٦٨) وغيرهما.

عباس قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحضر الأضحى، فاشتركتنا في الجزور عشرة، والبقرة عن سبعة»^(١).

وهذه الأحاديث تُخرج على أحد وجوه ثلاثة^(٢):

- ١- إما أن يقال: أحاديث السبعة أكثر وأصح.
- ٢- وإما أن يقال: عدل البعير بعشرة من الغنم، تقويم في الغنائم لأجل تعديل القسمة، وأما كونه عن سبعة في الهدايا، فهو تقدير شرعي.
- ٣- وإما أن يقال: إن ذلك يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والإبل، ففي بعضها كان البعير يعدل عشر شياه فجعله عن عشرة، وفي بعضها يعدل سبعة فجعله عن سبعة، والله أعلم. اهـ.

• وقت الذبح أو النحر:

يستحب الذبح يوم النحر (العاشر من ذي الحجة) بعد رمي جمرة العقبة وقبل الخلق والطواف -كما تقدم- وأما وقت الجوار فقد اختلف أهل العلم فيه على أقوال^(٣).

١- أنه يجوز الذبح يوم النحر وثلاثة أيام بعده: وبه قال على بن أبي طالب وهو مذهب الحسن البصري وعطاء الأوزاعي والشافعي واختاره ابن المنذر وابن تيمية وابن القيم، وحجتهم حديث: «كل أيام التشريق ذبح»^(٤) ولأن الثلاثة تختص بكونها أيام منى، وأيام الرمي، وأيام التشريق، ويحرم صيامها، فهي إبرة في هذه الأحكام، فلا تفرق في جواز الذبح بغير نص ولا إجماع.

٢- أن وقته: يوم النحر ويومان بعده: وهو مذهب أحمد ومالك وأبي حنيفة، وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس وغير واحد من الصحابة، وحجتهم أنه قد نُهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، قالوا: فهو دليل على أن أيام الذبح ثلاثة فقط، وفيه نظر^(٥) لأن النهي عن الادخار فوق ثلاث لا يلزم منه النهي عن التضحية بعد ثلاث!!

(١) صحيحه الألباني: أخرجه الترمذي (٩٠٧)، والنسائي (٢٢٢/٧)، وابن ماجه (٣١٣١).

(٢) «زاد المعاد» لابن القيم (٢٦٦/٢ - ٢٦٧).

(٣) «المبسوط» (٩/١٢)، و«الإمام» (٢١٧/٢)، و«الإنصاف» (٨٧/٤)، و«المجموع» (٣٩٠/٨)، و«الزاد» (٣١٨/٢).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٨٢/٤)، وابن حبان (١٠ - ٨) بسند منقطع.

(٥) «زاد المعاد» (٣١٨/٢).

٣- أن وقت النحر يوم واحد، وهو قول ابن سيرين، لأنه اختص بهذه التسمية فدل على اختصاص حكمها به.

٤- أنه يوم واحد في الأمصار وثلاثة أيام في منى: وهو قول سعيد بن جبير وجابر بن زيد، لأنها هناك أيام أعمال المناسك من الرمي والطواف والحلق فكانت أياماً للذبح بخلاف أهل الأمصار.

٥- أنه من يوم النحر إلى آخر ذي الحجة: وهو محكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والنخعي.

٦- أنه لا يختص بوقت معين: وهو وجه عند الشافعية، وضعفه النووي^(١).

قلت: لا يظهر أن أيام الذبح أربعة: يوم النحر وثلاثة بعده، وقد قرر هذا مجلس هيئة كبار العلماء بالسعودية (قرار رقم (٤٣) بتاريخ ١٣/٤/١٣٩٦) بالاكثارية^(٢).

«مكان الذبح والنحر: قال الله تعالى ﴿ثُمَّ مَحَلًّا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٣). وقد نحر النبي ﷺ بمنحره منى، وقال: «نحرت هاهنا، ومنى كلها منحرة، فأنحروا في رحالكُم...»^(٤) وفي لفظ: «وكل منى منحرة، وكل المزدلفة موقف، وكل فجاج مكة طريق ومنحرة»^(٥).

فالهدى لا يذبح إلا في الحرم، ومن ذبح أي مكان من الحرم -في مكة أو غيرها- أجزاء عند الجمهور، وقال مالك: لا يجزئ في الحرم إلا بمكة ثمسكاً بظاهر قوله تعالى ﴿هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ﴾^(٦) وفعل النبي ﷺ حجة عليه والله أعلم.

• هل يجوز نقل لحوم الهدايا خارج الحرم؟

قال مجلس هيئة العلماء بالسعودية في قراره (٧٧) بتاريخ ٢١/١٠/١٤٠٠:

«فإن ما يذبحه الحاج ثلاثة أنواع:

١- هدى التمتع أو القران، فهذا يجوز النقل منه إلى خارج الحرم، وقد نقل الصحابة -رضوان الله عليهم- من لحوم هداياهم إلى المدينة، ففي صحيح البخاري

(١) «المجموع» (٣٤٨/٨ - ٣٤٩).

(٢) «توضيح الأحكام» للسام (٣/٣٧٤).

(٣) سورة الحج: ٣٣.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر.

(٥) إسناده حسن. أخرجه أبو داود (١٩٣٧)، وابن ماجه (٣٠٤٨)، وأحمد (٣/٣٢٦).

(٦) سورة المائدة: ٩٥.

عن جابر بن عبد الله قال: كنا لا نأكل من لحوم بُدُننا فوق ثلاث بَنى، فرخص لنا النبي ﷺ فقال: «اكلوا وتزودوا، فاكلنا وتزودنا»^(١).

٢- ما يلبسه الحاج داخل الحرم جزاء لصيد أو فدية لإزالة أذى أو ارتكاب محظور أو ترك واجب، فهنا النوع لا يجوز نقل شيء منه، لأنه كله لفقره الحرم.

٣- ما ذبح خارج الحرم من فدية الجزاء أو هدى الإحصار -أو غيرهما مما يسوغ ذبحه خارج الحرم، فهذا يورع حيث ذبح ولا يمنع نقله من مكان ذبحه إلى مكان آخر^(٢).

• سَوْقُ الْهَدْيِ (الإشعار والتقليد):

يجوز للحاج أن يشتري هديه من الحرم، كما يجوز له أن يسوقه من خارج الحرم. فإن ساقه استحب أن يقلده ويُسعره -إن كان من الإبل أو البقر- بلا خلاف والتقليد: هو أن يجعل في عنق الهدى نعلًا أو نعلين (أو قطعة جلد) ليعرف أنه هدى، والإشعار: هو أن يشق أحد جنبي سنام البدينة أو البقرة -ويستحب الأيمن عند الشافعي وأحمد- حتى يسيل دمها فيكون علامة على أنها من الهدى.

فعن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بيدته، فأشعرها من صفة سنامها الأيمن، ثم سلت الدم عنها، وقلدها بنعلين، ثم ركب راحلته، فلما استوت على البيضاء أهل بالحج»^(٣).

• هل تقلد الخنم؟

قال مالك وأبو حنيفة: لا تقلد الخنم، وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود: تقلد، لحديث عائشة «أن النبي ﷺ أهدى إلى البيت مرة غنمًا، فقلدها»^(٤).

• توقيف الهدى بعرفة (التشريف)^(٥):

ذهب مالك إلى أنه لا يجوز من الهدى الذي يتاع في الحرم إلا أن يوقف بعرفة، فإن ابتاع في الحل ثم أدخل الحرم أجزأ وإن لم يوقف بعرفة!! وقال

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٩)، ومسلم (١٩٧٢).

(٢) توضيح الأحكام (٣/ ٣١١، ٣١٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٢٤٣)، وأبو داود (١٧٥٢)، والنسائي (١٧٠/ ٥)، (١٧١).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٠١)، ومسلم (١٣٣١).

(٥) «المحلى» (٧/ ١٦٦، ١٦٧)، و«بداية المجتهد» (١/ ٥٦١ - ٥٦٢).

الليث: لا يكون هدياً إلا ما قلّد وأشعر ووقف بعرفة!! وحجته حديث طاوس «أن رسول الله ﷺ عرّف بالبدن»^(١). ولا يصح.

وقال الشافعي والثوري وأبو ثور: وقوف الهدى بعرفة سنة، ولا حرج في تركه سواء كان داخلياً من الحل أو لم يكن.

وقال أبو حنيفة: التعريف ليس بسنة، قلت: والصواب أنه إن وقف بالهدى فهو حسن وإلا فلا حرج في تركه، قال ابن حزم: «لم يأت أمر بتعريف شيء من ذلك في قرآن ولا سنة، ولا يجب إلا ما أوجب الله تعالى في أحدهما، ولا قياس يوجب ذلك أيضاً، لأن مناسك الحج إنما تلزم الناس لا الإبل» اهـ.

وعلى كل حال فتعريف الهدى - في هذه الأيام - فيه حرج شديد، فلا يتكلف والله أعلم.

• النحر والذبيح^(٢) في الأضحية:

اتفق أهل العلم على أن الذكاة في بهيمة الأضحية نحر وذبح، وأن من سنة الغنم الذبح، وأن من سنة الإبل النحر، وأن البقر يجوز فيها الذبح والنحر^(٣).

• من سنة النحر:

من سنة نحر الهدى أن تنحر وهي قائمة ومقيّدة، قال تعالى: ﴿لَا ذَكْوَا أَسْمَ اللَّهُ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾^(٤). قال ابن عباس: أي قياماً على ثلاث.

وعن زياد بن جبير: أن ابن عمر رضي الله عنهما أتى على رجل، وهو ينحر بدنته باركة، فقال: «ابعثها قياماً مقيدة، سنة نبيكم ﷺ»^(٥).

وعن جابر: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي منها»^(٦).

وأما البقر والغنم فيستحب ذبحها مضطجعة على جنبها الأيسر وتترك رجلها اليمنى وتشد قوائمها الثلاث على النحر الذي يأتي في «الذبايح» إن شاء الله.

(١) ضعيف: وانظر «المحلى» (١/٦٦٦).

(٢) يأتي الفرق بين الذبح والنحر في «الذبايح» إن شاء الله تعالى.

(٣) «بداية المجتهد» (١/٦٧٠) ط. العلمية.

(٤) سورة الحج: ٣٦.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٣). ومسلم (١٣٢٠)، وأبو داود (١٧٦٨).

(٦) أخرجه أبو داود (١٧٦٧).

• انتفاع صاحب الهدى به:

١- الأكل من الهدى إذا بلغ محله:

قال الله سبحانه: ﴿تَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾^(١).

وقد اختلف أهل العلم في الأكل من الهدى الواجب: فقال أبو حنيفة: لا يؤكل من الهدى الواجب إلا هدى المتعة وهدى القران^(٢)، وهو قول أكثر الحنابلة^(٣) وقال مالك: يؤكل من كل الهدى الواجب إلا جزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الأذى^(٤).

وقال الشافعي: لا يؤكل من الهدى الواجب كله، ولحمه كله للمساكين^(٥).

قلت: ما كان من الهدى أشبه بالكفارة فلا يأكل منه، لانفاقهم على أنه لا يأكل صاحب الكفارة منها، وهذا ظاهر في هدى جزاء الصيد وفدية الأذى وسائر دماء الجبران، وأما ما كان دم نسك، فهو عبادة مبتدأة وليس دم جبران، فهذا يأكل منه، وهدى التمتع والقران هو هدى نسك -على الراجح- شرع شكراً لله تعالى على ما أنعم به على الحاج من تيسير الحج والعمرة له في سفرة واحدة، ويؤيد هذا أن سبب الجبران محظور في الأصل، والتمنع جائز مطلقاً ولو كان دمه دم جبران لم يجز مطلقاً، فعلم أنه دم نسك وهدى، وهذا مذهب الحنفية وأكثر الحنابلة واختاره ابن نيمة^(٦)، وعند الشافعية والمالكية أنه دم جبران^(٦) إلا أن المالكية أجازوا الأكل، والأول أظهر، ففدئ بثب أن النبي ﷺ أكل من هديه، وقد كان قارئاً ففى حديث جابر: «... ثم أمر من كل بدنة بيضعة فجعلت في قدر فطبخت، فأكلوا من لحمها، وشربوا مرقها...»^(٧) والله أعلم.

• وأما هدى التمتع: فأجمعوا أنه يأكل منه -إذا بلغ محله- كسائر الناس.

وإذا عطب قبل أن يبلغ محله: خلى بينه وبين الناس ولم يأكل منه، فعن ابن

(١) سورة الحج: ٢٨.

(٢) «الهداية» (١/١٨٦).

(٣) «الردع» (٣/١٢٤)، و«الإصناف» (٣/٤٣٩)، و«الفروع» (٣/٣١٠).

(٤) «مبدية المجتهد» (١/٥٦٥)، و«الحرشى» (٢/٣٧٨).

(٥) «مروضة الطالبين» (٣/١٩١).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٢٦/٨٢).

(٧) «المجموع» (٧/١٧٦)، و«الروضة» (٣/٤٧)، و«الشرح الكبير مع حاشية الدروري»

(٢/٨٤).

عباس أن أبا قبيصة حدثه: أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه البدن ثم يقول: «إن عطب منها شيء، فخشيت عليه موتاً فاتحرها، ثم اغمس نعلها في دمها، ثم اضرب به صفحتها، ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رقتك»^(١).

والسبب في نهيه ورفقته من الأكل منه خوف تعطيهم الهدى لأجل نحره قبل أوانه.

٢- ركوب الهدى لمن احتاج إليه:

يجوز أن يركب الهدى إذا احتاج، بالمعروف من غير إضرار بها وهو مذهب الشافعي، لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٢). ومن المنافع فيها الركوب، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يوق بدنة، فقال: «أركبها»، قال: يا رسول الله إنها بدنة، فقال: «أركبها ويلك» في الثانية أو في الثالثة^(٣).

وعن جابر بن عبد الله -وسئل عن ركوب الهدى- فقال سمعت النبي ﷺ يقول: «أركبها بالمعروف إذا أُلجئت إليها، حتى تجد ظهراً»^(٤).

وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وإسحاق والظاهرية إلى أنه يركب ولو من غير حاجة، وحديث جابر حجة عليهم^(٥) والله أعلم.

❦ لَا يُعْطَى الْجَزَارُ أَجْرَتَهُ مِنَ الْهَدْيِ:

لا يجوز أن يعطى الجزار أجره نحره أو ذبحه من الهدى، وإنما يجوز أن يتصدق عليه منه بعد إعطائه أجرته، لحديث علي بن أبي طالب قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة، وأقسم جلودها وجلالها، وأمرني ألا أعطى الجزار منها شيئاً، وقال: «نحن نعطيهم من عندنا»^(٦).

❦ انصيام لمن لم يستطع التهدي:

من كان قارئاً أو مستمعاً فإنه يجب عليه هدى -كما تقدم-، فإن لم يملك

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٦)، وابن ماجه (١٠٣٦)، وأبو داود (١٧٦٣).

(٢) سورة الحج: ٣٣.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٨٩)، ومسلم (١٣٢٢) وغيرهما.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٢٤)، وأبو داود (١٧٦١)، والسنائي (١٤٧/٢).

(٥) «شرح مسلم» للنووي (٨/٦-٦)، ط. قلمجي.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٧١٧)، ومسلم (١٣١٧) وغيرهما.

ثم الهدى ولم يستطعه، فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى بلده، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسْرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١). وفي حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «... فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ...»^(٢).

• متى يصوم الأيام الثلاثة؟

اختلف العلماء في الأيام الثلاثة التي تصام في الحج على أقوال، أشهرها قولان:

١- أنه يشرع صيامها من حين الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، واختاره ابن تيمية. ويستحب أن يجعلها السابع من ذي الحجة ويوم التروية ويوم عرفة، وهذا مذهب الحنفية والحنابلة، وعن أحمد أن الأفضل أن يكون آخرها يوم التروية^(٣) فإن قيل إن الله تعالى قال: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾^(٤). فيقال: نعم، وقد قال النبي ﷺ: «دخلت العمرة في الحج»^(٥).

٢- أنه لا يجوز الصيام إلا بعد الإحرام بالحج: وهو مذهب المالكية والشافعية^(٦).

لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ وهو مروي عن ابن عمر.

قلت: كلا القولين متجه يحتمله معنى الآية الكريمة، والأول لا مانع منه، على أن يلاحظ الآتي^(٧):

- (أ) لا ينبغي تقديم الإحرام بالحج قبل يوم التروية لأجل الصيام، فإنه خلاف السنة كما تقدم، والغالب على الظن أن من الصحابة الذين أحرموا مع النبي ﷺ يوم التروية من كان فقيراً لم يسق الهدى ولم يقدم الإحرام بالحج.
- (ب) أنه لا ينبغي أن يصوم الحاج يوم عرفة لأنه خلاف السنة كما تقدم، فإن شاء صام السادس والسابع والتروية كما قال أحمد واختاره ابن باز، رحمه الله.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٦٩١)، ومسلم (١٢٢٧).

(٣) «فتح القدير» (٥٢٩/٢)، و«الإنصاف» (٥١٢/٣)، و«المبدع» (١٧٥/٣).

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) صحيح: تقدم تخريجه.

(٦) «الشرح الكبير مع حاشية الدرر» (٨٤/٢)، و«المجموع» (١٨٦/٧).

(٧) مستفاد من «الشرح المنع» (٢٠٨/٧) بتصرف.

(ح) الذي يظهر أن الصحابة كانوا يصومونها في أيام التشريق، كما يفهم من حديث ابن عمر وعائشة: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى»^(١). وهذا هو الأحوط، وبه يخرج من الخلاف السابق.

(د) لا يجوز أن يؤخر صيام الثلاثة عن أيام التشريق، لأن ما بعد أيام التشريق ليست من أيام الحج.

(هـ) إذا صام قبل أيام التشريق فلا يشترط أن يصومها متتابعة، لأن الآية لم تقلد الصيام بالتابع، والأصل إطلاق ما أطلقه الله ورسوله، فإذ ابتدأ صيامه في أول أيام التشريق لزمه التابع لإيقاع الصيام في أيام الحج، والله أعلم.

• المحصر إذا لم يستطع الهدى:

انقدم أن من أحصر - ولم يكن اشتراط في إحرامه - يجب عليه هدى، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٢). ويذبحه في مكان الإحصار ثم يحلق رأسه، فعن ابن عمر قال: «خرجنا مع النبي ﷺ معتمرين فحال كفار قريش دون البيت، فنحر رسول الله ﷺ بدنه وحلق رأسه»^(٣).

فإن لم يستطع أو لم يجد، فالصواب أنه يحل ولا شيء عليه لا صيام ولا غيره، وأما من قاسه على هدى التمتع^(٤)، ففيه نظر من أوجه^(٥):

١- أنه كان معه النبي ﷺ في عمرة الحديبية وغيرها عدد كبير من أصحابه وفيهم الفقراء، ولم يرد أنه أمر من لم يجد الهدى بالصوم عشرة أيام، والأصل البراءة.

٢- أن حكم التمتع والإحصار آية واحدة، فذكر البذل عن الهدى في التمتع ولم يذكره في الإحصار ثم انتقل إلى حكم آخر، فقال ﴿... وَلَا تَحْلِفُوا رءُوسَكُمْ...﴾ فدل على أن لا شيء على المحصر الذي لا يجد هدياً، فكان القياس مخالفاً للنص.

٣- أن هذا القياس قياس مع الفارق، فإن بين التمتع والإحصار فرقاً عظيماً،

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٩٩٧).

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨١٢).

(٤) كما هو مذهب الحنابلة كما في «الإيضاح» (٦٩/٤)، والشافعية كما في «المجموع» (١٨٦/٧).

(٥) مستفاد من «الشرح المتع» (٢١٢/٧، ٤٤٨).

فالمستع ترفه بالتحلل من العمرة وحصل له مقصوده بالحج، والمحصّر لم يحصل له مقصوده. والله أعلم.

الحلق والتقصير

• حكمهما: اتفق جمهور العلماء على أن حلق شعر الرأس أو تقصيره واجب من واجبات الحج، وهو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة^(١).
وذهب الشافعي في المشهور عنه -والراجح في مذهبه- أنه ركن^(٢).

وسبب اختلافهم عدم الدليل على هذا أو ذاك، وقد ثبت الحلق والتقصير بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِالْحَقِّ لِنُدْخُلَ السَّجْدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾^(٣). وقد عبر عن الحج بالحلق فعلم أنه واجب فيه.

وعبد ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «اللهم ارحم المحلقين» قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ قال: «والمقصرين»^(٤).

• والحلق أفضل من التقصير: لحديث ابن عمر السابق، ولا يجب الحلق إلا إذا نذر، فإذا قصر فإنه يجمع شعره فيقص من جميعه بقدر الأتملة أو أقل أو أكثر.

• ليس على النساء حلق بل يُقصرن:

عن ابن عباس قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «ليس على النساء حلق، إنما على النساء التقصير»^(٥).

وقد حكى غير واحد الإجماع على أن النساء لا يحلقن وإنما يقصرن.

• قدركم تأخذ المحرمة من شعرها؟

لم يرد في هذا نص من كتاب أو سنة، وقد قال بعض أهل العلم: تأخذ قدر

(١) «فتح القدير» (١٧٨/٢)، (٢٥٢)، «ترج الرسالة بحاشية العدوي» (٤٧٨/١)، «والغنى» (٤٣٥/٣)، «والفروع» (٥١٣/٣).

(٢) «المجموع» (١٨٩/٨).

(٣) سورة الفتح: ٢٧.

(٤) صحيح. أخرجه البخاري (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٨٥)، والدارمي (١٩٠٥) وغيرهما.

أعلة من كل قرن (ضغيرة) وهو قول ابن عمر والشافعي وأحمد وأبي ثور، وقال بعضهم: تأخذ من جواتبها شيئاً، وقال بعضهم: لا تكثر الشابة، وأما الكبيرة فتأخذ من شعرها ولا تزيد عن الربع^(١).

قلت: الظاهر أن لها أن تقصر ما شاءت بحيث لا تشابه الرجال وإلا لم يجز والله أعلم.

• وقت الحلق والتقصير:

السنة أن يحلق -أو يقصر- يوم النحر، بعد رمي جمرة العقبة ونحر الهدى، اقتداء بالنبي ﷺ.

والجمهور على أن الحلق أو التقصير لا يختص بزمان ولا مكان، لكن السنة فعله في الحرم أيام النحر.

وذهب الحنفية إلى أن الحلق يختص بأيام النحر وبمنطقة الحرم، فلو أخل بأى من هذين حصل له التحلل ولزمه الدم^(٢).

• من آداب الحلق:

١- ألا يحلقه بنفسه: بل يحلق له غيره.

٢- أن يبدأ الحالق بشق رأسه الأيمن: والدليل عليهما حديث أنس «أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمئى، ونحر، ثم قال للحلاق: خذ، وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس»^(٣).

٣- أن يأخذ من ظفره وشاربه بعد الحلق: فقد صح عن ابن عمر رضيهما الله أنه كان إذا حلق في حج أو عمرة، أخذ من لحيته وشاربه.

وقال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه قلّم أظفاره^(٤).

• ما يفعل الأصلع؟

الأصلع الذى لا شعر له، ليس عليه حلق ولا فدية، ويستحب إمرار المولى

(١) انظر الآثار بهذا فى «مصنف ابن أبى شيبة» (١١٥/٤ - ١١٧)، عن «جامع أحكام النساء» لتبخنا أمتع الله بحياته (٥٦٦/٢).

(٢) انظر المراجع السابقة فى حكم الحلق.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٥-١٣).

(٤) انظر «المجموع» (١٨٦/٨، ١٩٥).

على رأسه ولا يجب عند الجمهور - خلافاً للحنفية - وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على أن الأصل يمر موسى على رأسه^(١).

الفوات والإحصار

١- الفوات: ما يفوت به الحج، ومن فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر، فقد فاته الحج، وقد تقدم الدليل عليه في «ركن الوقوف».

• من فاته الحج، ماذا يفعل؟

من فاته الوقوف بعرفة فقد فاته الحج، ويتحلل بعمره من طواف وسعى وحلق أو تقصير، ولزمه أن يقضيه من قابل، ولزمه الهدى في وقت القضاء، ويسقط عنه ما بقي من المناسك كالنزول بالمزدلفة والرمي ومنى ونحوها، وهذا قول الجمهور، خلافاً للحنفية فإنهم لا يوجبون عليه الهدى^(٢).

وإن اختار من فاته الحج، البقاء على إحرامه ليحج من قابل، فله ذلك، لأن تطاول المدة بين الإحرام وفعل النسك لا يمنع إتمامه، كالعمره والمحرم بالحج في غير أشهره.

• إذا أخطأ في الوقوف بصرفة:

إذا أخطأ الناس، فوقفوا في اليوم الثامن أو العاشر، فإنه يجزئهم، ولا يجب عليهم القضاء^(٣)، لأنهم فعلوا ما أمروا به.

فإن اختلفوا فأصاب بعضهم وأخطأ بعضهم لم يجزئهم، لأنهم غير معذورين في ترك ما عليه الجماعة.

٢- الإحصار: منع المحرم من إتمام النسك. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا امْتَسِرْ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٤).

• الإحصار المعتبر^(٥):

اختلف أهل العلم في السبب المعتبر به الإحصار، لاختلافهم في فهم الآية

(١) «المجموع» (٨/ ١٩٢، ١٩٣).

(٢) «إبدائع» (٢/ ٢٢٠)، و«الهداية» (٢/ ١٣٦)، و«القوانين الفقهية» (ص ٩٥)، و«التاج والإكليل» (٣/ ٢٠٠)، و«روضة الطالبين» (٣/ ١٨٢)، و«الكافي» (٣٦٠).

(٣) «المجموع» (٨/ ٢٨١).

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) «المجموع» (٨/ ٢٨٣) وما بعدها، و«بداية المجتهد» (١/ ٥٢٨)، و«الإنباف» (٤/ ٧١).

السابقة، فقال قوم: المحصر هو المحصر بالعدو فقط، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

قالوا: لأن الآية نزلت في إحصار المشركين وصدهم النبي ﷺ عن عمرة الخديبية واحتجوا كذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُمِيتُمْ﴾ بعد قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ ويقول تعالى بعده: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا...﴾ قالوا: فلو كان المحصر هو المحصر بمرض لما كان لذكر المرض بعد ذلك فائدة، وهذا مذهب ابن عمر وابن عباس.

وقال آخرون: بل المحصر هو المحصر بمرض ويعدو ويكل ما يمنع من إتمام النسك وبه قال مالك وهو رواية عن أحمد واختاره شيخ الإسلام وهو الراجح^(١) لعموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ وأما كون سبب نزولها أن النبي ﷺ أحصره العدو، فهذا قصر للدليل على سببه ولا يصح، وأما الاستدلال بقوله تعالى ﴿فَإِذَا أُمِيتُمْ﴾ فهو من باب ذكر حكم بعض أفراد العام، وهذا لا يقتضي التخصيص كما هو مقرر في الأصول، هذا على أنه قوله تعالى ﴿فَإِذَا أُمِيتُمْ...﴾ الأظهر أنه في غير المحصر، بل في التمتع الحقيقي، فكأن المعنى: فإذا لم تكونوا خائفين لكن تمتعتم بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى، ويدل على هذا التأويل قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ والمحصر يستوى فيه حاضِر المسجد الحرام وغيره بإجماع!!

قلت: «أبو مالك»: وأصرح من هذا كله حديث عائشة رضي الله عنها في قول النبي ﷺ لضباعة بنت الزبير: «أردت الحج؟» قالت: والله لا أجدني إلا وجعة، فقال لها: «حجي واشترطي، وقولي: اللهم محلي حيث حبستني»^(٢) وهو صريح في اعتبار النبي ﷺ الوجع والمرض سبباً للإحصار، والله أعلم.

• من أحصر ماذا يصنع؟

من أحصر عن إتمام نسكه، فإن كان اشترط أن محله حيث حُبس، فإنه يحل ولا شيء عليه، لحديث عائشة المتقدم.

وإن لم يكن قد اشترط، فإنه يتحلل بعمرة ويجب عليه هدى عند الجمهور لقوله تعالى ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٣).

(١) «بداية المجتهد» (١/٥٢٩)، و«الإتصاف» (٤/٧١)، و«الاختيارات» (ص ١٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١١٠٧).

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

• هل يجب على المحصر القضاء؟

ذهب الجمهور إلى أن المحصر لا يجب عليه قضاء نسكه إن تحلل -خلافًا للحنفية- إلا أن يكون واجبًا في الأصل كحجة الإسلام فيطالب به بالوجوب السابق. والله أعلم.

ثانيًا: العمرة

• تعريفها: العمرة لغة: الزيارة، وقيل القصد إلى مكان عامر، وسميت بذلك لأنها تفعل في العمر كله.

وشرعًا: قصد الكعبة للنسك وهو الطواف والسعي^(١).

• حكمها:

اختلف أهل العلم في حكم العمرة على من وجب عليه الحج، على قولين:
الأول: تجب العمرة في العمر مرة: وهو مذهب الشافعي في أحد أقواله، وإحدى الروايتين عن أحمد، وهو مروي عن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وجماعة من السلف، وبه قال أهل الظاهر^(٢) وحجتهم:
١- قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٣). ومقتضى الأمر الوجوب ثم عطفها على الحج.

٢- حديث عائشة أنها قالت: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ قال: «نعم، عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة»^(٤) وظاهر قوله (عليهن) الوجوب.

٣- حديث الصبي بن معبد قال: أتيت عمر رضي الله عنه فقلت يا أمير المؤمنين، إني

(١) «معنى المحتاج» (١/ ٤٦٠)، و«كشف القناع» (٢/ ٤٣٦) وما بعدها.

(٢) «الأم» (٢/ ١٣٢)، و«المجموع» (٧/ ٣، ٧)، و«الغنى» (٣/ ٢١٨)، و«الإنصاف» (٣/ ٣٨٧)، و«المحلى» (٧/ ٣٦٠).

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

(٤) صحيحه الألباني: أخرجه أحمد (٦/ ٧١)، وابن ماجه (١/ ٢٩٠)، وقال في «الإرواء» (٩٨١): «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين»، قلت: الحديث عند البخاري (١٥٢٠)، والنسائي (٨٦/ ٥) بدون ذكر العمرة، ومخرج الحديث واحد، فيبحث في ثبوت هذه اللفظة، والله أعلم.

أسلمت، وإنى وجدت الحج والعمرة مكتوبين على فأهللت بهما، فقال: «هديت لسنة نبيك»^(١).

٤- أن العمرة هي الحج الأصغر عند الجمهور^(٢).

الثاني: العمرة مستحبة وليست واجبة: وهو مذهب أبي حنيفة ومالك^(٣)، والقول القديم للشافعي والرواية الأخرى عن أحمد وهو مروى عن ابن مسعود، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، واحتجوا بما يلي:

١- ما روى عن جابر أن النبي ﷺ سئل عن العمرة: أواجبة هي؟ قال: «لا، وأن تعتمروا فهو أفضل»^(٤).

٢- ما روى عن طلحة مرفوعاً: «الحج جهاد، والعمرة تطوع»^(٥).

٣- أن العمرة والحج عبادتان من جنس واحد، فإذا فعلت الكبرى لم تجب الصغرى كالوضوء مع الغسل، وإن كان الوضوء مع الغسل أفضل وأكمل^(٦)، وهكذا فعل النبي ﷺ لكن أمرهم بالتمتع، وقال: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٧).

٤- أن العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج - وأعمال الحج إنما فرضها الله مرة واحدة لا مرتين - فعلم أن الله لم يفرض العمرة^(٨).

قلت: أما الأحاديث التي استدل بها الفريق الثاني فلا يصح منها شيء، ومع هذا فادلة الموجبين كذلك ليست صريحة في الإيجاب، فقوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ إنما هو في وجوب الإتمام لمن شرع فيهما، وأما في الابتداء فقد أوجب الحج فقط، حيث قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾^(٩). ولم يوجب

(١) صحيح: أخرجه النسائي (١٣/٢)، وأبو داود (١٧٩٩)، وابن ماجه (٢٩٧٠)، وانظر «الإرواء» (٢٩٧٠).

(٢) انظر «الفتح» (٦/٣٢٢)، (٨/١٧٢)، وتفسير الطبري (١٠/٧٥).

(٣) «المدينة» (١/٣٧٠)، و«فتح القدير» (٢/٣٠٦)، و«البدائع» (٣/١٣٢٠).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي (٩٣٩).

(٥) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (٢٩٨٩).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٩/٢٦).

(٧) صحيح: تقدم تخريجه.

(٨) «مجموع الفتاوى» (٨/٢٦).

(٩) سورة آل عمران: ٩٧.

العمرة، وأما كون العمرة: الحج الأصغر، فقد جعله ابن تيمية حجة على الموجبين لا لهم، لأنه يلزم منه إيجاب حجٍّ وهو ممتنع. وعلى كلِّ حال لا حوط فعلها وعدم التفريط لاحتمال ثبوت زيادة «العمرة» في حديث عائشة، ولا احتمال أن يكون المراد من قوله ﷺ: «دخلت العمرة في الحج كهاتين..» وجوبها كالحج، ولأن العمل بأدلة الوجوب تبرا بها الذمة بالإجماع. والله أعلم.

• فضل العمرة^(١):

العمرة من أجلِّ العبادات، وأفضل القربات التي يرفع الله بها لعباده الدرجات، ويحط عنهم بها الخطيئات، وقد حضَّ عليها النبي ﷺ قولاً وعملاً:

١- فقال ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما»^(٢).

٢- وقال: «تابعوا بين الحج والعمرة، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب، كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة»^(٣).

٣- واعتمر -عليه الصلاة والسلام- واعتمر معه أصحابه في حياته وبعد مماته.

• وقت العمرة:

يجوز إيقاع العمرة في جميع أيام السنة -عند جمهور العلماء- إلا أنها في رمضان أفضل منها في غيره، لقوله ﷺ: «عمرة في رمضان تعدل حجة معي»^(٤).

• تجوز العمرة قبل الحج:

فمن عكزمة بن خالد «أنه سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن العمرة قبل الحج، فقال: لا بأس بها، قال عكرمة: قال ابن عمر: اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج»^(٥).

• هل يشرع تكرار العمرة؟

تكرار العمرة يكون على حالتين:

١- تكرار العمرة في السنة الواحدة بأسفار متعددة: فهذه المسألة اختلف فيها أهل العلم على قولين^(٦):

(١) «إرشاد الساري» عن «الوجيز» (ص: ٢٦٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٧٣)، ومسلم (١٣٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٨٠٧)، والنسائي (١١٥/٥)، وانظر «صحيح الجامع» (٢٨٩٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٨٢)، ومسلم (١٢٥٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٧٤).

(٦) «مجموع الفتاوى» (٢٦٧/٢٦) وما بعدها، (٢٩٠/٢٦)، و«المجموع» للزوي (١٤٠/٧).

(١) أنه يكره، وبه قال الحسن وابن سيرين والنخعي، وهو مذهب مالك، واختاره شيخ الإسلام، وحجتهم أن النبي ﷺ وأصحابه لم يعتصروا في عام مرتين، ففكره الزيادة على فعلهم، ولأن العمرة هي الحج الأصغر، والحج لا يشرع في العام إلا مرة واحدة، فكذا العمرة.

(ب) أنه جائز ومستحب، وهو مذهب الجمهور، منهم عطاء وطاوس وعكرمة والشافعي وأحمد، وهو المروي عن علي وابن عمر وابن عباس وعائشة، وحجتهم أن عائشة اعتمرت في شهر مرتين بأمر النبي ﷺ: عمرتها التي كانت مع الحجة، والعمرة التي اعتمرتها من التنعيم، وهذا على القول بأنها لم ترفض عمرتها وأنها كانت قارنة كما ذهب إليه الجمهور.

وكذلك استدلووا بحديث «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما...» (١)، وبحديث عائشة «أن رسول الله ﷺ اعتمر عمرتين: عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال» (٢).

قلت: والظاهر لي أن مذهب الجمهور أرجح، والعمرة عمل خير لم يأت ما ينهى عن تكراره، وقياسها على الحج - في كونه مرة - لا يصح؛ لأن العمرة ليس لها وقت تفوت به بخلاف الحج، ثم إن الحج لا يتصور تكراره في عام واحد، فبطل القياس عليه، والله أعلم.

٢- تكرار العمرة في سفرة واحدة:

الخلاف في هذه المسألة مثل الخلاف في التي قبلها، لكن الراجح هنا أنه لا يشرع تعدد العُمَر في السفرة الواحدة كما يفعله كثير من الناس اليوم من الخروج إلى التنعيم - بعد الحج مثلاً - ثم الاعتمار، فهذا لم يفعله النبي ﷺ وإنما كانت عُمَر النبي ﷺ كلها داخلاً مكة، وقد أقام بعد الوحي بمكة ثلاث عشرة سنة لم ينقل عنه أنه اعتمر خارجاً من مكة تلك المدة أصلاً، فالعمرة التي فعلها رسول الله ﷺ وشرعها: عمرة الداخِل إلى مكة لا عمرة من كان بها فخرج إلى الحل ليعتمر، ولم يفعل هذا عل عهده أحد قط إلا عائشة وحدها من بين سائر من كان

(١) صحيح: تقدم قريباً.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (١٩٩١)، والبيهقي (١١/٥).

وقال ابن القيم في تهذيب السنن (٣٢٥/٥ - النون): وهو وهم، فإن رسول الله ﷺ لم يعتمر في شوال قط... اهـ. فليراجع.

معه، لأنها كانت أحرمت بالعمرة فحاضت، فأمرها فأدخلت الحج على العمرة، فصارت قارئة، فوجدت في نفسها أن يرجع صواحبائها بحج وبعمرة مستقلة، وترجع هي بعمرة ضمن حجتها، فأمر أخاها أن يعمرها من التعميم^(١).

ثم إن الطواف بالبيت أفضل من السعى يقيناً، وهو أولى من الاشتغال بالخروج إلى التعميم للإهلال بعمرة جديدة، ومعلوم أن الوقت الذي يصرفه في الخروج إلى التعميم ليهل بعمرة جديدة يستطيع أن يطوف فيه بالبيت مئات الأشواط.

قلت: هذا فيمن كان اعتمر قبل الحج فأراد -بعد الحج- أن يكرر عمرته، أو كان اعتمر وأراد التكرار، أما من كان في مثل حال عائشة رضي الله عنها، فلم يعتمر قبل الحج، فلا بأس أن يعتمر بعد فراغه من الحج، عملاً بالأدلة كلها^(٢)، وهذا أعدل الأقوال في المسألة، والله تعالى أعلم.

«أركان العمرة:

١- الإحرام ٢- الطواف ٣- السعى

فمن ترك ركنًا من هذه الأركان، لم يتم نسكه.

«واجبات العمرة:

١- الإحرام من الميقات: يجب على من أراد العمرة أن يحرم بها من الميقات إن كان مقيمًا قبل الميقات (خارجه) فإن كان مقيمًا دون الميقات فبحرم من منزله، وأما المقيم بمكة فيخرج إلى الحل (التعميم أو غيره) فيحرم منه كما فعلت عائشة رضي الله عنها.

٢- الحلق أو التقصير.

«زيارة المدينة المنورة»^(*):

«فضل المدينة:

عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله تعالى سمي المدينة طابة»^(٣).

(١) مراد المعاد.

(٢) وبهذا قال العلامة ابن باز -رحمه الله تعالى- كما في «توضيح الأحكام» للبيام (٣/ ٢٤٧).

(٣) إرشاد الساري عن «الوجيز» (٢٦٩ - ٢٧٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨٥).

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن المدينة كالكير، تخرج الخبيث، لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها، كما ينفي الكير خبث الحديد»^(١).

• فضل مسجدتها وفضل الصلاة فيه:

عن أبي هريرة، يبلغ به عن النبي ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى»^(٢).

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد، إلا المسجد الحرام»^(٣).

وعن عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٤).

• آداب زيارة المسجد والقبر الشريفين:

إن الأفضلية التي اختص بها المسجد النبوي الشريف، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى، هي تكريم من الله سبحانه لهذه المساجد الثلاثة، وتفضيل للصلاة فيها على الصلاة في غيرها، فمن جاءها فإنما يجيئها رغبة في تحصيل الثواب وتلبية لدعوة النبي ﷺ في الحث على شد الرحال إليها وزيارتها.

وليست لهذه المساجد الثلاثة آداب تختص بها من بين سائر المساجد، غير أن لئساً قد يخالف بعض الناس، فيجعلون للمسجد النبوي آداباً خاصة به، وما كان هذا اللبس ليكون لولا وجود القبر الشريف داخل المسجد.

وحتى يكون المسلم على بيته من أمره إذا قدم المدينة، وأراد أن يزور المسجد النبوي نورد آداب زيارته:

١- إذا دخل فليدخل برجله اليمنى، ثم ليقل: «اللهم صل على محمد وسلم، اللهم افتح لي أبواب رحمتك»^(٥). أو «أعوذ بالله العظيم، وبرحمته الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم»^(٦).

(١) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨١).

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤).

(٤) متفق عليه. أخرجه البخاري (١١٩٥)، ومسلم (١٣٩٠).

(٥، ٦) سبقا.

٢- ثم يصلى ركعتي تحية المسجد قبل أن يجلس.

٣- وليحذر الصلاة إلى جهة القبر الشريف، والتوجه إليه حيثما يدعو.

٤- ثم يذهب إلى القبر الشريف ليسلم على النبي ﷺ، وليحذر وضع يديه على صدره، وطأطة الرأس، والتدليل -الذى لا ينبغي إلا الله وحده- والاستغاثة بالنبي ﷺ. وليسلم على النبي ﷺ بالكلمات والألفاظ التي كان يسلم بها على أهل البقيع، وقد صحت عنه ﷺ صيغ عدة، منها: «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(١) ويسلم على صاحبيه: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالسلام نفسه.

٥- وليس من الأدب أن يرفع صوته في المسجد، أو عند القبر الشريف، فليكن صوته خفياً، إذ الأدب مع الرسول ﷺ ميتاً كالآداب معه حياً.

٦- وليحرص على الصلاة في جماعة في الصفوف الأولى، لما في ذلك من الفضل الجهم والثواب العظيم.

٧- ولا يحمله الحرص على الصلاة في الروضة أن يتأخر عن الصفوف الأولى، فليس للصلاة في الروضة فضل يميزها عن الصلاة في سائر أجزاء المسجد.

٨- وليس من السنة أن يحرص على الصلاة في المسجد أربعين صلاة متوالية بناء على الحديث الذي اشتهر على السنة الناس تداوله: «من صلى في مسجد أربعين صلاة لا يفوته صلاة كتبت له براءة من النار، ونجاة من العذاب، وبرئ من النفاق»^(٢). فهذا حديث ضعيف لا يصح.

٩- وليس مشروفاً أن يكثر التردد على القبر الشريف للسلام على الرسول ﷺ، فالسلام عليه يبلغ حيثما كان، ولو كان في أقصى الأرض فهو ومن أمام القبر سواء في الحصول على ثواب الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ.

١٠- وإذا خرج من المسجد لا يمشى القهقري، وليخرج برجله اليسرى قائلاً:

«اللهم صل على محمد، اللهم إني أسألك من فضلك»^(٣).

○ مسجد قباء:

يسن لمن أتى المدينة أن يزوم مسجد قباء فيصلى فيه، اقتداء برسول الله ﷺ،

(١) سبق.

(٢) انظر «الضعيفة» (٣٦٤)

(٣) سبق.

حيث كان - عليه الصلاة والسلام - يتعاهده بالزيارة ماشياً وراكباً، ويأتيه يوم السبت فيصلى فيه ركعتين^(١). وكان ﷺ يقول: «من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصلى فيه، كان له كأجر عمرة»^(٢).

• البقيع وأحد:

البقيع مقبرة المسلمين بالمدينة، وفيه دفن خلق كثير من الصحابة، وما زال يدفن فيه المسلمون إلى أيام الناس هذه، وكثير هم أولئك الذين يأتون المدينة طمعاً في الموت بها ليدفنوا في البقيع.

و«أحد جبل يحينا ونحبه»^(٣)، وفي حضنه دفن بضعة وسبعون شهيداً، من شهداء الغزوة التي دارت رحاها في أحضانه، ونسبت إليه فسميت غزوة أحد.

فإذا أراد أحد قديم المدينة أن يزور البقيع أو شهداء أحد فلا مانع، فقد كان رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور ثم أذن بها، لتذكر الآخرة والاتعاظ بمصائر من فيها. ولكن يجب الحذر من التبرك بالقبور، والاستغاثة بأهلها، والاستشفاع بهم لدى الأحياء، والتوسل بهم إلى رب العباد.

ولا يشرع لمن يأتي أحدًا أن يقصد ما يقال بأنه مصلى النبي ﷺ في سفح الجبل ليصلى فيه، أو أن يصعد أحدًا تبركاً، أو يصعد جبل الرماة تتبعاً لأثار الصحابة، فذلك وغيره مما يكون من غير السلام والدعاء للشهداء ليس مشروعاً ولا مستحباً شرعاً، بل هو من الأمور المحدثثة المنهى عنها، وفي ذلك يقول عمر رضي الله عنه: «إنا هلك من كان قبلكم بتبجحهم آثار أنبيائهم». فليكن لنا في كلام عمر رضي الله عنه مقنع ومقطع.

• المزارات:

هناك أماكن أخرى في المدينة المنورة تعرف بالمزارات، كالمساجد السبعة القريبة من موقع غزوة الخندق، ومسجد القبلتين، وبعض الآبار، ومسجد الغمامة، والمساجد التي نسب لآبي بكر، وعمر، وعائشة، رضي الله عنهم جميعاً، فكل هذه الأماكن لا يشرع تخصيصها بالزيارة، ولا يحسن الزائر لها أنه بزيارتها يحصل على زيادة ثواب، فإن تتبع آثار الأنبياء والصالحين كانت سبباً في هلاك الأمم من قبلنا، ولا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩).

(٢) صحيحه الألباني: أخرجه ابن ماجه (١٤١٢).

(٣) متفق عليه. أخرجه البخاري (٤٠٨٣)، ومسلم (١٣٩٣).

يحسن بالمسلمين أن يخالفوا هدى نبيهم محمد ﷺ وهدى أصحابه -رضوان الله عليهم- فإن الخير كل الخير في هديه وهديتهم، والشر كل الشر في المخالفة عن هديه وهديتهم.

❦ تنبيهان مهمان جداً:

الأول: يحرص كثير من الحجاج على المكت في المدينة المنورة أياماً أكثر من الأيام التي يمكنونها في مكة، مع أن الصلاة في المسجد الحرام تعدل مئة ألف في غيره من المساجد، أما الصلاة في المسجد النبوي فهي كألف صلاة فيما سواه.

وهذا الفرق الكبير في الفضل بين الصلاة في مكة وبين الصلاة في المدينة ينبغي أن يكون فيه منفع لأولئك الحجاج أن يكون مكثهم في مكة أكثر منه في المدينة.

الثاني: كثير من الحجاج يظنون أن زيارة المسجد النبوي هي من مناسك الحج، ولذا فإنهم يحرصون عليها كحرصهم على مناسك الحج، حتى لو أن رجلاً حج ولم يأت المدينة فعندهم أن حجه ناقص!!

ويروون في ذلك أحاديث موضوعة مثل من حج فلم يزرني فقد جفاني.

والأمر على غير ما يظن هؤلاء، فزيارة المسجد النبوي سنة شرعها الرسول ﷺ للصلاة فيه، لكن لا علاقة بين الزيارة وبين الحج، ولا يترتب على زيارة المسجد صحة للحج، بل ولا كمال له، لأن زيارة المسجد النبوي ليست من مناسك الحج، بل هي مشروعة لذاتها وحدها.

❦ محظورات الحرمين(*) :

جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث عباد بن تميم عن عمه أن رسول الله ﷺ قال: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة».

فتحريمهما إما كان بوحي من الله سبحانه لنبيه ورسوله الكريمين -صلوات الله وسلامه عليهما-. وإذا قيل الحرمان، فهما مكة والمدينة، ولا يجوز إطلاق لفظ الحرم شرعاً إلا عليهما وحدهما، ولا يجوز إطلاق لفظ الحرم شرعاً على المسجد الأقصى، ولا على مسجد إبراهيم الخليل، إذ لم يسم الوحي حرماً إلا مكة والمدينة. وهو تشريع لا مكان لعقل البشر فيه.

(*) نقلاً من «إرشاد الساري» لفضيلة الوالد الشيخ محمد إبراهيم شقرة -حفظه الله- عن «الوجيز» (ص ٢٦٠ - ٢٦١).

ويحظر في أرض الحرمين أمور لا يجوز فعلها لمن كان يحيا فيهما، أو أتاهما راثراً لحج أو لعمرة أو لغير ذلك، وهذه الأمور هي:

- ١- صيد الحيوان والطيور، وتنفيذه، والإعانة عليه.
- ٢- قطع النبات والشوك إلا ما دعت الحاجة والضرورة إليه.
- ٣- حمل السلاح.

٤- التقاط اللقطة في حرم مكة للحاج، أما من كان مقيماً في مكة التقطها وعرفها، والفرق بين الحاج والمقيم ظاهر في ذلك. اهـ.

قلت: والدليل على هذه المحظورات قول النبي ﷺ يوم فتح مكة:

«إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يعضد شوكة، ولا ينقصر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلى خلاها». فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر، فإنه لقينهم وليوتهم، فقال: «إلا الإذخر»^(١).

وعن جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح»^(٢).

وعن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال [يعني في المدينة]: «لا يُختلى خلاها، ولا ينقصر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها [أنشدها] ولا يصلح لرجل أن يحمل فيها السلاح لقتال، ولا يصلح أن يقطع منها شجرة إلا أن يعلف رجل بعيره»^(٣).

قال الشيخ شقرة:

فمن أتى شيئاً من هذه المحظورات فقد أثم، ويلزمه التوبة والاستغفار، إلا الصيد فإن على المحرم فيه دم الجزاء زيادة على التوبة والاستغفار. اهـ.

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٥٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠١٨).

الموضوع	الصفحة
---------	--------

أحكام عامة فى الزكاة	٦٢
مصارف الزكاة	٦٥
نقل الزكاة	٧٩
زكاة الفطر	٧٩
مصرف زكاة الفطر	٨٥

٥- كتاب الصيام

صيام رمضان	٨٨
سنن الصوم وآدابه	١٠٠
مبطلات الصيام (المفطرات)	١٠٣
المفطرون وأحكامهم	١١٨
مسائل تتعلق بالخائض والصيام	١٢٧
قضاء رمضان	١٢٨
صيام التطوع	١٣٤
مسائل تتعلق بصيام التطوع	١٣٩
الأيام المنهى عن صيامها	١٤٢
ليلة القدر	١٤٧
الاعتكاف	١٥٠

٦- كتاب الحج والعمرة

أولاً: الحج	١٦٠
الحج عن الغير	١٦٧
المواقيت	١٦٩

١٧٢	سياق صفة حجة النبي ﷺ
١٧٥	ملخص أفعال حج التمتع
١٧٦	ما قبل السفر والإحرام
١٧٧	دخول مكة والطواف - السعي بين الصفا والمروة
	التحلل من الإحرام - يوم التروية - يوم عرفة - الإفاضة إلى المزدلفة
١٧٨	والمبيت بها
١٧٩	يوم النحر
١٨٠	أيام التشريق - طواف الوداع قبل السفر
١٨١	أركان الحج
١٩٧	محظورات الإحرام
٢١٨	دخول مكة
٢٢٤	أحكام في الطواف عامة
٢٣٩	أحكام السعي بين الصفا والمروة
٢٥٨	الهدى
٢٧٠	الحلق والتقصير
٢٧٢	الفوات والإحصار
٢٧٤	ثانياً: العمرة

٧- كتاب الأيمان والتذور

٢٨٥	أولاً: الأيمان
٢٩٩	أنواع اليمين القسمية
٣١٠	كفارة اليمين
٣١٥	ثانياً: التذور